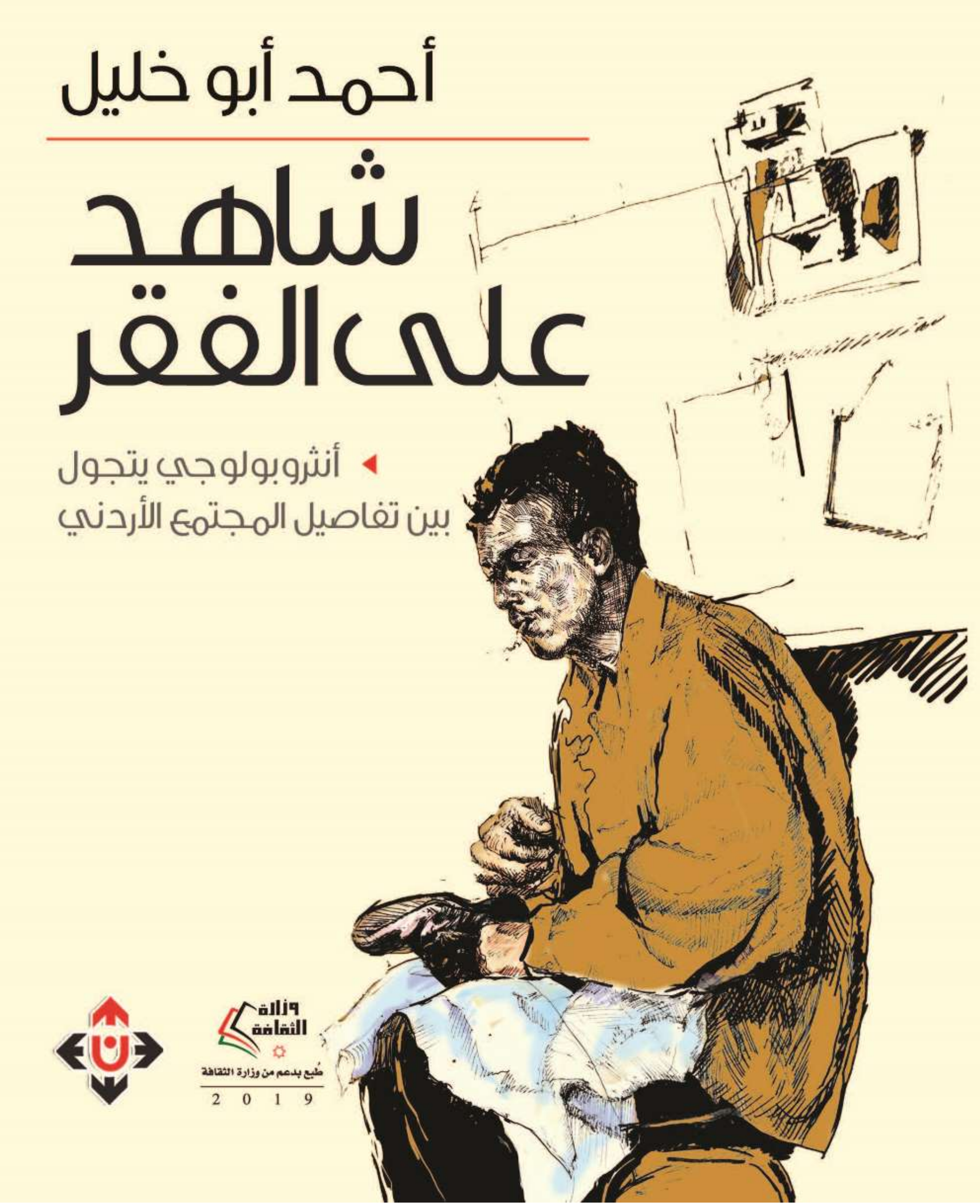
دراسات ومشاهدات

أحمد أبو خليل

شاهد على الفقر

أنثروبولوجي يتجول بين تفاصيل المجتمع الأردني



شاهد على الفقر

أنثروبولوجي يتجول بين تفاصيل المجتمع الأردني

شاهد على الفقر.. أنثروبولوجي يتجول بين تفاصيل المجتمع الأردني

أحمد أبو خليل (باحث أردني)

الطبعة الأولى 2020.



الآن ناشرون وموزعون

المدير العام: جعفر العقيلي

الأردن، عمّان، شارع الملكة رانيا، عمارة البيجاوي (69)، ط3.

هاتف: 797162720، 65620722 (962+)

alaan.publish@gmail.com

www.alaanpublish.com

لوحة الغلاف: دانا أبوخليل (الأردن)

تصميم الغلاف: بسام حمدان

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية الأردنية: (2019/6/2678)

ISBN: 978-9923-13-162-6



الآراء الواردة في الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن رأي الجهة الداعمة

أحمد أبو خليل

شاهد على الفقر

أنثروبولوجي يتجول بين تفاصيل المجتمع الأردني

دراسات ومشاهدات

إلى أبرز مكافحات الفقر في بلدنا

إلى الأمهات الأردنيات في البادية والقرى والمخيمات وأزقة المدن

واسمحوا لي أن أُشير لواحدة منهن: أمي..

مقدمة

في واحدة من جولات البحث الميداني التي قمتُ بها حول الفقر في الأردن، وقد كانت في منطقة الرّويشد أقصى شرق الأردن، عند بَدْو «الغْياثْ»، وفي اليوم الأول، بل وفي اللقاء الأول من البحث، وبعد أن قدّمتُ نفسي وعَرّفت بمهمتي، وَجّهَ الشيخ عْناد الهزاع الغياث نَظَرَهُ نحوي، وسألني عن «الثّمَرة» المُنتظرة مِنْ بحثي؟ هو في الواقع وجّهَ سؤاله باللهجة البدوية قائلاً: «الثْمِرَهْ مِنْ شُغلك شِنُوْ»؟ وقد أضافَتْ تلك اللهجة البدوية المترافقة مع حدة النظرة وذكائها، المزيدَ مِنَ الدِّقة والصرامة إلى السؤال.

إن الشيخ عْناد، يختزل في سيرته تجربةً تنمويةً خاصةً، هي أبعد ما تكون عن مجرد الكلام، بما في ذلك «كلامي» المكتوب على هذه الصفحات، فهو -أي الشيخ عْناد-، يُعَدُّ قائداً لعملية الاستقرار لعشيرته «الغْياث»، التي تعتبر آخر من استقر من البدو الأردنيين، وهو أثناء ذلك، أسس قرية اسمها «منشية الغياث»، التي مكّنت أفراد العشيرة مِن تعريف

أنفسـهم، وحافظـت علـى هـويتهم المحليـة، أسـوة بغيـرهم في المحـيط القريب. لقد قاد الشيخ عْناد ومعه فريق من أقربائه كامل العملية التنموية؛ فخصصوا غرفـاً للمدرسـة، واستضـافوا أول المعلمـين، وأشـرفوا علـى تمديد المياه إلى البيوت وعلى نفقتهم في المرحلة الأولى، بل واستضاف الشيخ في بيته فريق عمل توثيق الأسماء في السجل المدني.. وما شابه من شؤون تتعلق بضرورات الاستقرار.

إن التجربة التي قادها الشيخ عْناد، تتفوق من حيـث الأبعـاد التنمويـة على كل التدخلات التي قامـت بهـا شـتى الأطـراف الحكوميـة في ميـدان مكافحة الفقر. وهي بالطبع، تجربة أقل كلفة، وأكثر رشاداً اقتصاديـاً من جميع التدخلات الحكومية في المنطقـة منـذ أن أُعلنـت منطقـة الرويشـد كواحدة من أشد المناطق فقرا. لقد كان الشيخُ المُخطِّط الرئيسي في تلك العمليـة، وقـد فعـل ذلـك مـن دون الحاجـة لـلأوراق والجـداول، أو المؤتمرات وورشات العمل.

قبـل ذلـك بسـنوات، وفي مطلـع عـام 1997، كنـت أسـتعد لاختيـار موضوع بحث الماجستير في الأنثروبولوجيا الاجتماعية/ التنموية، عندما أجريت بحثـاً سريعـاً يتمحور حول تجربة السيدة (أم جعفر)، التي كانت تقطـن في بيـت صـغير في أحـد أزقـة جبـل الأشـرفية جنـوب عمّـان. لقـد استثمَرَتْ أم جعفر خبرتها القديمة في مجال زخرفة الملابس، في تأسيس «مُنشأة اقتصادية» كثيفة العمالـة، مكونـة مـن عشـرات السـيدات اللـواتي شــاركنها العمـــل مـــن منـــازلهن في تنفيـــذ الإضـــافات الزخرفيـــة،

والإكسسورات، وبعض التطريز على قطع الملابس المشغولة التي كانت أم جعفر تجلبها بالتنسيق مع عدد من مصانع الألبسة الجاهزة.

كانت السيدة أم جعفر تدير عملها في غرفة صغيرة جداً، وتنظمه بعناية لكي تستوعب أكثر من (60) امرأة يحضرن عند اللزوم، فرادى أو على شكل مجموعات صغيرة. وأذكر جيداً ذلك الصباح، عندما سمحت لي السيدة أم جعفر أن أجلس في غرفة داخلية ملاصقة لغرفة العمل تلك، وأستمع لتوجيهات العمل وتوزيعه بين عدة سيدات. كانت كل واحدة من تلك السيدات تعيل أسرة، وتتوزع تلك الأسر على العديد من الأحياء داخل وقرب العاصمة عمّان.

لم يصدر عن السيدة أم جعفر أيٌّ تصريح حول «فرص العمل التي وفرتها»، ولم يكن يعنيها أن يُسمى مشروعها «قصة نجاح»، ولا أن تستضاف في الفنادق والمؤتمرات لكي يُجلب التمويل باسمها، ولم يكن يهمها غير ذلك من الطقوس الرسمية لمكافحة الفقر في بلدنا.

لقد شجعتني الحالة الدراسية لأم جعفر، على توسيع نطاق البحث، واخترت قضية «التوظيف الذاتي» فيما يعرف بالقطاع «غير الرسمي»، كموضوع عام للدراسة، ثم اخترت وسط عمّان كمجتمع بحث، وبالذات في المنطقة الممتدة ما بين مجمع رغدان (القديم) وحتى آخر سقف السيل، وتابعت خلال حوالي تسعة أشهر من العمل الميداني شبه اليومي، ألوفَ العاملين في البسطات، واستطعت التوصل إلى آليات العمل، ومواصفات الحياة الداخلية لهؤلاء الفقراء المجتهدين المبادرين،

وبعضهم استطاع أن يَخرُج شخصياً، وأن يُخرِج أسرتَه من دائرة الفقر المالي على الأقل، وبعضهم استطاع الخروج من دائرة الفقر الثقافي أيضاً.

منذ عام 1998 بدأتُ رحلة بحث مستقلة، كانت وما تزال أقرب إلى الهواية، وربما الهَوَس، من حيث طبيعة الولع بها، سعياً وراء التعرف على الإستراتيجيات الذاتية عند الفقراء الأردنيين لمكافحة فقرهم، لقد تيقنت من كذب الفكرة السائدة أن فقراء الأردن كُسالى ومُحبَطون، ومنتظرون لما تخطط له الحكومات، وما تقدمه لهم من معونات. في ذلك العام، أي عام 1998، كانت الدولة قد شرعت بمنهج جديد، متجاوبة مع توجهات البنك الدولي في هذا المجال، وأذكر جيداً ارتباك المسؤولين في «ملف الفقر» وهم يقرأون أوراقاً أعدها البنك الدولي باعتبارها صالحة لكل زمان ومكان.

لقد كان السؤال: أين نجد الفقراء؟ يتكرر وبطرافة -كي لا نقول ببلاهة- عند المسؤولين الجدد. أقول «الجدد»، لأن ذلك التاريخ شكل انعطافة في التنكر لتجربة وطنية مهمة في دراسة ومكافحة الفقر حصلت في منتصف الثمانينات، غير أن البنك الدولي لم تعجبه السمة «البلدية» للأفكار الوطنية، وطالب بمكافحة فقر «عصرية»، وتولّت وزارة التخطيط القيام بالمهمة.

كان البنك الدولي، وشريكه صندوق النقد الدولي يسعيان لتبرير النتائج السلبية السريعة لسياساتهما، وبرامجهما. لقد باشرا بالترويج

لفكرة أن ما هو سلبي هو مجرد أعراض جانبية لعمل صحيح أصلاً، وسوف تطال ثمارُه الجميعَ، وليس فقط الأثرياء، وما على المتضررين إلا تَحَمُّل قدر من الصبر مع شد الأحزمة. وانتشرت في السياق أفكار مثل الأمان الاجتماعية، وشبكات الحماية للأطراف المتضررة، ومعالجة الآثار الجانبية، وكانت لذلك تطبيقات محلية مباشرة في الأردن.

لم ييأس البنك الدولي، ولا شريكه أو وكيله المحلي من انهيار الأفكار واحدة تلو الأخرى، وهناك في الواقع إنتاج غزير من هذه الأفكار، وكأنها في سباق تتابع، تسلم كل فكرة الراية للفكرة التي تليها. ورغم اشتهار البنك بالنقد الذاتي بين فترة وأخرى، إلا أن منطق عمله لا يحتمل الاعتراف أنه يقود سياسات إفقار على المستوى الدولي، وأن الفقر مكوّن رئيسي في مشروعه. ولم ينتبه الوكيل المحلي بوعي أو بغير وعي، أو بنصف وعي إلى أنه يمارس هو أيضاً سياسة إفقار وطنية، وبالنتيجة، وجدنا أنفسنا أمام أدبيات زاخرة بالكثير من «التهريج» التنموي.

أمضيتُ لغاية الآن أكثر من 20 عاماً في التنقل بين الأوراق والوثائق وبين الوقائع على الأرض، خرجتُ خارج العاصمة ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، مع أن العاصمة كانت لها حصة.

في فصول هذا الكتاب، تجدون عدة عشرات من المشاهد تتصل جميعها بمجتمعات الفقر بالمعنى الواسع للكلمة، أي بما يتجاوز المعنى المالي، أو معيار الدخل والإنفاق فقط. وقد شملت المشاهد العديد من المدن والقرى، والبوادي والمخيمات، إضافة إلى العاصمة.

قمت بتقسيم الكتاب إلى أربعة فصول: الأول يشتمل على مشاهد من العاصمة، والثاني يشتمل على مشاهد من مواقع أخرى متنوعة، ركز أغلبها على موقف الفقراء من فقرهم، ومبادراتهم الذاتية لمكافحة فقرهم، ولما كنت قد لاحظت أن الفقراء يواصلون حياتهم على شتى الصعد، فقد قدَّمَتْ بعض مشاهد الفصل الثاني صورة عن المجالات الاجتماعية والثقافية، فضلاً عن المعاشية. أما في الفصل الثالث، فقد عَرَضَتْ مشاهده عدة حالات من ظاهرة الاحتجاج والتنظيم الذاتي في أوساط الفقراء. وأخيرا اشتمل الفصل الرابع على عدد من التحقيقات العلمية الأكثر عمقاً في ستة مواقع في الأطراف خارج العاصمة، إذ أجريت إقامات ميدانية لفترات طويلة نسبياً.

إنني من أقل الناس سفراً، إلى درجة أنني لم أركب الطائرة منذ عام 1979، أي منذ 40 عاماً. لقد استعضت عن ذلك بما صرت أسميه «سياحة فَقَرِيْ»، تشرفت خلالها بالتعرف على ألوف الناس، واطلعت على تفاصيل معركتهم في هذه الحياة.

في هذا الكتاب، أضع بين أيدي القراء أبرز المحطات في عملي، على أمل أن يسهم ذلك في تحقيق فهم أفضل، واحترام أكبر للفقراء في بلدنا..

أحمد أبو خليل

الفصل الأول

العاصمة عمّان..

التحديث المعادي للفقراء

يقال على سبيل التهكم: إن خطط مكافحة الفقر مجرد «حبر على ورق».

على ضوء مستجدات إعداد الخطط ، يتعين تطوير العبارة وتحديثها لتناسب العصر ؛ إذ لم تعد الخطط بحاجة لا للحبر ولا للورق.

هناك ميل عام لاتباع أسلوب «البرزنتيشن» ، أي العرض التقديمي على شاشة كبيرة ، وهو ما يتيح المجال للإخراج الأجمل ، والأكثر سلاسة في شرح الخطط.

في «البرزنتيشن» ، تتحول أمور مثل الفقر ، وانعدام السكن ، والأمراض ، وسوء التغذية ، والجوع وغيرها من مشاكل صعبة إلى ألوان وأشكال جميلة ، متحركة أو منزلقة فوق بعضها ، ومترافقة مع موسيقى تُختار بعناية.

إن اللون «الفوشي» الذي ترونه أمامكم ، يشير إلى الفقر المدقع ، أما «الليلكي» ، فيشير إلى نسبة سوء التغذية ، ولون «الأورانج» يشير إلى نسبة تفشي الأمراض السارية..

وهكذا فإن الخطط لم تعد حبراً على ورق ، لقد أصبحت: «صُوَرا على برزنتيشن».

وسط العاصمة عند نهاية القرن العشرين

وصف اجتماعي ثقافي

ملاحظة قبل القراءة

في أيلول عام 1997، كنتُ قد باشرت بحثا تحت عنوان: «ديناميكية مجتمع الفقر: الحياة الداخلية للعاملين في القطاع غير الرسمي في منطقة وسط عمّان».

كان يتعين عليّ خلال أشهر العمل، مراقبة تفاصيل حياة ما نسميه قطاع «التوظيف الذاتي»، أي أولئك الناس الذين يقومون بإيجاد فرص عملهم بأنفسهم، بعيداً عن المؤسسات الرسمية في القطاعين العام والخاص، ويشمل العاملين على البسطات بأنواعها، والعاملين على هامش النشاط الاقتصادي في وسط عمّان.

خلال السنوات التي مرت منذ ذلك الحين، تغير وسط عمّان كثيراً من جميع النواحي، حتى في مجال تفصيلي مثل مفردات اللغة التي

يستخدمها الناس في هذا المكان. واليوم هناك المزيد من القرارات العمرانية التي قادت وتقود إلى المزيد من التغيير.

فيما يلي نص محرر قليلا لأول تقرير كتبته في سياق ذلك البحث، وهو عبارة عن وصف «ثقافي واجتماعي» لمنطقة البحث، التي تبتدئ من مجمع رغدان الذي كان قائمـًا آنذاك، وصولاً إلى ما يسمى «الجورة» التي هي أيضـًا، تغيرت ملامحها، وأغلقت في مطلع عام 2018 نهائيـًا كموقع للنشاط غير الرسمي.

هذا إذن وصف اجتماعي ثقافي لمنطقة وسط عمّان كُتب في نهاية تسعينات القرن الماضي.

البداية من مجمع رغدان

الحياة في مجمع رغدان[1] لا تتوقف على مدار الساعة، لكن ثمة تغيرات حصلت على طبيعة الحياة فيه منذ دخول العراقيين في بداية التسعينات، فإذا كنتَ في الجزء الشرقي من المجمع، فإنك تستطيع تلمّس الوجود العراقي الواضح، حتى إن العديد من المطاعم الشعبية

(1) أنشئ مجمع رغدان للنقل عام 1974، واستمر قائمـًا إلى عام 2003 حين بوشر بإنشاء مجمع حديث، واستمر العمل به حتى منتصف عام 2006، حيث أعلن عن حفل افتتاح المجمع في احتفال عيد الاستقلال في ذلك العام، ولكن قبل موعد الافتتاح بأيام أُلغي الحفل، وإلغاء المجمع الذي ما يزال خاويـًا للآن بعد أن أطلق عليه اسم «مجمع رغدان السياحي».

المقامة في هذا الجزء اتخذت أسماءً عراقية (النجف، دجلة والفرات، بغداد)، وصارت تُعلِن بشكل واضح وبارز أنها تقدم الأطعمة العراقية.

الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الجمعة، يعني أن الحركة في هذا المكان لم تبلغ أوجها بعد، فهناك بضع عشرات من الناس منتشرون في هذه المطاعم الشعبية التي وزعت طاولاتها ومقاعدها في المساحات الممتدة أمامها، أيْ في ساحة ورصيف المجمع نفسه، وهناك عدد من باعة القهوة المتجولين، هم أول مظاهر النشاط الاقتصادي «غير الرسمي» في هذا المكان.

أواصل المسير عبر المجمع، هناك عدد من باعة الفطور السريع الشعبي، وهو عبارة عن الكعك مع البيض أو الجبن أو الزعتر، ومع استمرار المسير يتكثف النشاط، وتصبح الحركة ملحوظة. ونظراً لكون المجمع بشكل عام ينقسم لجزأين (مُجَمَّعَين) رئيسيين: الأول مجمع السيارات الصغيرة، والثاني مجمع الباصات المتوسطة والكبيرة، فإن النشاط الاقتصادي غير الرسمي يتكثف في المنطقة الفاصلة بين المجمعين، وخاصة في الممر الواصل بينهما والذي يبلغ طوله حوالي عشرين متراً، وبعرض حوالي ستة أمتار. هذا إضافة إلى انتشار العديد من الأكشاك الصغيرة على جانبي هذا الممر الذي يتوسطه درج يوصل بين المجمعين، وفي هذا المكان تبتدئ البسطات، وفي أوج الحركة يمكن إحصاء ما لا يقل عن مائتي شخص يمارسون عملهم في منطقة الممر هذه.

مؤسس البسطات

في منتصف الدرج المذكور، يوجد «كشك» مرخص لبيع الصحف والمجلات، وأنا زبون لديه منذ سنوات، وفي هذا اليوم، وبعد أن حييت صاحب الكشك، دخلت إلى مكان جلوسه الضيق في الداخل، وفي ختام حديث قصير أبلغتُه أنني أقوم ببحث حول ما سمّيته للتسهيل: «الحياة الاقتصادية الشعبية في وسط عمّان»، ومن بينها هذا المكان، وطلبت منه مساعدتي، فرحّب بي، وأبدى استعداده للتعاون، وأبلغني أنه يعمل في هذا المكان منذ عام 1990، وأنه يعرف هذه البسطات وأصحابها جيداً، وأنه سيعرّفني على الشخص الذي أسس البسطات في المجمع، وأشار إلى مكانه قائلا: إن ذلك الشخص المدعو (أبو خالد)، يملك ويدير عدة بسطات هو وأولاده، ولديه بعض العاملين من المصريين. وقد كان همي في تلك اللحظة أن يطمئنّ صديقي صاحب كشك الصحف إلي وإلى ما أقوم به، ثم أن يقوم هو بدوره بطمأنة (أبو خالد) وغيره، إذ أن العاملين في القطاع غير الرسمي في العادة لا يفضلون الحديث «الرسمي» عن عملهم، وهم يتحسسون من أي محاولة للتعرف إليهم، لأن نشاطهم يتعرض للملاحقة والمطاردة.

بعد الممر مباشرة، ينتشر عشرات من الأطفال والمراهقين، أعمارهم ما بين 10–18 عاماً، وهم صنف آخر مختلف كلياً عن باقي أصحاب البسطات، نظراً لأعمارهم، ولطبيعة السلعة التي يبيعونها وهي الدخان

المهرّب غالباً، ولطبيعة مورّدي هذه السلعة المتواجدين خارج المجمع في شبكة واسعة على ما يبدو. إن سلوكهم يتميز بالعنف تجاه بعضهم، كما يتميز كلامهم وصراخهم بتدني المستوى الأخلاقي، وبعضهم يعملون مع آبائهم، ومع ذلك، فالولد يعامل أباه كما يعامل زميله، ويخاطبه بلغة الشارع التي تعود عليها، فهناك تفكك اجتماعي واضح، وهناك حديث عن سرقات بعكس أصحاب البسطات الأخرى، الذين تتميز علاقاتهم بشيء من الاستقرار والتعاون والاحترام، وخاصة فيما بين المجموعة التي اتخذت من «التبسيط» مهنة دائمة، فهؤلاء يتعاونون، ويحدث في بعض الأحيان أن يترك أحدهم بسطته لبعض الوقت، فيقوم جاره بالإشراف عليها، بما في ذلك البيع لصالح زميله الغائب.

إنهم يتعاونون تجاه دوريات أمانة عمّان، ودوريات الشرطة، ويبلّغون بعضهم عن ذلك، إذ يبادر أول مَنْ يرى دورية الأمانة بالمنادة لجيرانه: «إرفع.. إرفع». وهكذا حتى يُبلّغ الجميع.

بسطات «طيارة»

في هذا المكان بسطات استمرت قائمة منذ سنوات، وأخرى لم تستمر، وثالثة مؤقتة بطبيعتها، إما لطبيعة السلعة التي تبيعها، أو لطبيعة البائع الذي يعمل لتحصيل مصروف يومه، وهذه تسمى «البسطات الطيارة»؛ إذ يبسّط صاحبها لمدة يوم لتحصيل مصروف ذلك اليوم، أي أنها ليست مهنة دائمة لصاحبها.

أما السلع الموجودة في منطقة مجمع رغدان فيمكن استعراضها كالتالي:

1. القهوة والشاي والفطور السريع: ولها في العادة مكان ثابت، باستثناء الشاي الذي يتجول باعته على طوابير الركاب المنتظرين للسيارات والباصات. وهناك مركز لهؤلاء المتجولين يعودون إليه، وهو ثابت في الغالب.
2. الخضار والفاكهة: يوجد عدد من محلات الخضار والفاكهة المرخصة في أكشاك صغيرة، مع وجود عشرات الباعة على بسطات متحركة في الغالب يبدأ نشاطها منذ الصباح، وهناك أمكنة للتزود بهذه الخضار والفاكهة، وهي إما سيارات «بك أب» متوقفة بالقرب من المجمع، أو عن طريق التخزين المؤقت في بعض المستودعات المجاورة. وبالطبع، فإن البيع يكون هنا للناس العائدين إلى بيوتهم، وبأسعار أقل من أسعار السوق لأن النوعية أقل جودة، ثم إن طريقة البيع واحدة، وتسمى «الكَمْش»، أي عدم السماح بالانتقاء، وهذا أمر ضروري وحاسم، وحتى لو أغري صاحب البضاعة بعرض سعر أعلى، فإنه يرفض، وخاصة أثناء ساعات النهار، وإذا ما أغريته كثيراً بالسعر، فربما يقبل، وخاصة في الساعات المتأخرة من الليل، لكنه يقوم بذلك بشكل شبه سري؛ فهو لا يريد إفساد طريقته في البيع التي اعتاد الناس

عليها، ولا يريد أن يفتح باباً جديداً مُتعباً على نفسه، مما يجعل الزبائن يطمعون فيه –على حد قول بعضهم–.

3. الدخان: وبسطته عبارة عن لوح خشبي ذي حواف، أبعاده لا تتجاوز 70 سم طولا و50 سم عرضا، مرفوع فوق كرتونة أو صندوق خشبي كبير نسبياً، يشكل في العادة مخزناً، كما يسهل إلقاء الدخان بداخله والهرب عند المداهمات، وقد يعمل في البسطة الواحدة وَلَدان أو أكثر؛ الأول يكون ثابتاً عند البسطة الرئيسية، بينما الآخر أو الآخرون يحملون بأيديهم عدداً قليلا من باكيتات السجائر، ويتداخلون مع المواطنين عارضين سجائرهم بإلحاح وتنافس مع الآخرين.

4. النثريات: وهي بسطات تحتوي أنواع السلع البسيطة المتنوعة، وغالباً ما تكون بسعر موحد يُسهِّل بيعها، وتسهل المناداة عليها، ولا تكون هناك حاجة لخوض حوار مع الزبون، أو مفاصلته، وبالتالي إضاعة الوقت، كأن يكون كل غرض «ببريزة» مثلاً، أي بعشرة قروش.

وأحيانا تكون هذه البسطة كبيرة، ويكثر ذلك في أيام الجُمع والعطل، إذ تقل دوريات الأمانة والشرطة، ويكون الوضع أكثر أماناً، ذلك أن مثل هذه البسطة مُكْلفة نسبيا، وقد تصل قيمة ما عليها إلى مئات الدنانير، وتعتبر مصادرتها خسارة كبيرة، ويعمل عليها أكثر من شخص في الغالب.

5. بسطات صغيرة محمولة مِن قِبَل أطفال تتراوح أعمارهم حول العاشرة، ويبيعون بعض التسالي أو الحلويات، ويتجولون باستمرار بين الناس في الطوابير.
6. في أيام الجُمع والأعياد يتحول مجمع رغدان إلى سوق لأنواع البضائع المتنوعة، فتجد الملابس والأحذية الجديدة والمستعملة، وللأعمار المتعددة ولكلا الجنسين.
7. البضائع العراقية: (كالتمور والدبس) يسوّقها عراقيون.

الساحة الهاشمية

وإذا تجاوزت منطقة مجمع رغدان، فهناك منطقة طولها 300 متر وعرضها كذلك تقريبًا، هي منطقة الساحة الهاشمية، وهي منطقة تقل فيها كثافة النشاط غير الرسمي الشرعي، فيما يلاحظ وجود نشاطات اقتصادية غير رسمية، وغير شرعية من الناحية الأخلاقية[1].

وينتشر في هذه المنطقة حوالي خمسة عشر مطعمًا ومقهىً مكتظًا بالبشر[2]، وزُوّد العديد منها بأجهزة الستالايت، أو على الأقل بأجهزة

(1) عمومًا، ينقسم النشاط الاقتصادي غير الرسمي إلى صنفين: أحدهما مشروع أخلاقيًا كبيع السلع، أو تقديم الخدمات العادية، والثاني غير مقبول أخلاقيًا مثل بيع المخدرات، أو أنشطة الدعارة مثلاً.

(2) اختفت جميع هذه المطاعم والمقاهي بعد إزالة مجمع رغدان وتجديد الساحة الهاشمية.

الفيديو التي تعرض الأفلام والأغاني ليلاً نهاراً. ودائما تجد بعض هذه المقاهي وقد تجمهر الناس داخلها لمن يريد أن يشرب شيئًا، أو خارجها لمن يطلب «الفرجة» المجانية على ما يعرض على شاشات تلك المقاهي.

وفي أوقات المباريات التي تبث على الهواء، قد تجد ألوفًا من الناس في هذا المقاهي وحولها، إذ يعلو الهدير أو يهبط بحسب المشاهد التي أمامهم.

ثم إذا تجاوزت هذا المكان، فستجد مبنى أمانة العاصمة، وفيه مكتب مدير المنطقة (أبو الفهد) الذي يشكل مصدر رعب للباعة المتجولين وأصحاب البسطات، واسمه معروف عندهم. وإذا ما تجاوزت هذا المبنى، فسيبدأ سوق جديد أكثر اكتظاظًا؛ إذ تعتبر الملابس المستعملة «البالة»، السلع الرئيسية في هذا المكان. وسوق البالة مُصَنّف أيضًا بشكل معروف لدى المشتغلين فيه، من حيث نوع ومستوى البضاعة ومكان بيعها. فبعد أن يتفرع الشارع القادم من مجمع رغدان إلى شارعين رئيسيين هما: شارع الهاشمي وشارع سقف السيل (شارع قريش)، يوجد ممر مشاة عرضه حوالي عشرة أمتار يصل بينهما توجد على أحد جوانبه عدة محلات للبالة، وتنتصب أمامه عدة حاملات للملابس، وهي عبارة عن هياكل من المواسير، وحوالي عشرين بائعًا مناديًا.

راقبت هذا المكان لبعض الوقت، ولاحظت وجود رجل عمره في منتصف الخمسينات يصدر الأوامر لبعض الباعة؛ ينتقد بعضَهم، ويطلب من آخرين تخفيض السعر للقطعة، ومن آخرين تغيير مكانهم... وهكذا. اقتربت منه وحييته، واستأذنت بالجلوس للحديث معه، رحب بي ونادى على أحد الشباب ليحضر كرسياً، فجلست بجانبه وعرّفته بنفسي وعلى مهمتي.

قال لي إنه يعمل في البالة منذ عام 1970، وهو تاجر جملة، لكن هذا المحل (أشار إلى محل مجاور) كان صاحبه مديناً له بمبلغ، ولما «انكسر»، أعطاه هذا المحل ببضاعته، وهو يأتي إلى هنا للإشراف والمراقبة؛ يراقب البيع والأسعار. والبضاعة التي يرى أنها «مش ماشية»، «ينزّل سعرها».

له من «حاملات الملابس» هذه خمس. كل واحدة تحمل بضاعة من نوع معين، ولها سعر معين، بعض الباعة من الأردنيين، ولكن الأغلبية من المصريين. وبالنسبة لجماعته وعددهم ثلاثة، أحدهم أردني من أصل فلسطيني، بينما الآخران مصريان.

البائع الأردني متزوج، وقد درس لغاية الصف السادس الابتدائي، ويعمل في الأيام العادية عتالاً في محل للبيع بالجملة يملكه التاجر ذاته، ويوم الجمعة يحضر إلى هنا يبسط بأجر يبلغ 7-8 دنانير، أما في المحل فهو يعمل بشكل منتظم يومياً، ولكنه يتلقى أجرة غير منتظمة، فعندما

يقوم بالعتالة، يأخذ مقابل كل «بالة»، ما بين الدينار ونصف الدينار، ولكنه يأخذها من الزبون الذي اشترى البضاعة؛ أي أنه موظف لدى شخص معين، ويتلقى أجوره من الزبائن.

كان بعض الأولاد من العاملين معه ينادونه: «يا حج»، وكانوا يحاولون التدخل في الحديث الجاري بيني وبينه، ولكنه كان لا يعير أحداً منهم انتباهه، بل لاحظت أنه يطلب منهم بحركات يده، أن لا يتدخلوا.

ساحة المسجد

إذا تجاوزتَ هذا الموقع قليلاً، فأنت تدخل في المنطقة التي تعتبر مركز المدينة، وأقدم مكان فيها: سوق الخضار القديم المجاور للمسجد الحسيني الكبير.

سوق الخضار، رغم أنه سوق شرعي/ رسمي ومرخص، لكن البيع «غير الرسمي» منتشر فيه أيضًا، وللسلع نفسها، أي الخضار والفاكهة.

أما الساحة الممتدة أمام المسجد والطرق المحيطة به، وخاصة الشارع الخلفي المجاور لمنطقة المسجد، فتعتبر من أكثر الأماكن كثافة بالنشاط التجاري والخدمي غير الرسمي.

في الساحة ينتشر العديد من «الصّنايعية»، يعرضون خدماتهم، ويحملون أدوات عملهم. فقد تجد «الطرّيش» يحمل دلواً وفرشاة، وقد تجد «حفاراً» يحمل فأسًا، وعاملاً يحمل مجرفة وشاكوشًا، وتجد

عامل العتالة وقد وضع واقياً من قماش أو مشمع على ظهره وأكتافه، وإذا أردت عمالاً لأي غرض، فبسهولة تستطيع العثور على أحدهم في هذا المكان، كل هذا يكون قبل أن يحين وقت الصلاة يوم الجمعة. إن الوقت قبيل الصلاة وبعدها، يعتبر زمناً مهماً بالنسبة للباعة، كما بالنسبة للمشترين، وأول ما يلفت الانتباه، إلى جانب البسطات المتناثرة ومجموعات الصنايعية والعمال، هو وجود العديد من الفتيان، يحملون فوق عربات متحركة عشرات الأطباق من الكرتون المقوّى المستخدم سابقاً كصناديق، يبيعونها للمصلين كي يفترشوها في الساحة عند إقامتهم الصلاة، ذلك أنّ صفوف المصلين تمتد لتشمل الساحة الأمامية وبعض أجزاء الشوارع القريبة. وخلال الصلاة نفسها يسود السوق صمت، وخاصة في المنطقة المحاذية لساحة المسجد، ولكن ما أن يعلِن الإمامُ انتهاء الركعات التي تُصلى جماعة، ويتخلى المصلون عن انضباط صفوفهم، حتى ينطلق صراخ الباعة ويدخلون حاملين بسطاتهم بين المصلين وفوق رؤوسهم، ذلك أنه في تلك الأثناء يكون بعض المصلين مستمرين في صلاتهم، ويبتدئ البيع والشراء والمفاصلة وسط صراخ عال، وتكون أغلب السلع المباعة إما مأكولات أو ملابس.

بعض المصلين يكونون من ضمن الباعة، ويصلي كل منهم بجانب بسطته، وبدوره ما إن يختم صلاته، حتى يندفع باتجاه بسطته ويشرع بالنداء على بضاعته.

وخلال هذه اللحظات، يتجمهر المصلون في مجموعات، فيما يندفع الباعة متنافسين فيما بينهم على الأمكنة القريبة من مداخل المسجد حيث يخرج المصلون.

وسط هذا الهرج والمرج العالي، ينطلق آخرون وهم يجمعون أطباق الكرتون المقوى التي استخدمها المصلون، يضعونها في سياراتهم لتُباع لمصانع الكرتون، إذ لا تجوز الصلاة على طبق الكرتون ذاته مرتين، بعد أن فُرِشَ فوق الأرض.

سوق عراقي

أما الشارع المجاور للمسجد من جهة اليمين، فهو يعد سوقاً للسلع العراقية «الثمينة»، إذ تجد الساعات، والكاميرات، والراديوات، والمسجلات، كما تجد الملابس الجلدية الممتازة. وهناك العشرات من الباعة يحتلون هذا المكان، وتجري طوال الوقت عمليات المساومة والمفاصلة بين الباعة والمشترين، وأنت لا تسمع من الباعة غير اللهجة العراقية.

وإذا انحرفت قليلاً في الشارع الواقع خلف المسجد، فستُفاجأ بسيل من البشر في طريق فرعي يمتد حوالي 250 متراً، وبعرض حوالي ثمانية أمتار، وقد أحصيت في هذا المكان وحده ما لا يقل عن 600 بائع، وتجد السلع المتعددة: الملابس والأحذية والأقمشة والحرامات والشراشف،

وبعـض الأدوات والعـدد اليدويـة، كمـا تجـد الأجهـزة كـالراديوات والمسجلات والساعات «غير العراقية»، رغم أن بائعيها اختاروا موقعـاً ملاصقـاً لمنطقة العراقيين. هنا، تجد نفسك أمام مكان مكتظ بـالظواهر والمشـاهد والحـالات؛ الباعـة مـن الرجـال والنسـاء، الشـباب والكهـول والأطفال. أما المشترون أو المتجولون فهم أيضـاً من الأعمار المتنوعة ومن كلا الجنسين.

تضامن البائعين

الظاهرة الملفتة للانتباه في هذا المكان، هـي لحظـة مداهمـة دوريات الأمانـة، فَوَسـطَ هـذا الاكتظـاظ والصـراخ والمنـاداة، ينطلـق مـن بعيـد صـوت: «اِرْفَـع.. ارفـع.. ارفـع..»، وإذا بالسـوق ينـتفض مـرة واحـدة، ويتحـرك مئـات الباعـة هـاربين في الاتجاهـات المتعـددة، ويعلـو صـوت احتكاك العجـلات الحديديـة لعربـاتهم بمـا يشـكل هـديراً عاليـاً، ويعلـو الصراخ، فهناك «بيعات» لـم تتم، وهنـاك زبـون بقـي لـه بعـض المـال مـع البائع، وهناك زبون استلم البضاعة ولـم يدفع الثمن.. الصـراخ والشـتائم في كل مكان.

أمضــيت في هــذا المكــان حــوالي الســاعتين، شــهدت فيهــا أربــع مداهمات حقيقية، واثنتين وهميتين! فأحيانـاً يعلـو الصـراخ مـن بعيـد: «ارفـع.. ارفـع» لينكشـف الأمـر بعـد لحظـات أنـه مجـرد كذبـة، وهـي لا

تهدف لمجرد المزاح دومـاً؛ فهنـاك العديـد مـن الأولاد في سـن العاشـرة إلى الأربع عشرة سنة، هيئتهم تـوحي بالتشـرد، ملابسـهم رثـة، وأيـديهم ووجوههم متسخة، يدخّنون علنـاً. وفي لحظة ما يعلن أحـدهم: «ارفـع.. ارفع»، ثم يتحينون الفرصة للسرقة من البضائع المعروضة بعد أن تنتشـر جَلَبة في المكان.

وحتى في حـالات المـداهمات الحقيقيـة، إذ تـداهم المكـان سيارات الأمانـة (بـك أب)، بعـد أن تكـون دوريـة راجلـة قـد وضـعت يـدها علـى البضاعة، وبينما ينشغل صاحب البضاعة مع موظفي الأمانة، فـإن بعـض الأولاد يسطون على البضاعة الملقاة في السيارة. وفي كـل المـرات التـي حصلت فيها مداهمة ما، كان الباعة يعلنـون أن هنـاك سـرقات حصـلت، وأكثـر هـذه السـرقات أهميـة هـي تلـك التـي تجـري في سـوق العـراقيين، عندما تُسرق سـاعة أو كـاميرا مـثلاً. وفي بعـض الحـالات تبـدأ المداهمـة أثناء المساومة مع الزبون الذي يكون قد حمل السلعة ليتفقدها، فـإذا مـا هرب البائع أو انشـغل بجمـع بقيـة بسـطته «الثمينـة»، قـد يسـتغل الزبـون الفرصـة ويهـرب بالسـلعة التـي يحملهـا، وقـد سـمعت الباعـة العـراقيين يلفتون انتباه بعضهم البعض إلى ضرورة الحرص مرة أخرى، وأن يتولى بعضهم مراقبة الموقف.

أفضل أشكال الهرب مـن مـداهمات الأمانـة هـي حالـة بعـض النسـاء البائعات، إذ تكون بسطة الواحـدة مـنهن عبـارة عـن قطعـة قمـاش كبيـرة

ممدودة أرضـًا، وعليها البضاعة، وعندما تحدث المداهمة، تقوم البائعة وبسرعة بربط قطعة القماش من زواياها الأربع وبداخلها البضاعة، فتتحول إلى صُرة أو «بقجة» قماشية تحملها على رأسها وتمشي بهدوء واتزان، باعتبار أن هذه البضاعة المحمولة على الرأس هي للاستعمال الشخصي وليست للبيع، وهي أمور لا يستطيع عملها الباعة الشباب أو الرجال الذين يضطرون للتراكض يمينـًا ويساراً.

البسطات في هذا المكان كبيرة الحجم، ومصنوعة بشكل يسمح بحمل كمية كبيرة من البضاعة، إذ تُعرض جيداً، ويسهل جرها ودفعها والهرب بها، وعجلاتها من حديد، وتصدر صوتا عاليا أثناء تحركها. ونظراً لحجم البسطة/ العربة الكبيرة، فإن كل بسطة منها، يعمل عليها شخصان أو ثلاثة، ومن لهجة المناداة يتبين أن الباعة أردنيون ومصريون.

ويتنافس الباعة في المناداة، وفي مدح بضاعتهم، وتبخيس بضاعة الآخرين. ولكن يبدو أن جواً وديـًا يسود السوق، فهناك ممازحات دائمة فيما بين الباعة. ويختار كل منهم عبارات ذات سجع وموسيقى خاصة، للمناداة على البضاعة، مثل:

إلبس يا لبّيس مِنْ كندا ومِن باريس.

لبّس عزيزة، لبّس فريزة، بَسّ ابّريزة.

عندنا بلايز، للّي عايز، بَسّ ببرايز.

وقد يُخاطب الزبائن بشيء من «النرفزة» والحنق، وخاصة إذا لم يكن البيع جيداً، فقد ينتهي نداء البيع بعبارات مثل: «يا بشر»، «يا عالم»، «يا أمم»، «يا هوه».. وقد يقول البائع بصوت خفيف: «... أخت هيك بيع».

وسط هذا الضجيج، ينتشر عدد من الأولاد يحملون أباريق شاي، يبيعون لأصحاب البسطات، ولمن يرغب من الزبائن، وباعة الشاي هؤلاء، لا يخافون دوريات الأمانة، ولا يهربون، فقد تجدهم يساهمون في التنبيه أو جمع البضاعة أو المساعدة في دفع العربات، وقد ينطلقون ضاحكين بصوت مبالغ فيه، خاصة إذا ما انقلبت عربة أو اصطدمت بأخرى، وينظرون بأسى إذا ما صودرت.

أما بعد تجاوز هذا المكان، فسيكون السوق أهدأ قليلاً، لكنه مكتظ أيضا. وتبدأ نوعية البضاعة بالانحدار من حيث الجودة، فالبالة المعروضة في الشارع تكون من الأصناف غير الجيدة، لدرجة أنني رأيت بائعًا يترك ما تبقى من بضاعته غير المباعة في الشارع نظراً لرداءتها، كأن تكون أحذية بسعر عشرة قروش للحذاء مثلاً. طبعًا، في هذا المكان الذي يحمل اسم شارع سقف السيل، تجد أيضًا البضاعة الجديدة والقديمة (المستعملة)، وقائمة هذه البضائع واسعة، فبالإضافة إلى الملابس والأحذية، تجد العِدَد والأدوات والأجهزة، حتى كبيرة الحجم منها، كالمراوح والمدافئ والتلفزيونات. والبسطات على درجة جيدة

من التنظيم والتخصص من حيث نوع البضاعة، فقد تجد بسطة مختصة ببدلات الرياضة، وأخرى بالأحذية الرياضية، وقد تجد في بعضها ملابس داخلية للأطفال والرجال والنساء. كذلك الأمر في بسطات البالة، فهي تصنف من حيث السعر ونوع البضاعة، فقد تجد بسطة بناطيل، أو قمصان، وثالثة للأحذية ذات الساق الطويل... وهكذا.

سوق اليمانية

بعد مسافة حوالي 300 متر من منطقة المسجد الحسيني، هناك «سوق اليمانية» الذي نشأ في بداية الأربعينات كسوق للفقراء والمكتفين[1]. وهو الآن عبارة عن تجمع للعشرات من المحلات الصغيرة لبيع الملابس المستعملة، وما يزال جزء من بنائه الحالي يعود للفترة التي أنشئ فيها. إن هذا السوق يشكل ظاهرة كانت، وما زالت عصية على التغير العمراني والاجتماعي والاقتصادي الذي جرى، وقد قال لي «أبو حسين»، وهو من قدامى العاملين في السوق، أن المالك السابق للسوق، وهو أحد الوجهاء الأثرياء في عمّان، أقدم على إعادة بناء الجزء الكبير منه، واشترط ألا تعود إليه تجارة البالة، ووضع يافطة تحمل اسمه الشخصي على مدخل السوق، محاولا بذلك استبدال الاسم المعتاد، أي «سوق اليمانية»، لكن ذلك لم يصمد سوى لزمن

(1) انظر كتاب عبد الرحمن منيف (سيرة مدينة: عمّان في الأربعينات).

قصير، وعاد بعده السوق إلى سابق عهده وممارساته التقليدية، وما يزال السوق يحتفظ بخصائصه وزبائنه من المدن الأردنية المتعددة. في هذا السوق تختلط المظاهر الرسمية وغير الرسمية، إذ ينتشر أمام المحلات وفي الأزقة الفاصلة فيما بينها عشرات الخياطين يعملون بالتنسيق مع أصحاب المحلات؛ إذ يضعون ماكناتهم أمام تلك المحلات، وكل خياط يتقاسم الدخل مع صاحب المحل الذي يعمل أمامه.

والمكان متكامل الخدمات؛ فهناك مطعم ومقهى وكافتيريا وحلاق وكوّى، والناس فيه متداخلون في علاقاتهم، فقد يغادر أحدهم متجره ويتركه دون إغلاق، ويكتفي أن يضع كرسياً أو عصاً عند الباب، وهذا يعني أن المحل مغلق، وهو بالتالي تحت المراقبة الأمينة من قبل الجيران.

سوق «الحرامية»

بعد سوق اليمانية بحوالي خمسمائة متر، ومن جهة شارع سقف السيل، يقع مكان آخر يشكل بؤرة رئيسية أخرى لممارسة النشاطات الاقتصادية غير الرسمية، يطلق عليه مسمى «سوق الحرامية»، وهو في الواقع سوق الخردة الرئيسي في عمّان، ويعتبر المكان الأول الذي تكون فيه أول مرحلة من مراحل إعادة تدوير المواد التالفة واستخدامها وإنتاجها.

الحركة في المكان دائمة، وهو يشهد اكتظاظاً طوال ساعات النهار،

وجزءا من الليل، وما تزال قائمة فيه بعض أجزاء سوق الخضرة القديم وهو أقدم أسواق عمّان، والذي أصبح الآن تحت منسوب الشارع بعد ما سُقف السيل في نهاية ستينات القرن العشرين. وعندما تهبط إلى اليمين بواسطة عدة درجات غير منتظمة، ستجد نفسك في ممر منحدر[1] غير منتظم العرض، طوله حوالي 30 متراً، يبتدئ بعرض 8 أمتار وينتهي في آخره بعرض لا يتجاوز المترين. فإذا مشيت فيه، تجد على يسارك أكثر من عشرة محلات، هي ما تبقى من السوق القديم، وقد تحول أغلبها إلى محلات للبالة رديئة المستوى، تُباع بأسعار قد تصل إلى عشرة قروش للقطعة، وعلى يمينك هناك عشرات البسطات والأكشاك العشوائية الصغيرة، تبيع وتشتري الخردة شبه التالفة، وبقايا وأجزاء من أدوات وأغراض متعددة.

الممر مسقوف بقطع من المشمع، والقماش بألوان المتعددة، وبشكل عشوائي... الصياح والفوضى والحركة تملأ المكان، لكن ذلك لا يمنع بعض العاملين من أخذ غفوة فوق بضاعتهم قد تطول دون اكتراث لما يجري حولهم.

وفي آخر هذا الممر، باب كبير[2] يوصل إلى تسوية مظلمة أسفل الشارع، تنبعث منها روائح كثيرة جداً، وفي عمق هذه التسوية يشع وهج

(1) تمت إعادة بناء المكان واختفى مؤخراً هذا المشهد الموصوف هنا.

(2) أُغلق هذا الباب كلياً.

نار تسلط أضواءها على وجوه بعض الأشخاص في ذلك العمق، وعند السؤال عن المكان تأتي الإجابة أنه «سوق السَّقَط»، وهو سوق قديم لبيع أحشاء ورؤوس الذبائح، تجري فيه عمليات شواء للسمك بعيداً عن الرقابة. وعند الخروج من الشارع، فالخردة متنوعة، فهناك بسطات عديدة للبضائع التي تُجمع من الحاويات، ومكبات النفايات، أو من المنازل. فقد تجد على بسطة واحدة جزءاً من راديو، ومجموعة براغي صدئة، وكتاب باللغة الإنجليزية، وصحيفة فرنسية، ومجموعة مفكات مستعملة، وأضابير وأجندات مستخدمة من قبل جهات متعددة، وزوجاً من الأحذية، وفردة حذاء نسائي، وأدوات مكتبية، وأقلام فارغة، وأخرى جديدة، وأسلاك نحاسية ومسامير.. وهكذا... خليط لا يوجد فيه أي انسجام، وأشياء قد تعتقد أن لا أحد يشتريها، لكنها تتواجد باستمرار، وتتكرر في العديد من البسطات؛ مما يعني أنها مطلوبة.

هناك بسطات لخُردة أحسن حالاً أحياناً، وأكثر تنظيماً. فهناك الأجهزة والعدد الخاصة ببعض الحرف، فإذا توقفت عند إحداها فسيسألك صاحبها عن طلبك، وإذا لم تنجز عملية بيع، فربما تجد خلفك من كان يسترق السمع. وبعدما تغادر قد يتبعك ويعرض عليك أن يحضر لك ما تريد، خاصة إذا كنت ترغب بشراء أداة كهربائية.

سرعان ما يلاحَظ أن ثمة علاقات بين الناس المتواجدين، إذ تجري ممازحات بالأيدي، والشتائم بألفاظ يدخل الجنس فيها بالعادة، لكنهم

يحرصون على إظهار شهامتهم وحسن ضيافتهم، ففي أغلب المرات كانوا يصرون على استضافتي على فنجان من القهوة أو الشاي، أو كوب من التمر هندي.

في وسط هذه المنطقة، هناك انحدار آخر إلى مستوى أدنى من منسوب الشارع، يؤدي إلى جزء مهم من السوق، إذ يقع سوق كبير مكون من حوالي أربعين مخزناً، تُمارس فيه الحرف المتنوعة، وعمليات البيع والشراء، وهناك مستودعات لاستقبال العبوات الفارغة (الألمنيوم)، وقطع النحاس والزجاج التي تُورّد فيما بعد إلى خارج السوق. وطوال النهار لا تنقطع أفواج الداخلين والداخلات، يحملون أكياسهم، فيزنونها ويبيعونها ويقبضون ثمنها، وفي هذه المحلات مَنْ يعيد تصنيف تلك المواد، ويعمل على تعبئتها في أكياس كبيرة جداً لتُورّد خارج السوق.

في هذا المكان أيضا، صور لحياة اجتماعية متداخلة فيما بين الناس المتواجدين. ففي وسط السوق هناك مقهى، وبجانبه مطعم لخدمة العاملين والرواد، إضافة لوجود وحدة خدمات صحية.

أما قصة الاسم -سوق الحرامية- فهناك أكثر من تفسير لها؛ فمما يشاع أن السلع المسروقة تباع في هذا المكان، وقد أكّد بعض العاملين أنه يُضبط أحياناً مثل هذه المواد. وهناك من يربط التسمية مع عنصر «الشطارة»، وهو عنصر أساسي في السوق يحكم العلاقة بين البائع

والمشتري. وهناك من يقول إن التسمية جاءت مع العمال السوريين، إذ يوجد مكان شبيه في دمشق. بكل الأحوال لا تعتبر تسمية سوق الحرامية وصفاً منصفاً.

إذا غادرت هذا السوق باتجاه نهاية شارع سقف السيل، فهناك على اليسار ساحة كبيرة مساحتها حوالي خمسة دونمات، ذات منسوب متدنٍ بنحو مترين عن مستوى الشارع اسمها «الجورة»، تعود ملكيتها لوزارة الأوقاف التي تقوم بتضمينها سنوياً لإحدى الشركات التي تديرها كموقف للسيارات بالأجرة، وصادف في أيلول عام 1997 أن توقفت الشركة الضامنة عن إشرافها على الساحة، وما هي إلا أيام حتى زحف إليها باعة الخردة، وتحولت إلى سوق تنظَّم تدريجياً على شكل بسطات حول ممر يخترقها.

بالوصول لهذا المكان ينتهي ما يسمى «وسط البلد»، وتبدأ الحركة بالتلاشي، وينتهي تجوالنا في منطقة البحث.

عمّان من وجهة نظر فقرائها[1]

سأجري في سياق الكلام، إضافةً صغيرة إلى عنوان هذه الدراسة، لتشمل إلى جانب وجهةِ نظر الفقراء بعمّان، وجهةَ نظر عمّان نفسها بفقرائها، فالنّظر متبادل، ويحدث من خلال عيون متقابلة، والنظرة التي يحملها فقراء عمّان نحوها وعنها هي في جوانب كثيرة، منها ردّ فعل على نظرة سبّاقة من المدينة نحوهم، فهنا أيضًا سوف نجد أنفسنا خاضعين للقاعدة التي تعتبر «العيون مَغاريف الحكي»، وهي القاعدة التي تحدد شتى أشكال ومستويات تبادل النظر، أو ربما «قِلّة النظر»، كما سنلاحظ بعد قليل.

(1) نص الورقة التي قدمها الكاتب في مؤتمر «المدينة والهوية» الذي نظّمه المركز الفرنسي لدراسات الشرق الأدنى في عمّان، صيف 2008، ونشرت بعد ترجمتها إلى الفرنسية في كتاب جماعي.

مشهد أول

بعد مُداهمةٍ قامت بها إحدى دوريات أمانة عمّان في وسط العاصمة، بهدف ملاحقة أصحاب البسطات من الفقراء الذين يتخذون من الشارع موقعاً لتحصيل رزقهم، وبعد أن غادرت الدورية بـ«غنائمها»، كان أصحاب البسطات يطلقون شتى أنواع الشتائم العامة والخاصة، وهو المشهد الذي يتكرر على مدار اليوم، وبعد كل مداهمة، ولكن هذه المرة انتفض أحدهم محتجاً وهو يصيح: «لماذا يلاحقوننا نحن على بسطاتنا هذه التي نبيع عليها بضائع عادية، بينما ستجدونهن (يقصد نساء) هناك في شوارع عمّان الغربية يُبَسّطن بأجسادهن ولا أحد يخالفهن»؟ إنه يشير هنا إلى بعض نشاطات الدعارة التي أخذت تنتشر في بعض المواقع.

بالنسبة لهذا المحتج، فإن أقصى ما يطالب به هو العدالة في النظر إلى أشكال «التّبْسيط»، بصرف النظر عما هو معروض على البسطة، وهو لا يمانع من التعامل مع هذين الصنفين من التبسيط باعتبارهما محاولات لتحصيل الرزق في الشارع. إنه يعتمد مقاييس أكثر سهولة من تلك التي يعتمدها خبراء التنمية، الذين يميزون بين ما هو مقبول وما هو غير مقبول اجتماعياً وأخلاقياً عند التعامل مع النشاطات التي تندرج في سياق ما يسمى «القطاع غير الرسمي». إن ما يُحزن صاحبنا هذا وزملاءه، أن التمييز في حالة عمّان معكوسٌ.

مشهد ثانٍ

في وسط العاصمة أيضاً، يحدث على مدار الساعة أنْ يتجمهر العشرات من الشباب في مواقع متعددة أمام شاشة تلفزيونية تعرض تسجيلاً مصوراً لحفلات أقيمت في بعض الصالات والنوادي والفنادق، تتضمن مَشاهد رقص وفُجور أحياناً.

ولمواجهة مثل هذه الممارسات تتجول دوريات مهمتها متابعة وقمع ما هو غير أخلاقي، وتجد العاملين على عرض هذه الأفلام أو المشاهد يسارعون إلى إخفائها خشية المصادرة والمعاقبة.

لكن هناك مَن يتساءل؛ أنا مثلاً أتساءل: لماذا ينظر إلى الأجواء التي صُوّرت فيها هذه الحفلات كأجواء راقية، ومجتمعات مخملية، في حين تُعتبر الفرجة عليها من خلال شاشة خلاعةً وقلة أدب تستحق الملاحقة؟ فإما أن تكون الحفلة الأصلية حيث أقيمت هي أيضاً خلاعة وقلة أدب، وإما أن يكون النظر إليها من خلال الشاشة عملاً راقياً وممارسة مخملية.

شيء من التاريخ

كتب عبد الرحمن منيف في كتابه الجميل «سيرة مدينة: عمّان في الأربعينات»، وهو يتذكر حال المدرسة التي كان يرتادها طلاب عمّان الأغنياء والفقراء الملاحظةَ التالية: «عدد الطلبة الذين تُقلّهم سيارات خاصة قليل جداً، وربما لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة، فعصام بدير

توصله سيارة في أغلب الأحيان، وكذلك حسان وزياد منكو، وعبد الله أبو قورة ينقل ولديه عبد الغني ورزق في بعض المرات بسيارته البلايموث السوداء، ذات الستة مقاعد، ويتركهم يمشون في مرات أخرى.

كان الذين يركبون السيارات يشعرون بالحرج، إنْ لم يكن من زملائهم فَمِن الأساتذة، ولذلك كانوا يخرجون بسرعة، أو يتأخرون لكي يتفادوا النظرات، وبالتالي الارتباك، أما محاولاتهم في نقل الأساتذة فكانت تبوء بالفشل، إذْ يفضل هؤلاء أن يكونوا مع الكتلة الكبيرة الراجلة...». انتهى الاقتباس.

إن الحرج الذي كان يشعر به أثرياء عمّان بالأمس، اختفى إلى حد التلاشي، وأخذ الأثرياء بسلوكهم الحالي يتسببون بالحرج للجميع حولهم، ولعل تصفح كتاب منيف الذي ربما يشكل أهم وثيقة حول الحياة الاجتماعية في عمّان قبيل منتصف القرن العشرين، يوضح أن عمّان كانت قبل نصف قرن أو أكثر قليلاً بلدة متجانسة، لا يؤثر وضع الفرد المالي كثيراً على مركزه الاجتماعي، وعلاقاته فيها. يؤكد منيف أن تأسيس «سوق اليمانية»، وهو أول سوق متخصص في بيع الملابس المستعملة، شكّل أول ظاهرة تمييز بين الفقراء والأغنياء في العاصمة، ولكنه لم يكن تمييزاً فاحشاً.

في تلك الأثناء، كان فقراء عمّان جزءاً طبيعياً من نسيجها الاجتماعي، بل كان بعضهم ينظر إليها من موقع المشارك، وأحياناً

المسيطر، وقد روى لي بعض أوائل القادمين إلى «حي الطفايلة»، وهو الحي الفقير الذي اختص ساكنوه من مهاجري محافظة الطفيلة بممارسة الأعمال والمهام المدينية الهامشية، أنه عام 1948 وفيما كانت بعض المسيرات تهتف: «فلسطين للعرب»، كان الشباب والفتيان في ذلك الحي يهتفون: «عمّان للطفايلة»!

تطورت المدينة وكبرت، وفي الأثناء أخذت تفلت ببطء من بين أيدي وعقول الفقراء، ولم يعد لهم سيطرة على استيعاب نموها.

شرقُ عمّان وغربها وغربُ غربِها

أحاول فيما يلي الدفاع عن الزعم القائل إن كلاً من الغِنى والفقر في العاصمة عمّان، يصبحان يوماً بعد يوم أكثر فحشاً، وإن مجمل التغيرات العمرانية، وخطط التوسع في العاصمة تصب في تعزيز هذا الاتجاه. وبالتالي فإن عمّان، وهي المدينة التي نَجَت ونأتْ بنفسها لغاية الآن عما تعاني منه كثير من العواصم والمدن الكبيرة -إذ أحزمة الفقر في جانب، والأحياء الغنية في جانب آخر- تتخلى يوماً بعد يوم عن هذه الميزة النسبية لصالح شكل جديد من تجاور الفقر والغنى، يتميز بالكثير من القسوة.

بداية خجولة

عاشت ظاهرة الفقر في عمّان زمناً طويلاً متخفية خجولة، إلى أن اتضحت وغدت بارزة للعيان منذ نهاية سبعينات وبداية ثمانينات القرن

العشرين؛ حينها اشتهر تعبيرا «عمّان الغربية» و«عمّان الشرقية»، وكان ذلك يجري همساً بين الناس في الفترة الأولى، قبل أن يُعترف به «كتابة» عبر الصحف والدراسات والمسميات الرسمية، ومما يذكر هنا، أنه عندما أقدمت إحدى الصحف المحلية على نشر هاتين التسميتين في إحدى المقالات في منتصف السبعينات، أثارت بذلك موجة من النقاش، وقدراً كبيراً من الاستغراب.

في ذلك الزمن، كان جبل الحسين والعبدلي واللويبدة وجبل عمّان هي المواقع الرئيسية لـ«غرب عمّان»، وكان التسوق من جبل عمّان بالذات مقتصراً على النخبة، أو على متسوقي المناسبات الخاصة كالعروس المحظوظة مثلاً، ولا يقترب من هذا التسوق من حيث القيمة والمركز إلا ارتياد محلات محددة في جبل الحسين.

كان ذلك مفهوماً ومستوعباً من قبل قاطني المدينة كلهم، ولم يكن التنقل بين أحياء عمّان وجبالها يثير أي قدرٍ من الشعور بالغربة، وكان ثراء القاطنين في «الغرب» لا يثير حفيظة الآخرين، وظل هذا الأمر سارياً حتى النصف الثاني من الثمانينات مع بعض التوسع العمراني الذي حصل باتجاه الشميساني ومنطقة تلاع العلي. حينها كان قاطنو منطقة «جبل الهاشمي» يمازحون أنفسهم بالقول إنهم يسكنون في «الهاشميساني»، دلالة على الحلم بالسكن في الشميساني، وهو الحي الجديد والأكثر رقياً آنذاك، وكانت مثل تلك الممازحات إشارات خفيفة على بدء الشعور بالتمايز بين سكان العاصمة.

تبدلات

في السنوات الأخيرة أخذ محتوى هذه المفاهيم يتبدل تدريجيًا، ولم يعد غرب عمّان كما كان سابقًا، فيما تعزز شرقها ودُعِّم بالعديد من المناطق والنشاطات الأخرى التي تُبقي عليه «شرقًا».

على الصعيد الإنساني، يمكن ملاحظة أن هناك جيلاً جديداً من الأغنياء والفقراء يحمل أعضاؤه عن بعضهم البعض أفكاراً متعددةً عما كان سائداً بين أغنياء وفقراء الأمس، والانتقال من موقع لآخر، هذه الأيام، يعني انتقالاً من عالمٍ إلى عالم، ومن مجتمع إلى مجتمع، ومن حياة إلى أخرى.

الأخطر في مجمل الظاهرة، أن خطط التجديد والتوسع الحضري للعاصمة تصب في الاتجاه نفسه، وفي هذا السياق يمكن إيراد الملاحظات التالية بشكل مختصر:

1. صراع على وسط المدينة

من المواقع التي تُقدّم على أنها صاحبة الأولوية في التطوير والتحديث، هو موقع وسط عمّان، وقد انتشرت في خطاب أمانة عمّان تسمية «صَحْن عمّان»، وهناك العديد من الأفكار التي نُفِّذت وأخرى قيد التنفيذ، بعضها يسعى إلى تغيير نمط الحياة اليومية في وسط عمّان، ومحاولة تغيير طابعه كنمط «شعبي» يجد فيه بسطاء الناس والفقراء جزءاً مما يمكن تسميته «حيزاً عامًا» يرتادونه بحرية لأهداف شتى؛ منها

ما يتعلق بالمعيشة وتحصيل الرزق، ومنها ما يتعلق بغايات «ترفيهية» من المستوى المتدني، أو كما يقال في هذه الأوساط ممارسة متعة «التصوّع» كبديل عن متعة «التسوق» التي تمارَس في الأحياء الغنية. وتجري محاولات التغيير باتجاه أنماط قد لا تشكل تطوراً طبيعياً لمجتمع وسط عمّان.

2. الولع بالسياحة

يُراد لوسط العاصمة أن يتحول إلى ما يشبه «الفلكلور»، ولكن غير المتقن في كثير من الأحيان، ويجري الدفع بالأوساط الشعبية إلى مواقع أخرى، ومؤخراً نُفِّذ عدد من الخطوات التي خلخلت السلوك التنقلي للناس، وخاصة القادمين منهم من شرق عمّان وجنوبها، إذ جرى نقل مجمّعات السيارات إلى مواقع أخرى تحت شعار تحديث وسط العاصمة، وجَعْله نقطة جذب سياحية، وبقدر من التعالي صدرت مواقف «رسمية» طالبت أن لا يكون وسط العاصمة مجرد ممر لركاب المواصلات العامة وعابري الطريق، لأنهم يتسببون بأزمات واختناقات مرورية، دون أن ينتبه صاحب هذا الرأي إلى أن الإنصاف يقتضي القول إنّ حافلة ركاب تقل 80 راكباً سوف لن تتسبب باختناقات مرورية مقابل 80 سيارة صغيرة يركب كلاً منها شخص واحد.

إن من يصل إلى مجمع النقل الرئيسي البديل، الذي سمي «مجمع رغدان السياحي»، سيجد نفسه أمام شبكة كبيرة من المواسير والمظلات

المعدنية والممرات والأرصفة، إضافة إلى المباني الكبيرة الصماء، والمساحات الإسفلتية، ونحن بانتظار أن يتشكل صنف جديد من «سياحة المواسير والإسفلت»، حتى يقوم هذا الصرح بمهماته.

3. السكن المغلق

منذ زمن، ظهر مَن يقول، إن خدمة السكن الفاخر غير متوفرة في الأردن، وهو هنا يقصد أن مواقع مثل عبدون والصويفية وخلدا ودير غبار وقصورها وفِللها أصبحت تقليدية، وغير كافية لتحقيق الحد المنشود من فخامة المسكن.

يبرز مثل هذا الرأي في الأردن، وفي بلاد عربية «سبّاقة» في مجال الثراء الفاحش، إذ يجري الآن العمل على إنشاء مدن سكنية لخاصّة الخاصّة، تحتوي على فلل وقصور يُخَطَّطُ لها أن تكون مواقع مغلقة على مَن في داخلها، ولن يكون بمقدور الآخرين الوصول إليها كباقي المواقع، إذ لا تعتبر شوارعها مساحات عامة.

يُعد هذا تطوراً كبيراً في العلاقة بين الفقر والغنى في البلد، ففيما مضى كان الفقراء والأغنياء أبناء بيئة واحدة، وكان الحراك بين الفئتين يجري بشكل طبيعي، ولم يكن ذلك يشكل أزمة كبرى على الصعيد الإنساني، وكان الغني يحرص على استمرار حدٍّ معقول من علاقته بباقي المواقع كجزء من حرصه على تماسكه وتكوينه النفسي والاجتماعي، وتجده يذكّر محدثيه أنه كان فقيراً، أو أنه يحتفظ بعلاقاته مع الفقراء.. إلى

آخره. وبالمقابل، كان الفقراء يجدون قدراً من التعويض من خلال علاقاتهم السابقة مع الأغنياء، ويحتفظون معهم بعلاقات من صنف: «كان جارنا الحيط بالحيط»، أو كنا نلعب معــاً في الشارع، ويوصَف بعض الأغنياء أنهم رغم ثروتهم ما زالوا يحفظون للصداقة ودَّها، وأنهم لم ينسوا ولم يترفعوا على أقرانهم من الذي «واظبوا» على فقرهم.

هذا الوضع، يتغير الآن بسرعة؛ فالغني قد يعيش منذ بداية حياته في بيئة خاصة، لا يشاركه فيها إلا أمثاله في الثراء، وبالفعل، فقد نجد الآن كثيراً من الشباب العَمَّانيين لا يعرفون وسط مدينتهم، ويحرصون في تنقلهم على تجاوز المرور به.

4. جغرافيا المكبات

الملاحظة الأخرى تتعلق بالجانب البيئي، إذ يجري الدفع بالنشاطات الأكثر تلويثاً للبيئة نحو الشرق والجنوب، وهو توجه متبع أصلاً، لكن يجري الآن تعزيزه في سياق خطط التطوير والتحديث والتوسع، إذ غدا واضحاً أن هناك بعداً طبقياً في توزيع النشاطات من حيث طبيعتها وأثرها على حياة الناس.

يمكن هنا التذكير أن مواقع مثل: عين غزال والرصيفة، ثم الخربة السمراء، تعتبر المواقع التي تخدم عمّان في مجال مكبات النفايات ومحطات التنقية، ومؤخراً يجري الحديث عن «صرح جديد»! في هذا

المجال سيقام في منطقة الجيزة والموقر إلى الجنوب من عمّان، في المناطق التي ضمت حديثا إلى أمانة عمّان[1].

يضاف إلى ذلك، أنه تاريخياً، يستوعب شرق عمّان وجنوبها كلَّ النشاط الصناعي الملوِّث للبيئة، وليس سراً أن ملكية أغلب هذه المنشآت تعود لأشخاص لا يقطنون هذه المواقع، وأن سكان هذه المواقع قد لا يجدون عملاً لأبنائهم فيها، وإن وجدوه، فهو لا يتعدى المجالات الهامشية ذات المركز والدخل المتدني.

5. العاصمة «تغزو» محيطها

جرى مؤخرا ضم العديد من المناطق في جنوب وشرق عمّان إلى حدود أمانة عمّان، وسيقتصر تركيزنا هنا على المزاج السائد، والجو العام المحيط بنقاش وطرح هذه القضية، لأن هاتين الحالتين ستحددان فيما إذا كانت عملية الضم تتم في إطار من الرضى والقبول والإقبال، أم أنها ستتم في إطار من «الخصومة»، وهو أمر ستكون له انعكاسات فعلية على مجمل عملية نمو العاصمة وتنميتها.

لماذا الآن؟

معارضو القرار يتساءلون أولاً عن سر اختيار هذا الوقت، ويقولون إن المنطقة من الناحية الإدارية، ومنذ زمن طويل هي جزء من محافظة العاصمة، وتتبع لها، ثم إن «العاصمة لم تسأل عنّا في فترات ماضية

(1) جرى في فترة لاحقة التراجع عن قرار الضم.

عندما كانت أمور مناطقنا أسوأ مما هي عليه الآن». أما القول أن ضم المنطقة إلى حدود الأمانة سيجعل منها منطقة جذب للاستثمارات، مما سيرفع من أسعار الأراضي التي يستفيد منها السكان، فإن الناس هناك يناقشون الأمر من زاوية مختلفة، فيها قدر من المفارقة لا يعرفها إلا من يعيشها.

أهالي المناطق المشمولة بالضم يقولون إن السكان ليسوا مُلاك الأراضي، وأغلبهم باعوا ما لديهم في فترات سابقة، وأبقوا على ملكيتهم لمواقع سكنهم فقط، ولكن السكان عموماً ظل بمقدورهم أن يشتروا قطع الأراضي لغاية التوسع السكني للأبناء المتزوجين، وكانت أسعار الأراضي في متناول أيديهم، وإن ارتفاع سعر الأرض نتيجة عملية التوسع سيحرمهم من هذه الإمكانية! ويخلص محدثونا إلى أن زيادة أسعار الأراضي سيكون كارثة على الفقراء والناس العاديين، ولا يخدم سوى الملاكين الذي هم من خارج المنطقة.

الكلأ والماء مجدداً

هناك مسألة أخرى تتعلق بالخصوصية التاريخية للمنطقة، وعلاقتها بنمط عيش الناس، فكثير من المواطنين يعتمد في دخله، أو في جزء منه على تربية المواشي والدواجن والطيور في فناء بيته، وهذا الأمر سيكون ممنوعاً ضمن شروط الانضمام إلى أمانة عمّان، ويمكن بالفعل ملاحظة وجود حظائر صغيرة ملحقة بالمنازل المنتشرة بصورة متباعدة

هنا وهناك في البلدات والتجمعات، وهناك خشية من أن يضطر هؤلاء الناس إلى الهجرة إلى مواقع أخرى من تلك التي اعتادوا عليها للرعي أو الإقامة المؤقتة، وأن يضطروا لاتخاذها مواقع للإقامة الدائمة لأنها توفر له ممارسة حياتهم الطبيعية.

إن الحديث عن أن الالتحاق بالعاصمة يوفر فرص عمل تُكذّبه الوقائع؛ فالمصانع الحالية المقامة على أرض المنطقة لا تستخدم عمالاً من أبناء البلدات القريبة إلا نادراً، وما يزال الناس هنا يعتمدون إما على الوظيفة وخاصة الخدمة العسكرية، أو على تربية الحلال، وهي الصنعة التي توارثوها عن أسلافهم.

وبالطبع، من غير المنطقي الافتراض أن تتوقف العاصمة، أو المدن بشكل عام عن التوسع لمجرد أن هذا التوسع قد يضر بمصالح المحيطين، أي أنه من غير المنطقي الاستجابة بالمطلق لمصالح وتوجهات الناس في المواقع الجديدة، لأن هذه المصالح نفسها قد تكون متناقضة في بعض الحالات، وهي مصالح متبدلة عبر الزمن، بينما تُعد حاجة العاصمة للتطور والتوسع أمراً طبيعياً وضرورياً.

ولكن، لا يجوز أن يكون التوسع مترافقاً مع خلق بؤر خصومة بين المناطق الجديدة والعاصمة تحقيقا لمصلحة فئة خاصة من سكان العاصمة، أو المستثمرين فيها، فهذا سيؤثر على بنية العاصمة وتكوينها، وعمّان على هذا الصعيد تعاني أصلاً مِن إشكاليات مشابهة، فمن غير

المعقول أن يتم التجاوز الكلي لمصالح السكان الأصليين في هذه المواقع التي يقيمون فيها منذ ما قبل تأسيس الدولة.

هذا يعني، أنه لكي تتقلص أضرار عملية الضم المحتملة، أو المتوقعة من قبل الناس، ينبغي أن لا تكون هذه العملية مجرد قرارات تتخذ على الخرائط والورق وفي المكاتب، فمن حق سكان هذه المناطق، وبغض النظر عن عددهم النسبي في العاصمة، أن يكون لهم نصيب أوفر من عوائد وفوائد التحديث، والتفكير بطريقة تعوّضهم عن الاستقلالية التي يعيشون بها، وخاصة في مثل هذه المواقع التي يعود ارتباط الناس بها إلى مئات السنين.

ملاحظة ختامية

لم تعد عمّان مجرد شرق وغرب، بل صار هناك أيضاً غرب الغرب وشرق الشرق، إذ غدا الانتقال بين مواقع المدينة انتقالاً من مجتمع إلى آخر، ومن غير المعروف إن كان صاحب القرار سيتمكن من الاستفادة من تجارب مريرة لمدن وعواصم أخرى، ولغاية الآن تبدو عمّان قادرة على تجاوزها.

مع هذا، لا يتخلى الفقراء عن آليات الدفاع الذاتي... فذات نهار، كان أحد جامعي القمامة (ممن يعتاشون على بيع ما يجمعونه من النفايات) ينظر إلى إحدى السائحات الأجنبيات وهي تدخن سيجارة، وكان برفقتها سيّاح من الذكور، وبعد أن سَحَب يده من إحدى سلال النفايات

المعلقة في وسط العاصمة، نظر إلى تلك السائحة بتمعن، فقمتُ بتشجيعه على التعليق على المشهد، فقال: إن هؤلاء الذين إلى جانبها لو كانوا رجالاً لما سمحوا لها بالتدخين في الشارع، ولكن يا لقلة الشرف عندهم!

وكما ترون... ما تزال عند جامع القمامة الفقير بعضُ مقومات الصمود!!

الأسواق الشعبية..
التنمية بأيدي أصحابها

يحمل السيد محمود أبو العرايس في ذاكرته سيرة كاملة للأسواق الشعبية في عمّان، وقد أصبح خبيراً بها، وهو يرأس اللجنة المشرفة على الأسواق منذ نشأتها في العام 1990، بعد ثلاث سنوات من إقامة أول سوق شعبي في عمّان.

إن السيرة العملية لـ«أبو العرايس» المولود العام 1946، طويلة وغنية بالخبرات، وقد أحصى 33 موقع عمل اشتغل فيها خلال حياته في العديد من المجالات، قبل أن يستقر به المقام في الأسواق الشعبية.

هي سيرة كوّنت لديه خبرة في ما يعرف بالقطاع «غير الرسمي»، إذ يخلق الناس فرص عملهم بأيديهم بعيداً عن القطاع الرسمي بشقيه العام والخاص، وهو الآن يمتلك خبرة عملية تمتد لعقود في مجالات من

الصنف ذاته تقريباً، فقد دخل إلى عالم البيع على البسطات منذ عام 1959 عندما كان فتى، وما يزال في العمل ذاته، وقد نقل «الصنعة» لأبنائه.

عام 1987 دخل أبو العرايس إلى عالم الأسواق الشعبية «المنظمة»، وهو يتذكر باعةَ البسطات آنذاك الذين كانوا حوالي ثلاثين بائعاً عندما عرضوا معاً إقامة سوق شعبي، وتقدموا بالفكرة إلى مسؤولي أمانة عمّان الذين وافقوا، وأقيم أول سوق شعبي منَظّم في عمّان في منطقة ماركا الشمالية، وسُمّي «سوق الأحد»، وكان موقعه قرب دوّار المطار.

أما السوق الثاني، فكان على الدوار الثالث في جبل عمّان، وسُمّي «سوق الخميس»، ثم تأسس سوق العبدلي الذي سُمّي «سوق الإثنين»، ثم سُمح لهم بيوم الأربعاء في المكان نفسه، وسُمّي «سوق الأربعاء»، وكان يُقام في الموقع الذي يشغله الآن أحد مباني شركة الاتصالات في الجزء الشمالي من منطقة مجّمع العبدلي للنقل، قبل أن يمتد على كامل مساحة مجمع العبدلي للنقل، وقبل أن يُلغى السوق نهائيا ويرحّل قسراً عام 2015 إلى «منطقة المهاجرين» غرب وسط عمّان.

خلال أكثر من ثلاثة عقود من عمر الأسواق الشعبية، أقيم 46 سوقاً في مناطق متعددة شملت عمّان وسحاب والجيزة ومأدبا ومناطق أخرى، بعضها أُغلق، وبعضها ما يزال قائماً، غير أن الملاحظ عموماً أن قيام الباعة أنفسهم باختيار موقع السوق يكون في العادة خَياراً موفقاً، بينما لم

يحالف النجاح أغلب المواقع التي كان اختيارها مكتبياً من قبل المسؤولين، بعيداً عن معرفة واقع المنطقة ذات العلاقة، وحركة السكان فيها.

يعتقد صاحب القرار أن خبرته العلمية، وتخصصه الأكاديمي، ومركزه الوظيفي عناصرُ تكفي لاتخاذ القرار الصائب، ولا ينظر إلى التجربة العملية للناس الذين تمسهم قراراته.

وفي كثير من هذه الحالات، ونظراً للخصوصية العالية للفقراء في كل موقع، فإن القرار قد لا يكون صائباً، وحينها يتحمل صاحب القرار (الجهة ذات العلاقة) الكثير من الجهد والمال والتكلفة الإدارية الزائدة.

القصة التالية تتناول إحدى تلك الحالات من خلال تتبع مجموعة من القرارات الإدارية غير الموفقة التي اتخذت تباعاً، في حين كانت استشارة واحدة لذوي العلاقة المباشرة تكفي لتوفير الجهد والمال.

تتعلق القصة بأحد الأسواق الشعبية الذي أقامه الباعة بمبادرة ذاتية في ضاحية الأمير حسن قرب مسجد اليرموك، واستمر لسنوات، وكان سوقاً ناجحاً.

قبل ذلك، وبعد إنشاء أحد المولات الكبيرة في موقع مقابل للسوق، أَجبَرت أمانة عمّان الباعة على مغادرة الموقع، وقد استجاب الباعة، ونقلوا بسطاتهم إلى موقع آخر قريب نسبيّاً، اختاروه بعناية وخبرة.

الموقع الجديد كان ساحة تقع على شارع الأقصى، وبالقرب من أحد المساجد الكبيرة، وسرعان ما نما السوق، وأصبح من أكثر الأسواق الشعبية «شعبية».

غير أن الأمانة رأت أن هذا الموقع غير مناسب لإقامة سوق شعبي، وخاضت مع الباعة صراعـًا امتد عدة أسابيع، وكان أصحاب البسطات يردّون على كل حجة تقدمها الأمانة، إلى أن فوجئوا ذات صباح بجرافات وآليات الأمانة تقوم بتجريف المنطقة للحيلولة دون ممارسة البيع فيها.

ولكن الأمانة كانت قد عمّمت على الصحافة والإعلام أنها أنشأت موقعـًا بديلاً مجهزاً يقع في عمق الهاشمي الشمالي، وقالت إنها اختارته بعناية حيث الكثافة السكانية. وبالفعل، أقامت الأمانة هياكل معدنية منتظمة ومغطاة وذات ألوان زاهية، وأحيطت بسور من الأسلاك، ووزّعت المساحة على الباعة بشكل منظم.

غير أن الباعة بحكم خبرتهم كانوا يعرفون أن المكان غير مناسب، وأنه كسوق شعبي سيفشل، فضلاً عن أنه لا يستوعب إلا عدداً محدوداً من البسطات لا يتجاوز الستين بائعا، في حين كان السوق القديم يضمّ مئات البائعين.

استجاب بعض الباعة وجلبوا بضاعتهم إلى السوق الجديد، واستمر الأمر عدة أسابيع، ثم بدأ السوق ينهار تدريجيـًا، واليوم، ما تزال أطلال

السوق موجودة. لقد انتهى هذا السوق الأنيق والمنظم وأغلق من دون قرار معلن، ومن غير المعروف إن كان أحد ما سأل صاحب القرار الخاص بإقامة هذا السوق عن فشله، أو إن تمت مناقشة من يتحمل المسؤولية عن عشرات ألوف الدنانير التي أُهدِرَت.

في هذه الأثناء كان الباعة يؤسسون نواة لسوق شعبي آخر باختيارهم في المنطقة نفسها، موقعه على مدخل مسجد مستشفى حمزة في الهاشمي الشمالي، ثم يتخذ قرار جديد بإزالة السوق، ويحتاج الأمر لأشهر حتى يعود الباعة تدريجيا مقدمين نموذجا جديدا على المرونة العالية التي يتمتع بها القطاع غير الرسمي عموماً.

وفق (أبو العرايس)، يوزع العاملون في الأسواق أيام عملهم على المواقع التي تقام فيها الأسواق على مدار الأسبوع، في مواقع متعددة من العاصمة، وهم يتقنون الاستثمار الحصيف لمواردهم البشرية (الأب والأبناء مثلاً)، والمادية من رأسمال وأدوات، ومن حيث اختيار طبيعة السلع المتوقع أن تشهد طلباً باختلاف الفصول واختلاف الروّاد. وهناك دوماً تقليص للتكاليف بشكل محسوب جيداً.

أبو حسام يعمل مع ولديه في بيع الخضار والفواكه في السوق، في حين يعمل ابنه الثالث على بسطة أخرى في مخيم الحسين. أحد الأولاد يعمل باقي أيام الأسبوع «موسرجياً»، ويأتي هنا لمساعدة الوالد يوم عطلته. يقول الأب: إنه يريد أن يَعرِفَ أبناؤه كيف يُحَصِّل الرزق لهم.

أثناء العمل، يوجه الأب أبناءه إلى ما يراه مناسباً، فأحياناً يكون المطلوب إعادة ترتيب صنف خضار معين حيث يكون جذاباً، فيطلب الأب من ابنه أن يعيد توجيه «كوم البطاطا»، ويقول له مثلاً: «علّيها»، بمعنى «أظهِرْها». وأحياناً تتعين المناداة بطريقة أكثر جاذبية للزبون: «الخمسة بليرة والكيلو بعشرين» بالنسبة للبصل، أما البطاطا فـ«الرطل بليرة».

في هذا السوق يبدو الباعة فرادى مشتتين، لكنهم في الواقع يعرفون بعضهم البعض جيداً، فهم يتنقلون معاً بين الأسواق، وأغلبهم مرّ بتجربة الانتقال بين المواقع.

في لحظات الذروة يعلو الصوت في السوق، وهو ما يضفي المزيد من البهجة والتسلية، أحدهم ينادي: «الثلاث بطيخات بليرة، خلّي الشعب يوكل»، بينما يعتلي آخر بسطته صائحاً: «خبر عاجل، الموز كيلو ونص بليره وعالذّواق وكُلْ مْسامَح». إنه يحدد ظروف البيع من حيث السعر، ويشير إلى أن التذوق المسبق مسموح وبالمجان.

إنهم يعرفون أن صوتهم غير مسموع عند صاحب القرار، وهذا أمر طبيعي، فالعاملون في هذا القطاع عموماً يفتقدون لأيّ سُلطة، ولا يؤثرون في القرار الرسمي الذي يخصّهم، ولهذا يكتفون بالمراقبة لقرارات يدركون أنها خاطئة، ويتمنّون لو أن أحداً يستشيرهم قبل اتخاذها.

يقول أبو العرايس: إن الأسواق الشعبية أصبحت اليوم متكاملة من حيث نوع البضاعة التي تُعرض فيها، وهي تفيد «البسّاط» كما تفيد المواطن، لأنها تقدم سلعة أقل ثمنًا، غير أنه لفت الانتباه إلى أن الخروج إلى الأسواق الشعبية، تحوّل إلى عادة بالنسبة للكثيرين، وهو مفيد نفسيًا للروّاد، وخاصة للنساء اللواتي يَعتبِرن جولة التسوق في السوق الشعبي نوعًا من «الترفيه».

يُنظّم العمل في الأسواق الشعبية من قِبَل لجنة من ستة أشخاص يرأسها أبو العرايس منذ تأسيسها، وعندما داعبناه بسؤالنا إن كان يخشى أن يعتصم البسّاطون مطالبين بإسقاطه، قال: إن ذلك حصل، ولكن ضد شخص آخر عضو في اللجنة، بينما ما تزال رئاسته للجنة تحظى بالقبول.

فقد تأسست اللجنة كما يقول بالاختيار الحر والمباشر من قبل الباعة أنفسهم، وتمت مراعاة عناصر العمر والخبرة في العمل، والقدرة على التواصل مع الأمانة، وتُعدّ اللجنة حلقة وصل بين الباعة والأمانة، كما تقوم بحل المشكلات التي تنشأ بين الباعة، وبالطبع، فإن عضويتها تطوّعية.

يعمل اثنان من أولاد (أبو العرايس) على بسطات في الأسواق الشعبية، وينتقلون بين هذه الأسواق بحسب الأيام المخصصة لذلك، وهو يأمل أن يكون قد قاد أسرته المكونة من عشرة أبناء وبنات بنجاح.

سوق الجمعة في العبدلي[1]

الحارس رب العالمين

إن إقامة سوق مؤلف مِن أكثر من مائتي محل لمدة يوم واحد فقط في الأسبوع، وفي مساحة محددة، وبشكل منتظم أسبوعيًا، هو أمر يحتاج لقدرات تنظيمية كبيرة، فالشروط تقتضي أن تعود الساحة التي يقام بها السوق خالية نظيفة جاهزة لتكون موقف سيارات طيلة أيام الأسبوع الباقية، ففي موقع كراجات العبدلي يقام السوق الشعبي «سوق الجمعة» الذي بلغ عمره الآن (2006) أكثر من عشرين عامًا[2].

يجهز الباعة بضائعهم منذ الليلة التي تسبق يوم السوق، أي منذ مساء يوم الخميس، ويغادرون الموقع بعد أن يستروا بضائعهم بشوادر

(1) أجريت هذه المتابعة في شباط 2006.

(2) أغلق السوق نهائيا ونقل قسرا إلى منطقة المهاجرين غرب وسط عمّان في عام 2015.

بلاستيكية، أو قطع قماشية كبيرة، وذلك كافٍ بالنسبة لهم، فرب العالمين هو الحارس، كما يقولون.

الأمان سمة عامة

على العموم، تشهد الأسواق الشعبية مستوى عاليا من الأمن يندر أن تجد له مثيلاً في الأسواق الكبيرة الرسمية، فالبائع في السوق الشعبي قد يغادر بسطته ويكتفي أن يُبْلِغ زميلَه على البسطة المجاورة، وهذا الأخير سيقوم بما يستطيع من بيع حسب توصية صاحب البسطة الأصلي، وقد اعتاد الزبائن على هذا الوضع، ويكفي أن يضع أحد الباعة قطعة قماش فوق البضاعة، أو أي إشارة أخرى تشير إلى أنه غائب، فهذا يعني أن على الزبون أن ينتظر.

كل شيء يجري هنا بمرونة عالية، إذ تُنصب أقفاص الحديد المؤلفة من «تيوبات» قوية صممت بطريقة مناسبة، إذ يمكن فكّها وتركيبها بسهولة، وخلال دقائق يستطيع أصحاب البسطة تركيب الإطار المعدني لـ«المحل»، وترتيب البضاعة فيه، ويتكرر الأمر عند الإغلاق في مساء اليوم التالي.

كل واحد من الباعة يعرف موقعه جيداً، ويتعاون الجيران فيما بينهم، ويعرف بعضهم بعضًا، وقد ربطتهم علاقات صداقة، وعلاقات اجتماعية أخرى متشعبة بعد زمالة طالت إلى عدة سنوات، وحتى عندما يضطر أحدهم إلى التغيّب، فإن جاره في الموقع يعرف ذلك مسبقًا، ويكون بمقدوره أن يستفيد من موقع الجار الغائب مقابل أن يدفع الرسم

المقرر لمندوبي أمانة عمّان الذين يحضرون صباح كل جمعة ليجمعوا الرسوم بواقع دينارين عن كل «نمرة»، أي من كل صاحب محل تبلغ مساحته حوالي ستة أمتار مربعة.

تاريخ من البسطات

لدى العاملين هنا خبرة كبيرة في «تاريخ» الأسواق الشعبية، وقسم منهم جرب الكثير منها، فتجده يتحدث عن «سوق ماركا» الذي «طُرِدوا» منه، ثم عن «سوق النصر» الذين «رُحِّلوا» منه بسبب الحاجة إلى توسيع الشارع، ثم عن «سوق أبو نصير» و«سوق سَحاب»، الذي رُحِّلوا منه بسبب احتجاج تجار آخرين في المنطقة، و«سوق مأدبا» الذي أقيم في موقع غير صحي ومع ذلك قبلوا به، و«سوق الوحدات» الذي تنقل بين أكثر من موقع، و«سوق أم تينة» الذي حُوِّل إلى «هنجر» فلم ينجح، «لأن الهناجر لا تناسب الأسواق الشعبية»، وأيضاً عن «سوق سحاب» الذي قيل لهم أنه أغلق بسبب انتشار مظاهر سلوك سيئة فيه.

هم يعرفون مستوى أسعار البسطات، ويعرفون أي من البلديات تقوم باستغلال أصحاب البسطات، وأيها تقوم بمنح الترخيص بحسب الواسطات والعلاقات الشخصية، وأي المسؤولين أرحم وأكثر تفهماً، ولدى قسم كبير منهم تجارب في الصدام مع الأجهزة المتعددة. وهم يتابعون الأخبار ذات الصلة، مثل أخبار سوق «الجورة»، أي «جورة الأوقاف»، رغم أنها تقع بعيداً عنهم في آخر منطقة سقف السيل وسط

عمّان، وقد فكّروا باستغلاله، لكنهم ترددوا في اقتراح الموضوع بسبب كثرة القضايا حوله.

تغطي اهتمامتهم ومتابعاتهم منطقة عمّان، والمناطق المحيطة وصولاً لمأدبا والزرقاء والرصيفة وسحاب وزيزياء، إذ يعقد هناك سوق شعبي لمدة نصف يوم فقط، يرتاده سكان البادية الوسطى وسكان مخيم الطالبية.

لا يتوقف اهتمامهم على وضع الأسواق الشعبية والبسطات عند هذا الحد، فهم يعرفون أن كثيراً من الدول فيها مثل هذه الأسواق، ويذكّر محدثنا زميلَه بما رآه في مشاهد تلفزيونية في تركيا، عندما بادرت مجموعة من النساء لإقامة سوق شعبي في قريتهن، وأضاف أنهما تهاتفا لكي يتابعا الخبر معًا على الشاشة.

قدرات تنظيمية كبيرة

بعكس ما قد يعتقده المشاهد في الخارج، فإن العاملين يراعون ظروف بعضهم البعض، ويتعاونون في مساعدة من يحتاج إلى المساعدة، وهناك لجنة يثقون بها، ويرشدون السائل إليها، ورئيسها محمود أبو العرايس الذي يعتبر خبيراً في الأسواق الشعبية، ويعرف القوانين وتفاصيلها.

يشهد السوق امتداداً إلى المساحات المحيطة، لكن التبسيط هناك غير مرخص، ويتعرض صاحبه لمصادرة بضائعه، ولا تتقاضى الأمانة منه رسومًا لأن ذلك يعني الاعتراف به.

داخلياً تتوفر درجة عالية من تنظيم السوق، حتى يكون ذلك مناسباً للتسوق، فالجهة على اليمين يحتلها باعة الخضار والفاكهة، بينما باعة ملابس البالة إلى الداخل، ويحتل الجزء العلوي باعة النثريات. وهناك بسطة للكتب بعضها من الكتب القديمة، وبسطة تبيع التحف والمنحوتات والنحاسيات. وبحكم موقعه، يعتبر السوق مكاناً لرواد معينين، جزء منهم من الأجانب الفقراء مثل العاملات من سيريلانكا والصين مثلاً.

قلق كبير

هناك قلق كبير الآن في أوساط العاملين هنا في سوق العبدلي بسبب قرب إلغائه نتيجة التوسع والبناء التجاري الكبير المقرر أن يبدأ قريباً، وهم يتابعون كل القرارات ذات الصلة، فهم يعلمون أنه أُبلغ أصحاب الأكشاك الموجودة قرب مجمع السيارات أن أمامهم شهرين لكي يغلقوا تلك الأكشاك، فهذه الأكشاك أقرب إلى موقع البناء منهم.

الحديث يجري عن مشروع كبير سيقام في هذه المنطقة[1]، وذلك في سياق عملية تحديث العاصمة، ويقال إن المشروع يعتبر مجدياً من

(1) بُدء فعلاً بإقامة مشروع العبدلي، ولكنه تعثر بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية (2009 وما تلاها)، ثم استؤنف، وافتتحت العديد من منشآته. ولكن في هذه الأثناء جرى نقل مجمع العبدلي للنقل إلى منطقة طبربور، مما فتح المجال أمام

الناحية الاقتصادية، إذ سيوفر المئات من فرص العمل.. الخ. ولكن هل التفت أحد إلى أن هناك من سيحرم بعد المشروع من فرصة عمله التي أوجدها بنفسه بعد جهد سنين طويلة؟

دائماً ثمة زاوية نظر أخرى للموضوع الواحد.

السوق الشعبي أن يمتد مؤقتا إلى المساحة التي كان يشغلها مجمع النقل، ومع افتتاح المشروع رُحّل السوق من مكانه.

عمال المراحيض العامة.. وجهة نظر نحو المدينة[1]

فضلنا استخدام كلمة «مرحاض»، لا كلمة حمّام، لكي لا يذهب ذهن القارئ إلى أننا سنأخذه إلى الحديث عن الحمامات العامة حيث متعة الاستحمام بالماء الساخن مع التدليك!

كلا، إن ما نقصده هنا هو المرحاض حيث يقضي الناس «حاجتهم» البيولوجية، وسنصحب من يريد في وقفة مع أحد العاملين على أبواب هذه المراحيض، المكلّف بتحصيل مبلغ عشرة قروش من كل مرتاد لها، لمصلحة الشركة التي تتولى إدارة هذا المرفق.

مستخدمو هذه المراحيض لم يعتادوا النظر إلى وجه ذلك العامل الذي يفتح يده لكي يقبض قطعة النقد تلك، فالمشهد المعتاد هو أن يلقي الزائر بقروشه في اليد المفتوحة ويندفع مسرعاً إلى الداخل، ما عدا

(1) أجريت هذه المتابعة في نيسان 2006.

في الحالات التي يحصل فيها جدال، وهو ما يتكرر حصوله لأسباب متعددة سنلاحظها بعد قليل.

مُعَلِّم سابق

بالنسبة لنا هنا، كان الهدف محاورة هذا العامل عن قرب، والتعرف على رؤيته للأشياء من حوله، وقد شاركناه ساعتين من يوم عمل طويل يمتد من الساعة السادسة صباحاً وحتى الثامنة مساء على الأقل، وسنرى معاً أن للمدينة مفهوماً آخر، إذا ما نُظِرَ إليها من موقع ثابت على باب أحد مراحيضها.

في عمّان 16 مرحاضاً «عمومياً»، يعمل بها حوالي 22 شخصاً، خمسة منهم أردنيون، من بينهم صاحبنا سامي، الذي يحمل شهادة بكالوريوس في الشريعة من جامعة بغداد، وسبق أن عمل في التدريس «على حساب التعليم الإضافي» لمدة أربع سنوات، وهناك أربعة آخرون بينهم شاب يقيم في إربد، أما باقي العمال فهم من العمالة الوافدة.

سألت سامي عن رأيه فيما يقال من أن الشاب الأردني لا يقبل العمل في مهن معينة لأسباب تتعلق بثقافة العيب، فأوضح لي وهو يستنكر ذلك، أن كل ما يتمناه أن يُنصف هو وزملاءُه في هذه المهنة.

يوم عمل من 14 ساعة

يوم العمل عند سامي لا يقل عن 14 ساعة يومياً، ويتلقى مقابل ذلك مبلغاً مقطوعاً قيمته 175 ديناراً، وهذا يعني أن راتبه ليوم العمل

الطبيعي (8 ساعات) لا يتجاوز 95 ديناراً. ولا يتمتع سامي وزملاؤه بأي نوع من الضمان أو التأمين، ويتسلم راتبه الشهري بعد أن يوقع على ورقة أنه قبض كامل حقوقه، مما يعني سهولة إنهاء عمله وبلا أي حقوق.

أهل سامي وأصدقاؤه يعرفون طبيعة عمله، وحتى زملاؤه السابقون من المعلمين يتوقفون عنده عندما يمرون من وسط المدينة، ولكن هناك مجموعة وحيدة من الناس ظل يحرص على أن لا يشاهده أفرادها أثناء عمله؛ أولئك هم طلابه! مع أنه يستدرك ويقول: أنه ربما سيلتقيهم كزملاء في التدريس إذا عاد لتلك المهنة، إذ إنه في إحدى السنوات درّس طلاب في الصفوف الثانوية.

سر الصنعة

يتنقل سامي بين المراحيض المتعددة المتوزعة في كافة أنحاء العاصمة، ولكنه يقول إنه لو خُيِّر بينها لاختار مراحيض المجمع الجنوبي الواقع قرب دوار الشرق الأوسط.

علاقة المواطنين بالمراحيض لها خصائصها، وتختلف من موقع لآخر، كما تختلف بين فصول السنة، وبين الأوقات المتعددة في الشهر الواحد، مثلما تختلف بحسب المواطنين.. هنا أيضاً يزداد العمل مع بداية الشهر عندما يقبض الناس رواتبهم، بينما ابتداء من أواسط الشهر

يبدأ الناس بالضغط على أنفسهم، وهو هنا ضغط بالمعنى الحرفي للكلمة.

أيام الذروة تختلف من مرحاض لآخر، ففي مرحاض وسط البلد حيث التقينا سامي فإن يوم الجمعة هو يوم ذروة، بينما في مرحاض العبدلي فإن يوم الجمعة يعتبر يوماً ضعيفاً، أما في مرحاض مجمع الجنوب فإن يوم السبت يوم جيد بالنظر إلى قدوم الناس والطلاب إلى العاصمة في ذلك اليوم.

فصل الشتاء أفضل من فصل الصيف، وخاصة بالنسبة لهذا المرحاض المخصص لغايات «البول فقط»، وهذا ما تمت كتابته على لوحة بارزة على المدخل، ولكن «الغلط مردود»، إذ يحصل أن لا يلتفت بعضهم إلى هذا التنبيه ويدخلون ليفاجأوا أنهم أخطأوا الهدف، فيخرجون مسرعين طالبين استعادة القروش العشرة، ويرفقون ذلك مع مشاعر خيبة يعبرون عنها بالحركات المناسبة: «كنا نظن أن فيها... » (مع إشارة باليدين خاصة بحركة تنزيل البنطلون)، وبالطبع فإن سامي يعيد القروش بلا تردد، فمصداقية الزبون واضحة وموثقة.

الزبائن أنواع

يتنوع الزبائن من حيث السلوك قبل الدخول وبعده؛ هناك زبائن دائمون من المتواجدين وسط البلد، وهؤلاء يلتزمون بالدفع، ويحرصون على نظافة المرحاض، وحتى عندما يحصل أن لا يكون

أحدهم حاملاً للنقود، فإنه عادة ما يقوم في المرة القادمة بالتسديد، وهناك زبائن يستخدمون المرحاض عدة مرات في اليوم، ويدفعون في كل مرة.

لكن هناك زبائن يحاولون التملص من الدفع، وأكثر الحجج انتشاراً هي عدم حمل «الفراطة»، ولكن سامي عادة ما يتحوط على مقادير كافية من الفراطة، وحينها تنقلب الحُجة إلى التساؤل: «أفرِط عشرين عَشان بريزة؟».

في هذا السياق، يشار إلى أن سامي يقدم خدمة «فرط النقود» للمارّة العديدين، حتى لو لم يكن ذلك لغايات الدخول إلى المرحاض.

أحد المواطنين تجاوز الخمسين من عمره، يتمتع بهيبة معقولة، ويظهر بملابس أنيقة، دخل مسرعاً فاستوقفه سامي ودار بينهما الحوار التالي:

- لو سمحت البريزة.
- ما معي فراطة.
- أنا أفرط لك.
- أفرط خمسة دنانير عشان بريزة؟
- أنا لا آخذها لنفسي.
- لا يوجد من يقف فوق رأسك. (واستمر داخلاً).

بحسب سامي، فإن السياح الأجانب يأتون وهم يعرفون التسعيرة! فيحضر الواحد منهم وبيده عشرة قروش جاهزة، ويضيف سامي

متسائلاً: «السايح الأجنبي يأتي من بلاده يعرف السعر، وأبناء البلد يقولون إنهم لا يعرفون»!

هذا لا يعني أنه لا تُراعى «الحالات الإنسانية» من الفقراء جداً، أو الدراويش، إن سامي يميز بين هؤلاء وبين السكارى الذين يحصل أحياناً أن يستخدموا المرحاض لغايات تناول المشروب!

الزبائن يثقون بسامي، ويأتمنونه على حاجياتهم عند الدخول، فمَن يحمل حقيبة مثلاً يستطيع أن يركنها عند سامي، كما أن الزبون يقبل أن يأخذ الباقي عند الخروج.

هناك فئات يستخدمون المراحيض بالمجان، ولكن بشكل شرعي، منهم رجال الوظائف العامة، ومنها الوظائف الأمنية في الموقع، وبعض الحالات ممن تسمح لهم الشركة بذلك.

النظافة هي الأصل

سامي يؤكد أنه في الأصل يحب النظافة، ولذلك يحرص على نظافة المرحاض، لكن لا تتوفر مواد التنظيف بشكل كاف، يضاف إلى ذلك أن هناك بعض المستخدمين يتلفون المنظفات، أو يأخذون قطعة الصابون عندما تتوفر.

يعرف سامي الوضع في وسط البلد جيداً، ولا تقتصر معرفته على منطقة عمله فقط، فقد تجوّل بين المراحيض المتعددة، إذ يُوزّع العاملون كل صباح على تلك المراحيض، أي أن موقع العمل ليس

ثابتـًا، ولا ينسى سـامي أن يشير إلـى أنـه تعين بوظيفـة «مراقب»، أي أن مهمته في الأصل أن يراقب عمل عامـل آخـر، ويحصـي الـداخلين ويبلـغ الشركة عن أي خلل، لكنهم «نزّلوني عامل».

يشكو سامي من ظـروف العمـل أكثر مـن شـكواه مـن العمـل نفسـه، فبالإضافة إلى الراتب القليل، وغياب الضمان والتأمين الصحي، وزيادة سـاعات العمـل، فـإن عليـه أن يبقـى ثابتـًا في العـراء يتحمـل بـرد الشـتاء وحرارة الصيف، والروائح الكريهة.. ومع ذلك فهو يعتبر فترة عمله فترة خـبرة في مجـال العمـل في النظافـة، وعلـى هـذا تقـدم بوظيفـة في قسـم التنظيفات في مؤسسة أخرى أكثر استقراراً، وبـالطبع فهـو كمـا الكثيـرون ممن ينتظرون التعيين عن طريق ديوان الخدمة المدنية.

العتالة في سوق الخضار.. التطوير على حساب الأبعاد الإنسانية

المكان: سوق الخضار المركزي في عمّان، ونحن أمام صنعة أسسها العاملون فيها منذ تأسيس السوق، واستمروا في العمل فيها لغاية 2005 حينما أحيلت خدمة تحميل وتنزيل الخضار إلى إحدى الشركات، وتحول العاملون (مؤسسو الصنعة) إلى عمال لدى الشركة الجديدة، والعنوان الذي وضع لهذه العملية هو التحديث والمأسسة.

سنبقي على كلمة «عرباية»، وسوف نزيل الأقواس عنها، ولن نستخدم الكلمة الفصيحة «عربة»، بسبب اختلاف الدلالات بين الكلمتين.

الوضع قبل «التحديث»

إلى جانب سور السوق المركزي، ما يزال بمقدور العابر مِن هناك، أن يرى آثار الوضع السابق، إذ كان يتواجد حوالي 25 كراجًا للعربايات،

نظمها وبادر إلى تأسيسها أشخاص من ذوي الخبرة بالتحميل والتنزيل والنقل داخل السوق، وكان كل كراج منها يضم عدداً قليلاً نسبياً من العربايات التي تُؤجَّر للعمال مقابل مبلغ يتراوح بين 75 قرشاً إلى دينار لكل عرباية، وعلى العامل أن يبذل جهده لتحصيل دخله الذي يتشكل من المبلغ الذي يزيد عن ذاك الرّسم المالي الذي يدفعه للكراج. وكانت الأمانة تتقاضى بواسطة أصحاب الكراجات مبلغ 60 ديناراً سنوياً مقابل كل عرباية.

كان العمل يدار بشكل شعبي و«إنساني» داخل كل مجموعة، وفي بعض الحالات كانت العرباية تعامل كاستثمار صغير لأسرة فقيرة، إذ يكون المبلغ الذي يتقاضاه الكراج بمثابة دخل لها، وبالطبع فقد كان مجمل العمل يجري بالتنسيق مع الأمانة، إذ لا تعمل سوى العربايات المرخصة التي تحمل رقماً.

في عام 2005 تغير الوضع كلياً، فقد ألغيت الكراجات المتعددة، وقررت الأمانة أن يجرى العمل من خلال مَزاد علني، إذ يحال تنظيم العمل إلى جهة واحدة يرسو عليها المزاد، وهي الآن شركة من القطاع الخاص.

صار على أصحاب الكراجات أن يعملوا تحت إشراف، ولمصلحة الشركة الجديدة، وبالنتيجة تقلص عدد الكراجات إلى خمسة، في كل منها ما بين 60 – 70 عرباية، تقبض من العامل مبلغ دينارين ونصف يومياً، يكون للشركة ديناران، فيما يتبقى لصاحب الكراج نصف دينار. وبالطبع فإن على الشركة أن تدفع قيمة العطاء للأمانة مما تحصله.

ماذا يعني ذلك في الواقع؟

لقد خرج نتيجة هذه العملية حوالي عشرين صاحب كراج، وبعضهم تحوّل إلى عمال، لأن نصيب الكراج تقلص إلى نصف دينار، ولم يعد العدد القليل من العربايات مجدياً، كما أن الزيادة في الرسوم تحمّلها العامل، الذي كان يدفع رسماً مالياً لا يتعدى الدينار، ثم صار عليه أن يدفع دينارين ونصف.

ظروف العمل

على العمال أن يحضروا عند الفجر كل يوم، ومَنْ يحضر أولاً يحصل على عرباية ويدخل السوق، ودائماً هناك منافسة تجري كل صباح، لأن عدد العربايات محدود قياساً بعدد طالبي العمل. وعلى كل عامل أن يسلّم هويته الشخصية لضمان إعادة العرباية، ولكي يدفع المبلغ المقرر، وهناك من أصبح زبوناً يومياً عند كراج معين، مما يعني أن حقه في العمل قد يكون محفوظاً نسبياً.

يتحسر العاملون على قطاع عمل أسّسوه ونظّموه ذاتياً، ثم خسروه نتيجةً لضعف مركزهم تجاه الجهات الرسمية ذات الصلة، وقد حدث ذلك كما أشير سابقاً تحت عناوين التطوير والمأسسة. واليوم هم يرون أمام أعينهم مندوب الشركة يحضر عند انتهاء العمل، لكي يستلم الغَلّة من صاحب الكراج، وهي غلّة كان يفترض أن تكون من نصيبهم، إن جزءاً من نتاج جهدهم أصبح يذهب لمصلحة آخرين.

وعلى صاحب الكراج أن يقوم بإصلاح العربايات، وإجراء الصيانة اللازمة لها حتى تكون في اليوم التالي جاهزة للتسليم للعمال.

كما هو الحال في مجمل مجالات وأنشطة القطاع الهامشي من الاقتصاد، فإن العاملين يتمتعون بدرجة عالية من المرونة، ويبذلون جهدهم سعياً وراء أي مصدر دخل إضافي، أو للتعويض عما خسروه. فمحدثنا مثلاً يحصّل بعض الدخل من خلال قيامه بتوزيع كميات من بعض أصناف الخضار على بعض السيدات في مناطق قريبة، إذ يقمن بتجهيزها للبيع في السوق؛ مثل «تَلْقيط الملوخية»، أو حفر الكوسا، أو تقشير الجزر، أو ما شابه بحسب الموسم. ثم يقوم ببيعها داخل السوق لمصلحته بعد أن يعطي السيدات أجورهن، ولكنه يضطر لدفع الرسوم المفروضة على البيع داخل السوق، فهو حالياً يدخل السوق مرة بصفته عاملاً على عرباية، وأخرى بصفته تاجراً في السوق.

وعندما سألناهم إن كان العامل على عرباية تحميل الخضار والفواكه يتمكن من الحصول على بعض حاجته مما يعمل فيه، أي من الخضار والفاكهة، قالوا إن ذلك غير مسموح، وأقصى ما يستطيعه العامل هو أن يلتقط بعض الحبات التي تسقط على الأرض أثناء التحميل والتنزيل ويحتفظ بها في قاع العرباية، وقد رأينا ذلك بالفعل، غير أن أحد العمال شعر بحرج شديد عندما طلبنا منه تصوير بضع حبات الفلفل الأخضر التي كانت من نصيبه في ذلك اليوم، وقد وضعها في الجيب العلوي لقميصه عند انتهاء العمل.

المولات.. تغلق دكاكين الحارات

فقراء التجار.. هل يستطيعون المنافسة؟[1]

قبل أكثر من ربع قرن بقليل، عندما أقيم أول متجر كبير يحمل اسماً دولياً، وهو «السيفواي» في منطقة الشميساني، كان السائد أنه متجر للمستهلكين الأثرياء، وظل الناس في الأوساط الشعبية مترددين عن الدخول إليه عدة سنوات، ولم تكن قد حصلت أيتغيرات جوهرية على سلوكهم الشرائي تدفعهم إلى ارتياده.

مع الزمن تزايدت أعداد هذه المتاجر الكبرى، وتعددت تسمياتها، وانتشرت في كثير من الأحياء الجديدة في العاصمة، ثم انتقلت إلى بعض المدن الأخرى، ولكنها بقيت مترددة عن الاقتراب من الأحياء الشعبية،

(1) أجريت هذه المتابعة في كانون أول 2005.

إذ استمرت البقالات والمحلات الصغيرة أو المتوسطة، إضافة إلى ما اصطلح على تسميته «السوبر ماركت» أو «الميني ماركت».

اقتحام الأحياء الشعبية

لكن السنوات الأخيرة شهدت الكثير من التغير على هذا الصعيد، فقد بدّلت هذه المتاجر سياستها التسعيرية، وبموازاة ذلك ازداد تعرّف الناس في الأوساط الشعبية عليها، وخاصة أنها قامت بحملات إعلانية كبرى توضح للمستهلك أن بمقدوره الحصول على بعض التوفير المالي إذا ارتادها، بالإضافة إلى إغرائه بالحصول على قدر من «متعة التسوق»، بعد أن أخذت تقدم العديد من الخدمات الإضافية إلى جانب التسوق، مثل لعب الأطفال والتسلية والمطاعم وغير ذلك.

مع ذلك، فقد ظلت المسافة التي تفصل بين الأحياء الشعبية وهذه المتاجر عائقاً أمام المزيد من اندفاع الناس إليها، والمستهلك يحرص على أن ما يوفره في شراء حاجياته من المتجر العملاق، ينبغي أن يكون مناسباً. ثم إن الاستفادة من فروقات السعر مشروطة أحياناً بحد معين من المشتريات قد يتجاوز مقدرة المستهلك العادي.

يضاف إلى ذلك أنها لم تكن تأخذ بالاعتبار الأنماط الشرائية للناس في الأوساط الشعبية، ولكن سرعان ما أخذت تلك المتاجر تغير من سلوكها في سياق تيار عام سبقتنا إليه دول أخرى في المنطقة، إذ انتشرت هذه المتاجر واقتحمت المواقع التي -كما أشرنا سابقاً- كانت تقتصر

على المحلات الصغيرة، والبقالات التي لم تعد قادرة على المنافسة بسبب قدرة المتاجر الكبيرة على التزود بكميات كبيرة من البضائع تمكنها من تقديم عروض أقل سعراً.

بالنتيجة، فإن هذه المتاجر أخذت تزحف إلى الأحياء الشعبية، بما يعني أن جمهوراً واسعًا من المستهلكين سيكون بمقدورهم ارتياد هذه المتاجر التي أصبحت قريبة، أي أن بعد المسافة لم يعد معيقًا، وهو ما أحدث حالة من الترقب عند المستهلكين، والقلق عند أصحاب المحلات الصغيرة والدكاكين.

جبل النزهة وما حوله

أحد المواقع التي تشهد هذا الحدث الآن هو منطقة جبل النزهة، والأحياء القريبة منها مثل ضاحية الأمير حسن وصولاً إلى مخيم الحسين[1].

يجري العمل على بناء متجر كبير على الشارع الرئيسي، وهو ما يحدث حالة من الترقب، ولكنها تتفاوت من قطاع إلى آخر.

أصحاب البقالات الصغيرة التي تنتشر في عمق الأحياء الشعبية، لا يتوقعون أن تؤثر هذه المتاجر عليهم بشكل ملحوظ، وذلك بالنظر إلى أنماط البيع التي يمارسونها وطبيعة زبائنهم.

(1) كتب هذا التقرير عام 2005.

يعتقد محدثنا، وهو صاحب بقالة صغيرة تقع في أحد الشوارع الفرعية، أن التأثير سيكون محدوداً عليه وعلى أمثاله نظرا لطبيعة زبائنهم من المواطنين الذين يشترون بأدنى درجات البيع بالتجزئة «المُفرّق»، ويقول إن زبائنه يشترون حاجياتهم «كل يوم بيومه»، بل كل وجبة بوجبتها، وقلّة منهم الذين يتمكنون من «التبضّع» لشهر أو لأسبوع، كما أنهم اعتادوا الشراء بالدَّين، أو ما يعرف بـ«الشراءَ الدّفتر»، ويوضح: «فالولد من أبناء الحي يأتي ومعه ورقة من أبيه أو من أمه اللذين أعرفهما، ويطلب ما يريد، وأنا أعطيه لأني أعرفه وأعرف أهله»، ومثل هذا النمط من العلاقة لا تستطيع المولات تلبيته.

إخلاص الزبائن

يعتمد أصحاب مثل هذه المحلات على أن زبائنهم يقيمون علاقة خاصة معهم، وهم يتوقعون أن يستمر إخلاص الزبائن لهذه العلاقة، خاصة وأنهم لن يجدوا في المتجر الكبير المنتظر ما يلبي حاجتهم، وطريقة الخدمة التي اعتادوا عليها.

أصحاب الدكاكين يقولون أنهم بدورهم يقدّمون خدمات إضافية لزبائنهم، فيها متعة تسوق خاصة، ومنسجمة مع الثقافة السائدة، فأمام كل بقالة يوجد عادة عدد من الكراسي أو الصناديق، وأحيانـًا الأحجار الكبيرة التي توفر فرصة الحصول على جلسة تسلية، وتبادل شتى أنواع الأخبار الخاصة والعامة، وتتيح إمكانية مراقبة الشارع العام.. وهي

خدمات لا تقدمها المولات، فضلا عن كونها أكثر ألفة من خدمات تلك المتاجر.

يضيف هؤلاء الباعة الصامدون، أن دكاكينهم الصغيرة تقدم خدمات «الترْجيع» السهل، وأحيانـاً إمكانية تسويق أغراض يعرضها الجيران، وخاصة الجارات من موجوداتهن.

محلات الشارع الرئيسي

على عكس حالة هؤلاء الباعة الصغار، فإن المحلات الأكبر حجماً نسبياً، والتي تطل على الشوارع الرئيسية ستتضرر حتمـاً، وبالفعل فإن الباعة في الشارع قلقون، وهم في حالة انتظار لأنهم لا يبيعون على طريقة الحارات، وليس لهم زبائن محددون، وأغلب المشترين هم من «مرّاقي الطريق»، كما أنهم لا يبيعون بالدَّين، ويقولون إن الوضع انعكس منذ الآن على أحوال السوق، فـ«خلوّات» المحلات انخفضت إلى درجة ملحوظة، والتجار يُحْجِمون عن التوسع أو إجراء التحسينات على محلاتهم.

لكن التجار هنا عمومـاً ما زالوا يراهنون على أن طبيعة الزبائن في الأحياء الشعبية يصعب عليهم الشراء على طريقة المولات الكبيرة، فليس من المعقول لمن يحمل دنانير قليلة -كمصروف ليومه كاملاً- أن يتحمل أجرة النقل لكي يشتري حاجاته القليلة بهدف الاستفادة من فرق السعر. ثم أن الأولاد الصغار هم من يقومون بالشراء غالبـاً، وهؤلاء

سوف يترددون عن ارتياد المحلات الكبيرة إلا برفقة ذويهم، بينما هم يأتون إلى هذه الدكاكين بسهولة وأمان.

من المرجح أن فرص «فتح الدكاكين» سوف تتقلص، وهذا سيؤثر كثيراً على إستراتيجيات مئات المتقاعدين أو كبار السن، إذ يعتبر «فتح دكان» أو «طقطيقية»، من مجالات العمل التي لا تحتاج إلى مهارات كبيرة، أو إلى أموال كثيرة.

في الاقتصاد الشعبي
كيف تدير «معرّش بطيخ»؟

من حق الزبون أن يربت على البطيخة وأن يَشُم الشمامة

«المعرشات» أشهر أشكال تسويق البطيخ، وتتفوق في هذا المجال على محلات بيع الخضار والفواكه، وعلى السيارات المتجوّلة.

إن مشهد «المعرّشات» يتكرر كل عام، مع تنويع وتطوير في الشكل، وقد كان الأمر في سنوات ماضية مقتصراً على الشوارع الرئيسية، لكن المتجول في عمّان خاصة، وفي باقي المدن والطرق الواصلة فيما بينها أثناء المواسم، سوف يلاحظ الزيادة في عدد «معرشات» البطيخ. ومع تكثيف إجراءات ضبط العملية، أُعيد توزيع مواقع المعرشات، وإذا تزامن الموسم مع شهر رمضان يكون أثره واضحًا، باعتبار أن البطيخ سلعة مرغوبة للصائمين.

نحاول من خلال السطور التالية التعرف على الحياة الداخلية لـ«معرش البطيخ»، وعلى الطريقة التي يُدار بها مشروع كهذا، يستمر لمدة تتراوح عادة بين أربعة إلى خمسة شهور، ويغيب في باقي شهور السنة، وهو ما يعني أن العاملين في هذا المجال يضطرون إلى اتباع إستراتيجيات عمل مختلفة عما هو حاصل في المشاريع التجارية العادية.

تعتمد الملاحظات التالية على حالتين دراسيتين، وأكثر العناصر التي سنراها يمكن تعميمها على باقي السوق، غير أن لكل موقع بعض الخصوصية.

سر الصنعة

أبو صهيب، رجل ثلاثيني، يعمل منذ أكثر من عشرين عاماً مع ثلاثة إخوة له يكبرونه في العمر في البطيخ، ويعتبرونه «كارَهُم» الرئيسي، يشاركهم شباب صغار من أبناء الأقارب يتعلمون الصنعة تدريجياً، مثلما تعلم هو على يد أشقائه في طفولته وصباه.

انتقل معرش أسرة (أبو صهيب) من «أم أذينة» إلى «دير غبار»، وبعد 17 عاما انتقلوا شرقاً إلى منطقة «أبو عليا»، ثم إلى جبل الهاشمي والرصيفة. يقول أبو صهيب: إن أهل عمّان الغربية لم يعودوا «يَسْحَبون» جيدا في البطيخ، وكثيرا ما يأتي زبائن يطلبون بطيخة صغيرة، بما يشبه

«الشّهوة»، أما في شرق عمّان فالبطيخ مطلوب عند الجميع وعلى مدار الساعة.

في رمضان -زمن أجراء المقابلة- يعمل أبو صهيب في المعرش حتى السحور، ويساعده ابن شقيقته الذي كان وقت المقابلة منهمكاً في إعادة ترتيب الأكوام، وإعادة توزيعها بحسب صنفها وحالتها، وهو عمل يتكرر يومياً.

يقول أبو صهيب: إن سر الصنعة يكمن في الخبرة والنظافة والترتيب وحسن التعامل، والقدرة على استيعاب تنوع الأمزجة الغريبة، ويتذكر أنه ذات مساء جاءه في «معرش دير غبار» زبون يريد بطيخة بيضاء كالحليب! ودفع سلفاً عشرة دنانير بغض النظر عن حجم البطيخة، ويضيف: مكثت أكثر من ربع ساعة في تقليب البطيخ حتى عثرت له على طلبه.

نبدأ بغور الصافي، ثم نعود إليه مع البطيخ «الرجعي»!

يعمل أبو صهيب وإخوته في البطيخ طيلة الموسم، ثم ينتقلون إلى أصناف أخرى من الخضار والفواكه، لكن البطيخ «كارهم» الذي ينتظرون موسمه. يبدأون مع إنتاج «غور الصافي» الذي ينضج أولاً، يليه منتج مزارع «وادي عربة» و«قريقرة» جنوب الأردن، ثم منطقة «أم رْصاص» في الوسط، ثم ينتقل شمالاً إلى مزارع المفرق والأزرق رغم اختلاف البطيخ في الموقعين الأخيرين بسبب اختلاف المياه. وفي آخر

الموسم يعود مجددا إلى منتج مزارع «غور الصافي» التي تزود السوق بصنف من البطيخ يسمونه: «الرّجعي»! ذلك أن مزارعي غور الصافي بعد أن ينتهوا من قطف محصولهم، يسارعون إلى زراعة حقولهم من جديد، وفي آخر الموسم يقطفون صنفاً متواضعاً صغير الحجم له شكل مستطيل، يستمر ذلك لأيام، فتكون نهاية البطيخ المحلي، وفي سنوات سابقة كان يحضر إلى السوق «بطيخ حَلَب» المميز بحجمه الكبير وصنفه الممتاز.

الضغط مسموح على البطيخة ممنوع على الشمامة

يفضل مضيفنا «الثاني» أن نناديه أو نكتب عنه باسم «أبو وديع»، رغم أن الطفل وديع لم يكن قد حضر إلى هذه الدنيا عند إجراء المقابلة.

أبو وديع، شاب في الخامسة والعشرين من عمره، وهو ابن عائلة تعمل منذ عدة أجيال في مجال الخضار والفواكه، وفي البطيخ بشكل خاص. فهو يقول إن والده وجدّه، بل وجَدّ جدّه عملوا بالبطيخ، وقد توارثت أجيال العائلة هذه الصنعة منذ «أيام البلاد» في فلسطين. وبالفعل، فعلى بُعْد أقل من عشرين متراً من معرش (أبو وديع)، يوجد معرش آخر يديره ابن عمه، وهناك سبعة معرشات أخرى في مواقع متعددة في العاصمة تعود لأقارب (أبو وديع).

يبيت أبو وديع في المعرش مع العامل المستخدم لديه، وهو فتى في حوالي السادسة عشرة، يقيم في مخيّم حطين شرق عمّان. يستيقظان ما

بين الثامنة والتاسعة صباحاً، ويبدآن العمل حتى الثالثة من فجر اليوم التالي، ولكنْ كثيراً ما حصل مع (أبو وديع) أنْ يوقظه زبون اشتهى البطيخ بعد الثالثة فجراً، وهو يرحب بزبائنه في أي وقت، ويقول: إن حُسْن التعامل مع الزبائن هو رأس المال الأساسي في معرش البطيخ.

غير أن يوم العمل في المعرش ينقسم إلى عدة أعمال؛ ففي الساعات الأخيرة من الليل مثلاً، تجري أهم عملية وهي «بَرّ» البطيخ، أي إزالة «البْرارة»، وهي رؤوس البطيخ شبه التالفة أو الناضجة جداً، ثم إعادة «توجيه» الأكوام، أي عرض الحبات الأفضل في المقدمة، ولتحقيق هذه الغاية يقوم أبو وديع وعامله بِقلْب أكوام البطيخ بشكل كامل، والمرور عليها جميعها «بالحبّة» يومياً.

في معرش (أبو وديع) عدة أكوام، الأول يضم البطيخ ذا الحجم الكبير، ثم الوسط، ثم الصغير، وهناك كوم بطيخ إلى الخلف خاص بالحبّات التي نضجت، وبحسب (أبو وديع) فإن لهذا النوع من البطيخ زبائنه أيضاً من الفقراء، أو أصحاب المزاج في البطيخ «المستوي». وبالإضافة إلى ذلك، يجري فرز البطيخ الذي لم يعد ممكنا تسويقه، وهو ما يُباع لأصحاب سيارات البطيخ الجوالة (البكبات) التي تبيعه بالحبة في الحارات، ولكن دائما هناك بعض الحبّات التي تتلف نهائياً وتصبح غير صالحة للأكل، فيُتخلّص منها.

معرش رسمي ومرخص

منذ عام 2004، صار إنشاء معرش بحاجة إلى ترخيص رسمي، ويدفع كل معرش رسوماً تتفاوت من سنة لأخرى لأمانة عمّان على شكل «بَدَل أرضية»، كما يدفع كل صاحب معرش مبلغاً يختلف مقداره كل عام كتأمين مسترد في حالة عدم حصول مخالفات، مثل مخالفة النظافة، أو تجاوز المسافة المسموح بها عن الشارع، أو بيع سلع أخرى غير البطيخ والشمام، وهما الصنفان الوحيدان المسموحان في المعرشات ما لم ينص الترخيص على غير ذلك. والملاحظ أن رسوم بدل الأرضية غير المستردة تميل إلى الانخفاض، بينما يميل التأمين إلى الارتفاع.

يجوز لمعرش البطيخ تمديد خط كهرباء مؤقت، مع تركيب عداد خاص مرخص، أما الماء فيُحضر بوسائل متنوعة حسبما يتوفر؛ فقد يكون من خلال صهاريج نقل المياه، أو من بيوت الجيران إذ تجري تعبئته في جالونات خاصة.

البيع هنا يخضع للقاعدة المعروفة «عالّسكين»، وعندما يختار البائع (أبو وديع مثلاً) البطيخة بنفسه، فإن قاعدة «عالسكين» تعني إمكانية رفض البطيخة من قبل الزبون بعد فتحها، أما إذا اختارها الزبون بنفسه، وطلب «تَعْليمها» أي فتحها «عالسّكين»، فإن الزبون هو من يتحمل المسؤولية، لأنه لم يطلب نصيحة البائع. ويتقن أبو وديع اختيار المكان

الذي يُدْخِل إليه سكينَه، حتى تخرج أفضل قطعة ممكنة تثبت للزبون دقة الاختيار.

ويطلق أبو وديع عدة أسماء على شكل وهيئة القطعة التي تخرج مع السكين، فهي قد تكون «قالِبْ»، وذلك عندما تخرج القطعة متماسكة حتى لبّ البطيخة، والاسم الثاني هو «مَبْروش»، وذلك عندما يبقى جزء من اللب ولا يخرج مع السكين، وبالطبع فإن «القالب» أفضل من «المبروش»، ولكن دائماً هناك اختلاف في الأذواق، فحتى البطيخة «المْرَمْلَة» أي التي لبُّها يشبه الرّمل لها زبائنها، لأنها تكون قد نضجت كثيراً وازدادت حلاوتها.

أفضل الشمام «أناناس» وأدناه «بطاطا»

أما الشمام، فيعد بالمرتبة الثانية بعد البطيخ في المعرّش، وينظر أبو وديع إلى زبائن الشمام باعتبارهم أصحاب شهوة في لحظة معينة، أما البطيخ فله السيادة، وهو مطلوب على مدار الساعة، والشمام لا يباع «عالسكين»، غير أنه ظهر في بعض المواسم من الزبائن من يصر على تطبيق قاعدة «عالسكين» على الشمام أيضاً.

يشكو أبو وديع من بعض الزبائن الذين «يفاصلون» كثيراً، أو لا يثقون بالحبة التي اختارها لهم، وهو يستاء من الزبون الذي يعمد إلى الضغط بقوة على الحبة بعد اختيارها، والأمر يكون مستفزاً بالنسبة

للشمام بالذات، لأنه حّساس للضغط، وبحسب تقاليد البيع التي يوافق عليها أبو وديع، فإن الشمام يختبر عن طريق «الشّم» فقط، وهو ما يسمح به للزبون، أما الضغط والرّبت فهو من حق زبون البطيخ. ويطلق الناس على الشمام الحلو ذي الرائحة النفاذة «أناناس»، بينما يسمى الشمام ذو الطعم الحيادي غير الحلو «بطاطا»، وبالطبع، فإن أحداً لا يفضل أن يأكل «شمام بطاطا»، بينما الجميع يفضلون «شمام أناناس».

ولكن (أبو وديع) يتأسى وهو ينظر إلى بضع حبات من الشمام التي أفسدها ضغط الزبائن، فوضعها جانباً مع حبات أخرى ناضجة كثيرا، وطرية لا يشتريها الزبائن، فيقوم ببيعها إلى محلات بيع العصير الطازج، إذ يمكن فيها استخدام الشمام الطري.

بنى أبو وديع نافورة صغيرة في مقدمة معرش البطيخ، يقول: إن منظرها جيد ومشجع للزبائن، غير أن جمالها يتجلى في آخر الليل مع «نَفَس أرجيلة».

أكثر ما يكرهه أبو وديع في هذه الصنعة هو الزبون الذي «يُبخّس» البضاعة، ويدّعي أن ما يشبهها يباع في السوق بسعر أقل كثيراً من سعر (أبو وديع) الذي يقول: «التّبخيس يكسر قلْب الزّلمه»، وهذا حرام.

سكان الأدراج في الأحياء الشعبية..

العيش في بيوت «مركوبة»

قد يكون السّكن على سفح جبل مطمعاً ومطمحاً للكثيرين، نظراً لما يوفره من إطلالات وجماليات، مع فارق المنسوب بين موقع وآخر يليه مباشرة، وغير ذلك مما قد يسرح به الخيال. ولكن ذلك مشروط بظروف غير تلك التي تتواجد على جانبي «وادي الحدّادة» وسط العاصمة، إذ يقوم واحد من أقدم أحياء عمّان الشعبية، ويقطنه عشرات الألوف من الفقراء القادمين إلى عمّان من شتى مدن الأردن وفلسطين، تتكدس فيه مئات البيوت، لا تفصل بينها سوى أدراج متنوعة، وذات عَرْض متفاوت بين درج وآخر، وبين موقع وآخر على الدرج الواحد.

سنرى بعد قليل أن السكن حول الأدراج يعني أن هناك نمطاً خاصاً للحياة بالنسبة للساكنين، وعلاقاتهم وصلتهم بالمدينة وخدماتها.

غياب فكرة الشارع

في هذا الحي وأمثاله، يغيب مفهوم الشارع، فلا أحد هنا «ينزل إلى الشارع»، ولا ينتظر أحد زميله على «رأس الشارع»، ولا ينهى الأب أبناءه عن الوقوف في منتصف الشارع، ولا يدعوهم إلى ذلك عند الحاجة، ولا تخاف الأم على ابنها من أن تدهسه سيارة مسرعة تعبر الشارع. إن الأدراج هي بدائل الشوارع، وهي العنصر الحاضر على الدوام، وتلقي بظلالها على مجمل تفاصيل حياة القاطنين على جنباتها.

بنى أوائل القادمين للحي بيوتَهم بطريقة عشوائية، والجزء الذي نتحدث عنه هنا هو في الأصل من الأحياء التي يطلق عليها «الطّبَب»، إذ يعيش الناس في أرض لا يملكونها، ولكنهم اكتسبوا حق الإقامة فيها بالتقادم.

هنا لا وجود لأي حيّز عام باستثناء الدرج والجامع، إذ يعتبر هذا الأخير المكان الوحيد لالتقاء الناس معـًا، ورغم أن السكان شكّلوا في الماضي حيًا شعبيًا بالمعنى المتعارف عليه، إذ يعرف الناس بعضهم بعضًا، كما أنهم اعتادوا على غياب الخصوصية عندهم كأفراد وكأسر، لكن المنطقة صارت -كما يقولون- «مرغوبة» من قبل المغتربين الذين يقصدونها لاستئجار بيوت فيها، بعد أن عُرفت أنها تُؤجّر البيوت «للعُزّاب» من العمال المصريين والسوريين والعراقيين.

يفضل الناس هنا تأجير «الغُرْبي»، لأنه يُخلي المنزل عندما يحتاجه صاحبه، ففي العادة لا تُوقّع عقود إيجار بين الطرفين، ولا يستطيع المستأجر الامتناع عن إخلاء المنزل عندما يُطلب منه ذلك.

يتعين على القاطنين هنا من الأسر أن يغلقوا نوافذهم، فالستائر مُسدلة على مدار الساعة، ويتعين على الرجال ألّا يطيلوا الوقوف على شبابيكهم، لأنهم سيتعرضون لانتقادات من قبل آخرين إذا وجد أحدهم في باحة منزله وهو يلبس «الشورت» على سبيل المثال، ولكن في الوقت نفسه، ليس من المقبول أن تقف فتاة أو سيدة على سطح أو شُرْفة أو شباك، إلا إذا كانت الغاية معروفة، مثل نشر غسيل، أو تنظيف شباك، وإلا فإنها تعد مسؤولة عن نتائج سلوكها.

النزول إلى الوادي

لا يتمكن الناس هنا من التزود بالغاز والكاز وما شابه بالسهولة التي يمارسها أبناء المناطق الأخرى، فهنا يتعين على مَن يود شراء إسطوانة غاز مثلاً أن ينزل إلى «الوادي»، وهو التسمية الشعبية لشارع الأردن الذي قطع الحي إلى نصفين بعد إنشائه، أو أن يصعد إلى الشارع العلوي في جبل القصور، وأن ينتظر سيارة الغاز هناك، أو أن يضع إسطوانته الفارغة عند محل في الشارع مقابل عُمولة مالية يتقاضاها صاحب المحل، وكذلك الأمر بالنسبة للكاز وخلافه.

أنْ يصاب أحد بمرض يستدعي نقله إلى المستشفى، فهذا سيكون مشكلة كبرى، إذ لا وسيلة للنقل إلا عن طريق حمل المريض أو المريضة على الأكتاف، وحصل ذات مرة أن مرضت سيدة سمينة، مما اضطر أهلها إلى حملها فوق «سُلّم» جلبوه إلى بيتها ومددوها فوقه، ونقلوها إلى الوادي (الشارع)، حيث يمكن للسيارة أن تصل.

أما الكارثة التي يتخوف الناس منها، فهي أن يحصل حريق مثلاً، فهذا يعني ضرورة اتخاذ إجراءات خاصة، فسيارة الإطفاء الكبيرة لا تستطيع الوصول حتى إلى الشارع العلوي الضيق الذي يخترق جزءاً من الحي أفقياً. والماء كثيراً ما ينقطع، أو يكون تدفقه خفيفاً، وهذا يجعل الناس يلجأون إلى الجامع للتزود بحاجاتهم، لأن خط الماء الواصل إلى الجامع أفضل من غيره.

الأدراج ليست مخدومة جيداً، فليس هناك من ينظفها بانتظام كما هي حال باقي أحياء العاصمة، وباستثناء الأدراج الواسعة الرئيسية التي تُنظّف بشكل متقطع، فإن باقي الأدراج تفتقر إلى النظافة دوماً، وكثيرون لا يجدون وسيلة للتخلص من نفاياتهم سوى بإلقائها على الدرج مباشرة. ولكن أهل الحي اعتبروا أحد البيوت المهجورة مكاناً عاماً، وحوّلوه إلى مكب نفايات، ومن غير المجدي كثيراً أن يضع السكان نفاياتهم في أكياس، لأن روائح «الزفر» كالسردين مثلا تجذب القطط للعبث بمحتوياتها.

الدرج درجنا

يبذل الأهالي جهداً في الطلب من أمانة عمّان أن تجري للأدراج الصيانة اللازمة، وهناك أدراج تعود ملكيتها لأصحاب المنازل الواقعة على أطرافها، وقد يعترضون على مرور الآخرين منها، لأن «الدرج درجنا»، ويمانعون صيانتها من قبل الأمانة لأنهم يخشون أن تتملكها، ولكن في بعض الحالات تجري هناك مبادرات على حساب الأهالي لصيانة بعض الأدراج، كما أن الأدراج غير مُنارة بالكهرباء، وفي فصل الشتاء يكون وضعها صعباً.

أولاد الحي لا يجدون أيّ مساحة للعب أو الاجتماع، وهم يضطرون للنزول إلى الوادي أو إلى الأحياء الأخرى القريبة، وحتى الأولاد الذين يجدون زاوية ما من زوايا الدرج يلتقون فيها، فإن الجيران يلاحقونهم، خاصة إذا كانوا يقومون بأعمال يراها الكبار غير أخلاقية.

يقول محدثنا إنه عندما زوّج ابنه استأذن جاره «السّوفاني»[1] بإقامة الحفل على سطح منزل هذا الأخير، لأنه لم يرغب بإقامته في قاعة خارج المنطقة.

يتدخل الناس بأمور بعضهم البعض من حيث السلوك، فيطلب من الشباب أن «يتستروا» في بيوتهم، والناس على العموم «مضبضبين» داخل منازلهم.

---

(1) السوفاني: من مدينة سوف في محافظة جرش.

لا يعتبر المرور بالدرج آمناً في ساعات الليل، فمن النادر أن تخرج سيدة أو بنت إلى الدرج ليلاً، وحتى الشرطة إذا أرادت ملاحقة شخص من أبناء الحي، فإنها تجد صعوبة، لأن أولاد الحي يعرفونه أكثر من غيرهم، وبمقدورهم التحرك من موقع لآخر بسهولة بعكس «الغشيم» بالحي.

ومن الطريف أنه رغم أن المنازل «مركوبة» -كما يقولون-، وأنها بنيت بالتدريج غرفة ثم مطبخ ثم حمام.. وهكذا، إلا أن السكان هنا لم يتأثروا بأخبار قرب وقوع زلزال، التي سبقت إجراء المقابلات جعلت الكثيرين من أهالي المناطق ذات البناء المدروس والمنظم، يغادرون بيوتهم إلى الساحات، بينما بقي الناس هنا في بيوتهم.

الفصل الثاني

فقراء الأردن..
ما حَكَّ جلدك مثل ظفرك

ذات يوم ، وقفت خادمة قادمة من سيريلانكا متأملة ، ثم قالت بلهجة «أردنية /سيريلانكية» واثقة وواضحة:

«في سيريلانكا ، يِمْكِنْ واحَدْ ما في فْلوسْ ، بَسْ في أكل ، لكن في أُرْدُن إذا ما في فلوس ، ما في أكل»!

إنها حكمة تلخص جانباً هاماً من الاختلاف في مضمون الفقر بين الدول.

«الهاشمية» في الزرقاء
التلوث مشموم ومرئي ومسموع[1]

أيـاً كان اتجاه سيرك، فإنك لا تحتاج سـوى بضـع دقـائق لكـي تجتـاز بلدة الهاشمية الواقعة شرق شمال مدينـة الزرقـاء، وستسـارع أثنـاء ذلـك إلى إغلاق نوافذ سيارتك، واختصار عدد مرات الشهيق التي تضطر لها، وإلى تحويل الزّفير إلـى نفـخ غاضـب، إلـى حين تطمئن أنـك أصبحت خارج مجال تلك الرائحة التي تداهمك، وعندها قد تعلـن تعاطفـك مـع ساكني البلدة، أو تلعن الظرف الذي اضطرك للمرور منها.

لا داع لأي جهد يُذْكَر للتعرف على مصدر الرائحة المنبعثة في الجو، فـالتلوث هنـا مشـموم ومرئـي ومسـموع أحيانـاً، فبسـهولة يمكـن رؤيـة سحب الدخان باللونين الأبيض والداكن المنطلق من مشروعين كبيـرين

(1) أجريت هذه المتابعة في كانون ثاني 2006.

يقعان على الجهة المقابلة للبلدة، هما مصفاة البترول ومحطة الحسين الحرارية.

ولكن هناك أيضاً رائحة أخرى قد تكون أكثر قسوة أحيانـاً -كما يقـول النـاس هنـا- مصـدرها محطـة التنقيـة التـي تحمـل اسـم «الخربـة السمرا».

روائح من إنتاج الآخرين

جغرافيا المكان تخدم في توصيل الـروائح إلـى الجميـع، ثـم توزيعهـا بمستوى معقول من العدالة! فمـن لا تصلـه رائحـة الغـاز ستصلـه رائحـة محطة التنقية، ومن لا يناله من هذا ولا ذاك، فإن نصيبه من رائحة كبريت المحطة الحرارية سيصله دون أدنى شك.

لكن الأمر لا يتوقـف عنـد هـذه المصـادر «الخاصـة» للتلـوث، فـإلى جانبهـا يتـوفر قـدر كبيـر مـن التلويـث «التقليـدي» الـذي تعرفـه المنـاطق الأخـرى، مصـدره العديـد مـن المصـانع التـي تنفـث دخانهـا، وتقـذف مخلفاتهـا حـول البلـدة، غيـر أن ذلـك لا يحظـى بقـدر كبيـر مـن اهتمـام السكان، لأن الأولوية لمصادر التلوث «المميز»!

والمفارقـة أن أجـزاءً مـن البلـدة التـي تنـال منهـا محطـة التنقيـة، غيـر مخدومة بخدمة المجاري العامة! فهم والحالة هـذه يشـمّون روائـح لـم ينتجوهـا، والمفارقـة الأخـرى، أن كثيـراً مـن سـكان البلـدة مـا زالـوا يستخدمون الحطب في التدفئة رغم أن مصفاة البترول على مرمـى النظـر منهم!

لا سياحة في «وادي السايح»

(أبو سميّر) وهو رجل في منتصف العقد الثامن من عمره، يُقَدّم نفسه على أنه وإخوانه أول من استقروا في الهاشمية عام 1967، وحينها لم يكن اسمها كذلك، فقد كانت المنطقة تعرف باسم «وادي السايح»، وكان الرعاة «يسيحون» فيها براحتهم، وبحسب (أبو سميّر) فإن النوم في الموقع كان نوماً هانئاً، يريحك من التعب حتى لو كنت حصاداً! ويكفي أن تنام ساعتين، حتى تنهض بكامل عافيتك.

كان (أبو سميّر) حين التقيته يقف إلى جانب عدد من رؤوس الماعز أمام منزله، وبمواجهتنا تنتصب أعمدة وأنابيب وخزانات المصفاة والمحطة الحرارية. سألته بعد حوار قصير، إنْ كان يرى بعد هذه السنين أن هذه المشاريع سببت لهم الضرر أم النفع، فيجيب بلا تردد: الضرر.

ويوضح (أبو سميّر) أن ضرر الروائح لا يتوقف عند البشر الذين يستنشقونها، فقد تسببت في تخفيض أسعار أرضهم، وهي ثروتهم الرئيسية، ويقول إن سعر الأرض على الجهة الأخرى خلف المصفاة يبلغ أضعاف سعر الأرض في البلدة.

ريف بمواجهة التكنولوجيا

(أبو سميّر) واحد من الحالات التي تُظهِر أن البلدة ما تزال تحتفظ بتاريخ ريفي حي، فأنت إذا تجاوزت الشارع الرئيسي وتعمقت إلى داخل البلدة، فسترى العشرات من حظائر الأغنام المنتشرة بين البيوت،

يقوم أفراد الأسرة على رعايتها وجلب الأعلاف لها، ويصر أغلب الناس على التوضيح أن أغنامهم المنزلية هي للاستهلاك الأسري الخاص، أو ما يعرف بـ«المَنُوحَة»، وبسهولة يمكن تفسير الظاهرة، فملكية الأرض تعود أصلاً إلى بعض عشائر بني حسن التي مارست الرعي سابقًا في نفس المنطقة.

بعد عام 1990 حضر للمنطقة عدد من القادمين من الكويت بعد حرب الخليج الأولى، واختاروا هذه المنطقة لأنها أرخص ثمنًا، وبالطبع هي كذلك لأنها ملوثة، وهذه مفارقة جديدة، فكأن مصير الأقل حظًا من القادمين من الكويت هو أيضًا في المناطق الأقل حظًا في البلد الذي قدموا إليه. سألت «أبو سعيد» وهو من القادمين من الكويت، ويملك بقالة في البلدة عن سبب اختياره للمنطقة دون غيرها، فأصر عليَّ للجلوس كي يحدثني عن صراعه الذي لا يتوقف مع زوجته لأنها اختارت السكن هنا لكي تجاور أختها! رغم أنه أوضح بعد قليل أن وضعه المالي لم يكن يمكنه من البناء في الزرقاء المدينة.

خبراء في الروائح

السكان هنا أصبحوا خبراء في الروائح، وهم يراقبون اتجاه الريح ليحددوا طبيعة يومهم، ويقولون إن هناك تطوراً في طبيعة الروائح التي تصلهم، وكما يبدو، فإنه مع التوسع في المنشآت فإن الروائح تتبدل وتزداد كثافتها واتساع انتشارها.

أسوأ أنواع الروائح، هي تلك التي تصلهم في المساءات بعد انتهاء الدوام الرسمي، وهي روائح تسبب للكثيرين حالة من الغثيان والضيق، وقد تحول بينهم وبين الخروج من منازلهم، لكنهم يقولون إنها لا تنبعث يوميًا، مع أن هناك التباس في تحديد مصدرها، فبعضهم يقدّر أنها من محطة التنقية، وآخرون يقولون إنها من المصفاة.

كثيرون ممن سألتهم عن أثر تلك الروائح ابتسموا مستغربين السؤال، فهم يرون أن الأمر أصبح عاديًا، ولم يعد الناس هنا يتناقشون في الأمر إلا عندما يشتد أو يتبدل صنف الرائحة القادمة، فالروائح التقليدية لم تعد تثير أحداً، مثل رائحة الغاز أو رائحة الكبريت، بل إنك قد تجد بعض الشباب «يتمشون» في المساء، كما تجد النسوة أو كبار السن قد جلسوا أمام بيوتهم.

هم يقولون إن المشكلة تتركز أساسًا عند الأطفال، فهناك يوميًا عشرات الحالات التي تزور المستوصفات والمشافي، وخاصة في أيام الصيف، وعند سكون الريح، أو في الأيام «الكِتْمَة» على حد تعبير (أبو سميّر).

نعمة «الكورتيزون»

«البَخّاخ» من أكثر الكلمات التي تتردد على الألسن هنا، ومحظوظ من يمتلك هذا البخاخ، وهم على الأغلب لا يعرفون أن الناس في مواقع أخرى تحاول الهروب من البخاخ باعتباره علاجًا بالكورتيزون، يحذر

منه الأطباء على المدى الطويل، لكن هنا في الهاشمية، فإن الأولوية للمدى القصير! وأن وجود مدى طويل أصلاً يعتبر مجال شك!

العلاقات الاجتماعية تأثرت بهذا الوضع، فأنت قد تؤجل زيارة لصديق في حي يتوقع أنه سيكون ميداناً للروائح في يوم ما، ولا يقيم زائرو السكان القادمون من مدن أخرى زمناً طويلاً، والناس هنا يزورون غيرهم خارج الهاشمية أكثر مما يُزارون.

بسبب تعدد أشكال التلوث، يحتاج السكان المقتدرون إلى إنفاق أكثر على تنقية المياه، واستعمال المبيدات لمقاومة حشرات محطة التنقية، وإلى استعمال روائح عطرية للتغطية على روائح الجو.

عمارة المنازل تأثرت بعض الشيء، إذ يحاول الناس أن يبنوا بيوتهم وهم يأخذون بالاعتبار اتجاه الريح الذي يعني اتجاه الروائح، وعليك أن توجه منزلك نحو الجهة الأقل استقبالاً للرائحة.

على أطراف البلدة تقطن بعض الأسر الفقيرة، كان بعض الفتيان والشباب يقودون «حميرهم» التي تحمل ما جمعوه من المناطق القريبة من بقايا حديد وبلاستيك وأخشاب، يكومونها بجوار منازلهم بانتظار آخرين يقومون بشرائها منهم، وتلك قد تكون مفارقة أخرى، فهم يسهمون عبر عمليات إعادة التدوير تلك في التخفيف من التلوث الذي تسببه المصانع القريبة.

لقد فشلنا

يلخص (أبو سميّر) محصلة «نصيبهم» من العيش في هذه المنطقة بقوله: «فشلنا». وذلك رغم أن لديه أسرة يمكن أن تصنف على أنها ناجحة، فالأولاد والبنات جامعيون، والرجل يعتد بنفسه باعتباره يحفظ أنساب عشيرته والعشائر الأخرى، ولكنه يضع اللوم على هذه «المَخْسوفات»، وفي الأثناء يشير بيده إلى المنشآت المنتصبة أمامه.

استأذنته أن ألتقط بعض الصور، فلم يمانع، لكنه نهض من مكانه وقال لي: إن كثيرين قدموا قبلي وسألوا أكثر من أسئلتي، ولكن بلا فائدة، ثم تركني وراح ينادي على أغنامه: «هِررررعوووه».

كيف يتشكّل الفقر في الأردن؟
قصة منير وأسرته تجيب[1]

القصة التي بين أيدينا هنا، ورغم أنها مبنية على حالة فردية، إلا أنها مدهشة في احتوائها على العديد من تفاصيل ومقاطع قصة الفقر في الأردن، وقد تُوصِلُنا دراستُها إلى قدر كبير من الإحاطة بظاهرة الفقر ككل، سواءً تعلق الأمر بظروف تشكل الفقر، أو موقف الفقير ذاته من فقره، ومدى مواجهته له أو استسلامه أمامه.

ليعذرني القارئ، فسأشركه ببعض التفاصيل: فقد التقيت «منير» في مبنى إحدى الوزارات في عمّان، «منير» تجاوز الأربعين من عمره، ، وكان في هيئة تقليدية مشابهة لهيئة مراجعي الدوائر الحكومية بحثاً عن معونة، رجل متواضع المظهر، رث الثياب، يحمل أوراقه بيده وقد رفعها

(1) أجريت هذه المتابعة في أيلول 2005.

حتى تكون جاهزة للعرض على مَن هو مستعد للاستماع، وقد زاد «منير» عليها كيساً بلاستيكياً أسود كبيراً وضع فيه بعض الأغراض.

كنت قد اعتدت على مشاهدة هؤلاء المراجعين الذين احترف بعضهم مراجعة الدوائر، وأتقن أصولها، فهو يعرف أي الأمور يُظهِر وأيها يخفي، وأين يموه على محدثه، ومتى يبدي استغفالاً أو استهبالاً.. إلخ.

يتعين الاستدراك هنا للإشارة إلى أن الأنثروبولوجيا (علم الإنسان) الذي أنتمي إليه، ليس معنياً بإدانة مثل هذا السلوك، وخاصة عندما يتحول إلى عنصر ثقافي لدى فئة في المجتمع، بل إن مثل هذا السلوك، يصبح جزءاً من الظاهرة المدروسة، بغض النظر عن الموقف الأخلاقي منه.

في هذا السياق استمعت إلى «منير» وهو يروي لي قصته ظناً منه أنني أحد المسؤولين. ومن أصول صنعتنا البحثية أن نبدي للمتحدث اهتماماً بما يقول، بغض النظر عن مواقفنا، ولكني بعد حوار استمر حوالي ربع ساعة بدأت أكتشف أنني أمام قصة حقيقية، وقد أمّن لنا منهج الأنثروبولوجيا وسائل التحقق المناسبة التي لا تؤذي الشخص المعني، لأن الباحث لا يقوم بعمل تحقيق أمني لكشف الكذب والحقيقة، بل يبحث في الظاهرة ذات الصلة.

من سوف إلى عمّان

يسكن «منير» في بلدة سوف قرب جرش، وينتمي إلى إحدى عشائرها، وقد حضر بهدف الحصول على دعم لترميم منزله المتداعي، وهو يحمل صوراً وأوراقاً وتوصيات ومذكرات موقّعة ومصوّرة، وتقارير طبية يصعب التحقق منها سريعاً، رغم أنه كغيره رتبها في أولويات عرض مناسبة، وهو مشهد اعتاد عليه المسؤولون كثيراً. لكن «منير» لما رآني «طويل بال» ومستمعاً جيداً، استطال في الشرح.

سألته عن الكيس الأسود الذي يحمله، فقال ببعض الخجل إنه جمع فيه أشياء من حاويات النفايات في الطريق، وعندها اعتقدت أنه جلبه معه ليكون وثيقة إثبات فقر إضافية، فقلت له مُحرّضاً: لماذا لا تدخل به عند الوزير؟ لكنه بدا خجِلاً وقال: الكيس أخزاني، ولكني أريد أن يكون في مشواري فائدة ما، إذا لم أحصل على فائدة من المسؤولين!

طلبت منه أن يفتح الكيس، فإذا فيه بعض علب المشروبات الفارغة، و«منير» ما يزال يسميها علب «فيفا»، وهو صنف من المشروبات الغازية لم يعد متداولاً. وفي الكيس أيضاً علبة أخرى قال إن فيها شيئاً يشبه «الدبس»، سيأخذها لأولاده بعد أن تذوقه بنفسه ووجده لذيذاً، وفي الكيس أيضاً، بعض الأسلاك الكهربائية، قال إنه سيحرقها ويستخرج النحاس منها ويبيعه.

سـألته: ألـم تراجـع النائـب «قرابتـك» وتطلـب مسـاعدته؟ فأجـاب: «كَرْتُه[1] معي»، وقد راجعته أكثر من عشـرين مـرة ولـم يفعـل لـي شـيئـًا، وفي الأثناء استل بطاقة النائب وعليها تلفونه، فعرضت عليه أن يتصـل بـه من هـاتفي، فاتصـل بالفعـل، وذكّـره بقصـته، ودار بينهمـا حـوار سـمعت طرفيه، وفيه تذكير ببعض التفاصيل التي قالها لي «منير» للتو.

القصة حقيقية

عنـد هـذه النقطـة بـدأت تتكشـف لـي صـدقية القصـة، فسـألته هـل انتخبته؟ قـال: «طبعـًا، قرابتـي والصـوت أمانـة! ولـذلك علـي أن أعطيـه لقرابتي!». وبالطبع كان «منير» يتحدث بجدية.

أخرج من جيبه بطاقة لنائب سـابق لمنطقـة جـرش، وقـال إنـه سـاعده بشـكل شخصـي ولـم يُقصّـر معـه، وقـال لـي متحمسـًا: «هـل تريـدني أن أتصل لك به»؟

أوضحت له أنني لست مسؤولاً، ولا أقدم مساعدات، وقلت له إننـي أعمل بحثـًا جامعيـًا سوف لا يستفيد منه، ولكني مهتم بقصـته. وطلبـت منه أن ينتظرني قليلاً كي أحضر أوراقـًا وكـاميرا التصـوير، وبعـد أقـل مـن دقيقتين عدت، فلم أعثر عليه مباشرة، فاعتقدت للوهلة الأولى أنه نجـح في خـداعي، وسـألت عنـه في طوابـق مبنـى الـوزارة المتعـددة، وفي هـذه الأثنـاء رأيـت الكـيس البلاسـتيكي ملقـى عنـد أحـد الأبـواب، فـانتظرت

(1) كرته: بطاقته التي تحمل اسمه وعنوانه.

عنده، ليظهر «منير» بعد قليل، وقد أوضح لي أنه بمجرد خروجي، استطاع أن يرى أحد المسؤولين الذي وجّهه نحو مكتب آخر.

الانتقال إلى سوف

سألته عن مكان سكنه، فوصف لي موقع منزله في سوف، وفي صباح اليوم التالي كنتُ على بابه، رغم أنه بالمناسبة منزل لا باب له، ولا حتى شبابيك!

وصلت إلى المنطقة وتعرفت على المنزل من الصور التي أراني إياها..

رغم الإطلالة الجبلية الجميلة على يسار الشارع الضيق الذي يوصل إلى بيت «منير»، لكن تفرعاً ترابياً وعراً أوصلني إلى مكان جعلني أمام مجموعة من الأطفال من بنات وبنين، أغلبهم حفاة بملابس بالية، أحدهم ينكشف كامل نصفه السفلي، وهناك طفل يستظل بشجرة يقوم بتحطيب بعض جذوع الشجر، ويسند ظهره إلى بناء صغير من الطوب أبعاده تتجاوز المتر الواحد بقليل طولاً وعرضاً، ومسقوف بقطع من الصاج، وله باب تستره خرقة، وبرميل معدني كبير صدئ، سيتبين بعد قليل أنه حمام يخدم أسرتين.

نادى الأولاد على آبائهم أن هناك شخصا قادم، خرج أولاً رجل، رحّب فسألته إن كان هذا هو بيت «منير»؟ نادى عليه من الداخل، ولما رآني «منير» هرع إلي مرحباً، وقد اتخذ الهيئة الريفية المعروفة، إذ وضع يديه على حطته مسرعاً متفاجئاً كما يبدو من حضوري الفعلي، وفي

هذه الأثناء خرج والد «منير» يتعكز على عصاً بيده، وتأكد لي على الفور صدق كل ما قاله لي «منير» في اليوم السابق.

«هذا كوم الإسمنت والطوب الذي تبرعت لي به الجمعية الخيرية، وهذه «مطارق» الحديد، التي أعطاني إياها فاعل خير وعددها تسعة مطارق، ولكنها لا تكفي، وهذا الولد المصاب في عينه، وهذا الحمام، وهذا المطبخ بلا سقف، وهذا الخان الذي سكنّا به عند الثلجة، وهذا خم الدجاجات، وهذا ابني، وهذا ابني أيضاً، وهذه بنتي، وأختها مريضة في الداخل، وهذه بنت أخي، واللعبة التي بيدها جلبتها لها من الحاوية أمس». وتوجه لها بالسؤال: قولي لعمّو مين جاب اللعبة؟ فقالت: «منير». فضحك وهو يقول لها: قولي عمي «منير»! وأكمل: وهذا هو البيت.. تفضل والله غير تتفضل.. جهّزوا الشاي.

هل ينهار البيت؟

المشكلة الأساسية الآن عند «منير» ووالده ووالدته هي البيت، الذي يتكون من أربع غرف متجاورة، اثنتان من الحجر والطين، ولهما سقف من البوص والخشب، بُنيتا قبل أكثر من ستين أو سبعين عاماً، وأُلحِقت الغرفتان الأخريان وهما من الباطون، وحالتاهما أسوأ من سابقتيهما.

«منير» متزوج من زوجتين، لكل منها غرفة مع أولادها ينامون ويطبخون ويأكلون فيها، ويستحمون عند عتبتها، ويقطن والد «منير» في غرفة هي أيضاً في الوقت ذاته مطبخ، ويتخذون من الغرفة الأخيرة مكاناً للجلوس وللضيوف.

«في الشتاء الماضي، سقط علينا جزء من السقف، وحضر الدفاع المدني وقرروا إخلاء المنزل بالقوة، وأجبرونا على الرحيل ليلاً بواسطة قلاب نفايات البلدية، نحن وأغراضنا، ووقّعنا على تعهد بعدم الإقامة في البيت، وقد أقمنا في بيت لأحد المحسنين لفترة، ثم استأجَرَتْ لنا البلدية بيتاً، ولكننا بعد الشتاء عُدنا. عرضت البلدية أن ترمم سقوف الغرف، لكن المهندس عندما عاين البناء، منع أحداً من الصعود إلى السطح، لأنه لا يحتمل، وقابل للسقوط في أيلحظة».

قبل مدة اشترك «منير» في مسابقة لحفظ القرآن في جمعية خيرية يقوم بتنظيف مبناها مرة في الأسبوع مقابل دينارين، وقد حفظ جزءاً من القرآن فكافأوه بمبلغ 200 دينار مساعدة لأنهم يعرفون أحواله، فطلب منهم أن يشتروا له بالمبلغ إسمنتاً وطوباً، وبالفعل قاموا بذلك، والآن الإسمنت أمام الدار، وقد غطاه خوفاً من الشتاء إذا قدم فجأة.

كان «منير» قد أراني صورة التقطتها الجمعية كتذكار وهي تقدم له الإسمنت، وقد حمل ممثلو الجمعية يافطة كُتب عليها تعريفٌ بالهدية، وقد رأيت الصورة والمشهد.

«منير» كان قد تعرض في طفولته لحادث دهس حين كان برفقة جده، وهو يعتز لأنهم سامحوا السائق مباشرة.. «لأننا نحن عشيرة لا تأخذ «عَوَضاً» من أحد، بل إننا لم نشتك، وفي المستشفى قال والدي إنني سقطت عن سطح الدار، ولم نبلّغ عن الفاعل لأنه شخص معروف وابن

عيلة». وبنتيجة حادث الدهس أصيبت يد «منير» بعطل يمنعه من العمل المتعب..

سبع صنايع

مارس شتى الأعمال الممكنة، وهي كثيرة ومنها:

عامل في «مشتل فيصل»[1] لعدة أشهر، اكتشفوا بعدها ضعف يده اليمنى وأنهوا عمله، ثم عمل بالآثار مع فريق إسباني براتب خمسين ديناراً، وعمل في مزارع الناس «تَنْكيش وحفر»، وكان عنده حماران «أجلك الله»، يحرث عليهما في حواكير الناس، لكن أحدهما هَرب، والثاني سُرِق، وعمل في بيارات الحمضيات في الأغوار، وعمل في مستشفى جرش عامل تنظيفات، وعمل مع سيارة البلدية، وبعد ثلاثة أيام سقط من صندوق السيارة وتأذى ظهره وساقه، و«سامحنا السايق وأصْلحنا ولم نشتك»، وأثناء فترة خدمة العلم تعرّض لضربة على وجهه تسببت له بفقدان سمع في أذنه اليسرى...

والد «منير» عمل في أعمال متفرقة، أكثرها استقراراً عندما اشتغل سائقاً في بلدية سوف لمدة سبعة أعوام متواصلة، لكنه خرج بعد استياء وضعه الصحي، ولم يكن تعاقده مع البلدية يسمح بأي تعويض، لأنه

(1) مشتل شهير تابع لوزارة الزراعة يقع على مدخل جرش الجنوبي.

عمل على طريقة العقود لمدة عشرة شهور في السنة، تلغى كل مرة، ثم تتجدد.

في مطلع التسعينات، حصل «منير» على قرض من صندوق المعونة الوطنية بقيمة 2000 دينار على شكل عدد من رؤوس الأغنام، وكمية من الأعلاف، كما حصل والد «منير» على قرض مماثل بقيمة 1500 دينار.

انتهى مشروع الأغنام بنتيجة مرض عام أصاب المواشي في إحدى السنوات، والآن لم يتبق سوى أربعة رؤوس، خصصت لها حظيرة صغيرة أمام المنزل.

لم ينته تسديد قرض «منير»، تنبه الصندوق بعد سنوات إلى عدم السداد، وصار يخصم على الكفيل.. «وهو نسيبنا من قرية ساكب»، وكان والد «منير» عند الاقتراض قد كفل «منير» شفهياً عند الكفيل، ولما أبلغ عن بدء الخصم، طمأنه والد «منير» إلى أنه لن يجعله يتأثر، وبالفعل ما يزال يقوم بتسديد قيمة الخصم.. يقول والد «منير»: «آخر قسط أعطيته قيمته (عنزة)، استدنتها من صديق لي ثمنها 50 ديناراً، منها 40 ديناراً قسط هذا الشهر والباقي (أوفر تايم) للشهر القادم».

معادلة منير الصعبة

تقدم «منير» لصندوق المعونة طلباً للمعونة النقدية هذه المرة، وليس الاقتراض، لكن شروط الصندوق تقتضي أن يسدد قرضه أولاً، بينما تقدّم والد «منير» للصندوق وحصل على موافقة بمعونة متكررة

بقيمة 46 ديناراً له ولزوجته، سيبدأ تقاضيها الشهر القادم، وهو هنا يقول الأب: «الحمد لله، على الأقل أضمن سداد قسط قرض «منير» وبياض الوجه مع نسيبنا».

دَخْل «منير» المالي غير ثابت، وقليل، لكنه متنوع كثيراً، فهو يتجول بين حاويات وشوارع بعض أحياء جرش الجديدة، وينظف مبنى إحدى الجمعيات مرة في الأسبوع، ويتوجه مرتين أو ثلاث في الأسبوع إلى عمّان يبحث في حاوياتها، ويجلب منها ملابسه وملابس أولاده، والأطعمة التي يمكن تناولها، ومن ذلك حوالي 3 كغم من اللحم عثر عليها في زيارته الأخيرة، وهو يؤكد أن «ثلجها» كان ما يزال عليها، ويقول: «سألت نفسي، ماذا أفعل؟ هل أرميها؟»، ويجيب نفسه: «حرام أرميها». ويضيف: لقد أكل منها الأولاد في اليوم الأول، فيما قامت الأمهات بتوزيع بعض القطع عليهم في اليوم التالي في صحون معدنية، وراح كل منهم يبحث عن كوم قش يوقده تحتها سعياً وراء تناول اللحم المشوي.

وفي زياراته لعمّان، يقوم «منير» ببعض الأعمال في بعض المنازل التي تعرّف على أصحابها، مثل التنظيف أو تنكيش الحدائق، كما يزور بعض المحلات إذ يعطيه أصحابها بعض الغذاء، وخاصة الدجاج.

التفاصيل الأخرى كثيرة، وتشمل صحة الأولاد ومدارسهم، وأوضاع النساء وظروف الزواج الثاني لـ«منير»، التي كما يقول وجد

نفسه فيها رغماً عنه.. والوضع كما أشرنا في البداية كثيف العناصر الممثلة لمجمل ظاهرة الفقر في الأردن.

محاولة تحليل

فيما يلي بعض الملاحظات السريعة التي قد تفيد في تحليل الحالة:

- تحتوي الحالة مؤشرات رئيسية لمسألة تدهور الريف والزراعة، وأثر ذلك على أساليب تحصيل الرزق في القرى والبلدات بعد إفقارها وقد كانت زراعية.
- اختار «منير» في البداية العمل في مهن قريبة من بيئته، «حفر وتنكيش» في حواكير الناس في سوف والقرى القريبة، وامتلك حمارين يحرث بواسطتهما في المواقع التي لا تصلها التركتورات، ولكنه يشير أنه حتى الحمير ارتفع ثمنها، وأنه بحث عن حمار رخيص فلم يتوفق.
- لم تُختَرق أسرة «منير» من مظاهر ثقافة فقر خاصة متناقضة مع ثقافة المجتمع المحيط، فهو ما يزال يشعر أنه ابن عشيرة «لا تأخذ عَوَضاً» (تعويضاً)، وهي صفة العشائر المتماسكة، وهو يقف إلى جانب قريبه في الانتخابات، وغير نادم على ذلك، وتشعر أسرته ككل بمسؤولية أخلاقية تجاه نسيبها الذي كفل القرض، ويرون أن للسداد أولوية، وهو يرفض التسول بالشكل المكشوف، ويحرص على أن يقوم بعمل ما مقابل ما يحصل

عليه من رزق، وما تزال الأسرة تحتفظ بمجمل العلاقات الطبيعية التي يمارسها الناس في البلدة، وهي إشارة مهمة، وذلك عند التفكير بحلول.

- لـ«منير» تجربة في التجاوب مع برامج مكافحة الفقر الرسمية، وذلك عن طريق الاقتراض، ولكنها فشلت، وتصلح الحالة لدراسة أسباب الفشل، لا سيما وأن المشروع منسجم إلى حد ما مع البيئة والخبرة المحلية.
- عمد «منير» إلى الخروج للمدينة الكبيرة وهي هنا عمّان سعياً لتحصيل الرزق من خلال أعمال هامشية دونية، وإن كانت مدنية، وهذا قد يطرح سؤالاً حول مواصفات الجيل الأخير من الملتحقين بالمدينة.
- الحالة تطرح الكثير من الملاحظات التي قد تتناقض مع أساسيات خطاب الفقر الرسمي واستنتاجاته، وخاصة من حيث مواصفات الفقير وموقفه من فقره، واستعداده الذاتي لمواجهة مشكلته.

مكتبة خزانة الجاحظ..
احترام القارئ الفقير[1]

«إن خِلْيَت بِلْيَت».. وهي بالفعل لم تخلُ بعد، وعلى كل الصُّعد، ومن بينها صعيد الثقافة وتبادل الكتب. صحيح أن القارئ الفقير المجتهد يعرف بسهولة طريقه نحو المكتبات العامة التي توفر له إمكانية استعارة الكتب، وهذه المكتبات على قلتها تشهد تواضعاً في عدد الرواد، سواء كانوا أغنياء أو فقراء، فلا يمكن الادعاء بوجود مشكلة حقيقية في الحصول على الكتاب.

لكن ماذا إذا كنت قارئاً فقيراً وتريد اقتناء الكتب أسوة بباقي القراء؟ إذ يعلم القراء أن اقتناء الكتب متعة أخرى تختلف عن متعة القراءة.

وماذا أيضاً إذا ضاقت بك السبل، وكانت كتبك هي كل ما تملك، وتريد مشترياً يحترمك ويحترم كتبك؟ وأخيراً، ماذا إذا تحسنت ظروفك في فترة لاحقة وأردت استعادة كتبك التي بعتها مضطراً؟

---

(1) أجريت هذه المتابعة في نيسان 2006.

عند خزانة الجاحظ الجواب

مثل هذه الأسئلة تجد إجابتها عند مكتبة وخزانة الجاحظ التي يعرفها قدامى القراء والمثقفين في الأردن منذ عشرات السنين، بينما يعود تاريخها الفعلي إلى القرن التاسع عشر، حين تأسست في القدس، ويديرها الآن الشاب هشام ممدوح المعايطة آخر ورثة «الصنعة»[1].

للمكتبة قصة طويلة سنختصرها في الفقرة التالية:

تعود جذور المكتبة إلى زمن طويل، إذ اشتغلت إحدى عائلات عشيرة المعايطة (من الكرك أصلاً) في مهمة دينية اقتصادية في القدس والخليل، وهناك عَرفوا صنعة العمل في المخطوطات، وانتقلت من الأب إلى الابن إلى أن وصلت إلى جد هشام الذي ظل يعمل في المخطوطات إلى أن استشهد في القدس عام 1947م.

أما والد هشام المرحوم ممدوح المعايطة فقد كان جندياً في الجيش، وجرح في حرب 1948 وبترت ساقه، ومنحه الملك عبدالله المؤسس رخصة إنشاء مكتبة، وما تزال الأسرة تتوارث هذه الرخصة بعد الانتقال إلى عمّان.

مرت المكتبة بمراحل صعبة، ورُحِّلت عدة مرات بحسب التطورات العمرانية في وسط العاصمة التي لم تحتمل بلديتها وجود مكتبة، ويحتفظ هشام بذكرى مؤلمة عندما اضطر والده في مطلع الثمانينات إلى حرق كتبه

---

(1)تعرضت المكتبة لحريق كبير، ثم توفي هشام في العام 2017 في حادث سير مؤسف.

حنقاً، وتوقف عن العمل مدة سنتين، لولا عمق علاقته بالكتاب التي جعلته يستأنف بعد ذلك.

اعتمـدت المكتبـة نظـام «الخزانـة» الحائطيـة، والبسـطة المجـاورة، وكثيـرون مـا زالـوا يـذكرون المرحـوم الحـاج ممـدوح قارئـاً مواظبـاً أمـام خزانته في آخر موقـع عمـل فيـه، بجـوار موقـع سـبيل الحوريـات الأثـري في سوق الخضار وسط البلد، وذلك قبل أن تُرحّل المكتبة إلى موقعها الحـالي منذ 3 سنوات مقابل مبنى البريد المركزي.

الكتاب دَوّار

عندما كنا على وشـك البـدء بـالحوار مـع هشـام المعايطـة، حضـر طفـل صغير ومعه كتاب للأطفال، وطلب من هشام أن يستبدله بكتـاب آخـر، بعـد أن ذكّر أنه اشتراه منه قبـل أيـام. قـال لـه هشـام: خـذ مـا تريـد. فتنـاول الطفـل كتابـاً آخـر وغـادر منشـرحـاً. تبين لنـا فيمـا بعـد أن هـذا الأسـلوب جـزء مـن تقاليد المكتبة منذ الوالد والجد.

فالكتـاب في خزانـة الجـاحظ «دَوّار» بـين القـراء، وهشـام يجلـب لقرائـه الكتب الجديـدة أحيانـاً، ويقـوم بإعارتها لهـم مقابـل مبلـغ رمـزي، وبعـد أن يُمرّر الكتاب بين عدة قراء، قد يتمكن أحد القراء من هواة اقتنـاء الكتـب مِنْ شرائه ككتاب مستعمل بسعر أقل، يحصل ذلك خاصـة مـع الكتـب الرائجـة مثل الروايات المترجمة التي تنال شهرة بين القراء في فترة معينة.

طلاب المدارس والجامعات يعتبرون زبائن بنظام خاص، فبمقدور الواحد منهم أن يستعير لأول مرة رواية أو كتاباً مقابل دينار، ثم يكون بمقدوره أن يستبدل ذلك الكتاب المرّات التي يريد مقابل ربع دينار فقط في كل مرّة، وبهذا يكون الدينار الأول بمثابة رسم اشتراك في برنامج الإعارة الخاص بخزانة الجاحظ.

الكتاب طول عمره عزيز

احترام الكتاب قانون حياة عند هشام وإخوته، وهو يقول في ذلك: أن الكتاب طول عمره «عزيز»، ولا يجوز أن يهان. في كل مرحلة من عمر المكتبة/ الخزانة، هناك حلقة من الأصدقاء يلتقون فيها، وتحسبهم أصحابها، يتحاورون في شؤون متنوعة، يقول هشام: إن هذا أيضاً من التقاليد منذ أيام الوالد، إذ كانت المكتبة «منتدى وخزانة الجاحظ»، وقد اتخذت في فترة من الفترات هذا الاسم فعلاً.

عرفها الناس أنها «المكتبة التي تداوم ليلا ونهارا»، إذ إن الحاج ممدوح كان شبه مقيم فيها، وقد ورث الأبناء تلك العادة عن والدهم.

على عكس كثير من المشتغلين بالكتاب المستعمل، فإن هشام لا يبخس الكتاب الذي يُعرَض عليه، وأحياناً يعتمد أسلوب عرض الكتب «برسم البيع»، إذ يحدد صاحب الكتاب الأصلي السعر الذي يريده لكتابه، وتكون حصة هشام هي ما يمكن أن يحصله من مبلغ إضافي.

هو يرشد زبائنه إلى قيمة الكتب النادرة التي يملكونها، وله في هذا المجال قصص كثيرة؛ فهو يرشد مالكي الكتب إلى المكتبات التي تهتم وتكون قادرة على الدفع، وخاصة إذا كانت تلك الكتب من المخطوطات التي لا يستطيع هو تسويقها، وقد قامت الخزانة بالفعل بتزويد مكتبة الجامعة الأردنية وجامعة آل البيت بالعديد من المخطوطات والنوادر.

المكتبة هي مركز للكتب التراثية، ويعرفها «المشايخ»، ويعرفون أن بمقدورهم التزود بالكتب بحسب تبدّل أو تعمّق الانتماء المذهبي الديني عند القارئ الزبون، الذي يستطيع أن يبدل ما لديه من كتب لا تتبع مذهبه بأخرى مناسبة.

الاعتراف

الغريب في الأمر أن المكتبة رغم هذا العمر وهذه المسيرة لم تحظ بالاعتراف الكامل والمطمئن، فما زال هشام يسعى للحصول على «ترخيص» قانوني لها، لأنه لم يحصل على المؤهل العلمي الكافي!! للحصول على ترخيص مكتبة.

المكان الذي توجد به المكتبة مناسب، وصاحب المكتبة ورث حماساً عميقاً للكتاب والثقافة، وما يريده هو فقط الحد الأدنى من الأمان والاستقرار بعد هذا الترحال، وهو عند ذلك يتكفل أن تكون مكتبته مشهداً راقياً يكسر حدة الازدحام والفوضى والضجيج المحيط، وهو أمر تحتاج إليه عاصمتنا، وخاصة مركزها.

«الجفت» في قرى جرش
«العيون الفارغة» ترفع سعره[1]

لا يعرف محدثُنا مَن الذي أدخل «الجفت»[2] كوسيلة تدفئة إلى قريته، لكنه يؤكد أنه منتشر في أغلب بيوت ما يعرف بـ«قرى بني حسن» الواقعة إلى الشمال الشرقي من جرش. وعموماً، فإن زراعة الزيتون (وهي مصدر الجفت) في تلك القرى جديدة نسبياً، وهو ما يعني أن الجفت مادة تدفئة جديدة، ولكن، ومع الارتفاعات المتتالية في تكلفة وقود التدفئة بأنواعه، وجد السكان طريقهم إلى المخلفات الصلبة الناتجة بعد عصر الزيتون، أي ذلك الخليط الذي يعرف بـ«الجفت»، واعتمدوه كمصدر للتدفئة.

---

(1) أجريت هذه المتابعة في خريف 2008.

(2) الجفت هو المخلفات الصلبة الناتجة عن عصر الزيتون.

حمى البيع والتسعير

كان الجفت في ماضي الأيام يعتبر عبئًا على المعاصر، سيما وأن له رائحة غير مستحبة يمكن أن يشمها المرء من بعد مئات الأمتار، وكان بمقدور مَن يريد أنْ يأخذ أي كمية من «الجفت» أن يحصل عليها بالمجان، بل ومع الشكر أيضًا. ولكن، ومع انتشار اعتمادِه كمصدر للوقود صار له سعر، وهو سعر يرتفع سنة بعد أخرى. فقد بدأ منذ سنوات قليلة بخمسة دنانير للطن الواحد من المعصرة، ثم ارتفع إلى 15 ديناراً، ثم إلى 20 وهكذا، حتى وصل عام 2008 إلى سعر له بعض التفاصيل كما يلي:

فإذا اخترت أن تشتريه من المعصرة «رطبًا» أو بتعبير محدثنا: «جفت أخضر»، فإنه يباع من خلال وحدة قياس خاصة هي «حْمولة ديانا»، أي سيارة بكب كبيرة، وقد أخبرنا محدثنا أنه اشترى «ديانا الجفت الأخضر» في الموسم الماضي بمبلغ 55 ديناراً. ولكن مع الوقت نشأ على الهامش «بِزْنس» مواز، إذ يجري تجفيف الجفت وبيعه بسعر 60 ديناراً للطن، بينما ينتج عن «ديانا الجفت الأخضر» مقدار طن ونصف من الجفت الجاف. وهذا يعني أن التجفيف الذاتي من قبل المستهلك يوفر مبلغ 35 دينارا لكل «ديانا».

تقسيم عمل

مع اقتراب موسم الشتاء، يبدأ موسم تجفيف الجفت في تلك القرى، ويمكن للزائر أن يلاحظ ذلك بسهولة، إذ تمارس مراحل العمل المتنوعة في الهواء الطلق. وهناك تقسيم واضح لعملية تجهيز الجفت، فالرجال يجلبون الجفت الرطب من المعاصر، ويُفرّغ في ساحات المنازل، ويأتي بعد ذلك دَوْر نساء وبنات الأسر اللواتي يتعين عليهن القيام بتقطيعه إلى كرات صغيرة بسعة راحة اليد، تُنشر في أقرب ساحة، وكثيراً ما يحصل تعاون بين الجارات أو القريبات بهدف إنجاز تكوير الجفت، والانتقال مِن بيت لآخر، لأن إحضاره للقرية لا يكون في وقت واحد.

يُنتَظر إلى أن يجف الجفت تمامًا، وبعدها يكوّم في أحد الأركان ويغطى خوفا من البلل والرطوبة مجدداً، فيصبح خزينًا للوقود يُستهلك منه تدريجيًا.

إن المدفأة الواحدة، تحتاج في الموسم الواحد إلى منتوج «ديانا» كاملة من الجفت الأخضر، وبالنسبة لصاحبنا، فإنه يجلب كل عام «حْمولتين» من الجفت تكفي لمدفأتين في غرفتين تشكلان منزل أسرته. وقد تكفّلت صناعة السمكرة السورية بتوفير المدافئ الخاصة البسيطة المناسبة للجفت، وهي عبارة عن صندوق معدني صغير، يخرج منه أنبوب للدخان (البواري)، ويبلغ سعر مدفأة الجفت بين ثمانية ونصف دينار في المفرق، وقد يتدنى إلى 7 دنانير في الرمثا، وهما المدينتان المعتمدتان لشراء هذه المدافئ.

لكـن الأمـر يحتـاج لـبعض المهـارات الإضـافية، والخـبرات الأخـرى المرافقـة، فـإلى جانـب أكـوام الجفـت المكـوّر، يستحسـن أن تتواجـد أكـوام أخـرى مـن أغصـان شـجر الزيتـون، لأن وضـع عـدد مـن تلـك الأغصـان في المـدفأة بعـد تكسـيرها يسـهّل عملية احـتراق الجفـت، ويخفـف مـن انبعـاث الـدخان، ويعطـي المزيـد مـن الـدفء، سـيما وأن الأغصـان مـا تـزال تتـوفر بالمجان في موسم التقليم، كما أنها لا تحتاج للتجفيف المسبق كي تشتعل.

يد وزارة البيئة

يتداول الناس هنا أخباراً تشيع أن وزارة البيئة أخـذت تلاحِق، أو قـد تلاحق مستخدمي الجفت، بحجة أن الـدخان المتصـاعد نتيجـة احتراقـه يؤثر على البيئـة، ويقولـون إنهـم تـابعوا باهتمـام تقريـراً في التلفزيـون عـن تلك الملاحقات التي لـم تصل إلى قراهم بعد، ويتمنون ألّا تصل.

علـى هـامش تنـامي اسـتخدام الجفـت في تلـك القـرى والمنطقـة المجاورة، نشأت صناعة خفيفة في جرش وعجلون، إذ صُنِّعت ماكنـات يدوية بسيطة تقوم بكبس الجفت آليـاً على شكل أُسطوانات قصيرة، ثـم تجفيفه ليباع إلـى النـاس، وفي ذلـك اختصـار لمرحلـة التكـوير المنزلـي، وإن كان اختصارا يرفع من التكلفة.

لا ينسـى محـدثنا التـذكير أن هنـاك حاجـة للقليـل مـن الكـاز لغايـات الاشتعال الأولي، ولاكتمال عمليـة الاشـتعال، وإلا فـإن الأمـر يسـتدعي جهـداً إضـافيـاً، وقـد تتعـرض المـدافئ بسـبب بسـاطة تصـميمها لـبعض

الخلل، مثل ارتداد الدخان من مجاري طرد الدخان فيها، وقد ينتج عن ذلك انفجار المدفأة، مما يسبب ضرراً، وفي كثير من الأحيان لا يخلو الأمر من ضحايا.

تبدلات في سوق الجفت

القرى في هذه المنطقة فقيرة، ويعتمد السكان فيها على رواتب التقاعد من الجيش، أو غير ذلك من الوظائف، وهم عند إنشاء قراهم كانوا مزارعي حبوب ومربي مواشٍ، لكنهم هجروا تلك الصنعة تحت ضغوط ظروف متعددة، وحوّلوا أراضيهم نحو زراعة الزيتون، لكن بعضهم ما يزال يحتفظ بأعداد قليلة من الماشية. والناس في تلك القرى يعتمدون على التسوّق من مدينتي المفرق وجرش، وعادة لا توجد مواصلات عامة، ويجري الاعتماد على أصحاب السيارات الخاصة الذين ينقلون الركاب مقابل أجر.

إن كل موسم يشهد بعض التغيير في «سوق الجفت»، فكثير من المعاصر أخذت تحتفظ بمنتوجها من الجفت، وأغلبها أحضر ماكنات تقطيع الجفت بعد تجفيفه في المعصرة، إذ تقوم هي ببيعه للناس مباشرة.

لقد حسم الفقراء الأردنيون مجبرين مسألة انضمام «الجفت» إلى بدائل الطاقة، وكما هي حال الأسواق الناشئة، فإن السعر، مع ازدياد الطلب، يشهد ارتفاعات غير مرغوبة بالمرّة.

الإعلان الشعبي
مقروء ومسموع ومشموم[1]

هنا أيضـاً، في شوارع وسط عمّان، يحتـاج الباعـة إلـى الإعـلان والـترويج، ولكـنهم، كمـا في بـاقي شـؤونهم، يقومـون بتصـميم إعلانـاتهم وفـق طـرقهم الخاصة، كما يقومون بإعادة إنتاج الإعـلان «الرسـمي» بلغـتهم المألوفة وبمـا يتناسـب مـع متطلبـات زبـائنهم، تمامــاً كمـا تقتضـي شـروط العمـل الإعـلاني النمـوذجي. إنهـم يقومـون بـذلك بـذكاء ودرايـة بشـؤون التسـويق في ظـروف محددة، وهي حرفة المعلن على العموم.

المعلنـون هنـا في غايـة المرونـة، وهـم يبـدلون أسـاليبهم بحسـب الحالـة وبحسب السلعة، وفي ظل التنافس الشديد بين بضائع متشابهة، فإن على البـائع أن يتقن طريقه إلى قلب الزبون كخطوة أولى قبل الوصول إلى جيبه، كمـا هـي حال التسويق في كـل مكـان، مع الانتبـاه إلـى أننـا هنـا بصـدد المبـالغ البسـيطة؛

(1) أجريت هذه المتابعة في حزيران 2005.

فـ«أبو النص بخمسة وأربعين»، كما يصيح بائع معلنـاً أن سعره يقل بمقدار خمسة قروش عن سعر جاره. وقد يكون الإغراء أشد، كما في حالة من ينادي: «أبو الليرة بنص».

هناك إذن مستويات من التنافس، ولكن جميع باعة الشوراع يتفقون على نداء مشترك يقول: «نَصْرَة للشَّعب وكَسْرَة للتجار»؛ وقد يستفزون شجاعة الزبائن بإعلانهم أن «أي غرض بنص»، ويتبعون ذلك بقولهم: «قرّب، وقلّب، نص ليرة ما بتهرّب»، وهناك دائماً من يدعوك: «خذ فِكْرهْ واشتري بُكْرهْ». وكما تلاحظون، هناك حرص على موسيقى المادة الإعلانية المبثوثة.

ندفع عنك الضريبة

جرت العادة عند المعلنين الرسميين أن يعرضوا أسعارهم في إعلاناتهم بإبراز السعر بخط كبير، ثم يضيفون في أدنى الإعلان وبخط صغير لا يكاد يرى، أن هذا السعر لا يشمل ضريبة المبيعات، وهم بذلك يريدون جلب الزبون تحت تأثير الرقم الذي يظنونه قليلاً، ويتركون الرقم الحقيقي الذي يشمل الضريبة إلى لحظة البيع والشراء، وسيجدون الطريقة لتبرير موقفهم عندما يسألهم الزبون عن سبب الفرق بين ما هو معلن وما هو حقيقي.

لكن هذا الأسلوب لا يعتبر في عالم الإعلان الشعبي في وسط البلد في عمّان مناسباً، فأنت هنا إذا أعلنت سعراً ثم عدلته فيما بعد، فإن هذا قد

يـدخل في بـاب الخديعـة، وحينهـا سيغضـب الزبـون.. «لـيس لأجـل المصاري، ولكن كرهـًا بالخداع».

هنا في إعلانات وسط البلد، يُشار قصداً إلى أن السعر نهائي ويشـمل الضريبة، وذلك في محاولة لإشعار الزبون أن البائع يتحمل الضريبة عـن المشتري، على عكس التجار الرسميين الذين يأخذون منك ضريبة!!

ببرايز للي عايز

الإعلان هنا مسموع، وقد يقوم به صاحب البضاعة الذي ينادي علـى بضائعه مباشرة، ولكنه في حالات أخرى يكون عن طريق جهـاز تسـجيل يبث الإعلان المسجل، وخاصة فيما يتعلق بالسلع ذات السعر الموحد؛ «أي غرض بدينار» أو «بنصف دينار» أو «ببريزة»، ولكن الإعلان مصمم بطريقة تشعر المتسوق وكأن البث حيّ ومباشـر علـى الهـواء؛ فالصـوت يقول بين فترة وأخرى «تفضـل يـا أستاذ، تفضـلي يـا مَدام، تفضـلي يـا أختي»، وفي أغلب الأحيان يكون هناك بالفعل أستاذ أو مَدام أو أخت أو جميعهم معـًا.

لكن أطرف أشكال الإعلان المسـموع، هـو الـذي يقـوم بـه أصـحاب المحـلات البعيـدة عـن الشـارع العـام، أي تلـك التـي تقـع في إحـدى الدخلات أو الأزقـة، أو في الطوابـق العلويـة، فهنـا يجـري تكليـف شـاب بالمنـاداة مـن موقـع في الشـارع داعيـًا النـاس إلـى الـدخول، ويمضـي المنادي يومه في التجـول جيئة وذهابـًا لمسـافة بضـعة أمتـار وهـو يـدعو

الزبائن لشراء بضائع بعيدة نسبياً، وإذا لم يلمس صاحب المحل أن موظفه لشؤون الإعلان ناجح في جلب الزبائن فإنه قد يحضر إلى المكان، ودائماً هناك بعض الانتقادات التي يوجهها، وقد ينادي بنفسه بصوت عال، ثم يضيف: «هكذا تكون المناداة».

لمن يُعزّ المَدام

المزادات تجري على مدار الساعة في بسطات تسمى «البسطات الطيارة»، إذ يجري فيها التبسيط بشكل مؤقت لبيع سلع معينة، وغالباً ما تكون أدوات منزلية، أو ملابس مغلّفة جيداً، ويبدأ المزاد بتفصيل محتوى البسطة، والبدء بمبلغ بسيط للغاية رغم كثرة البضائع المعروضة.. «جينز، طقم ستاتي للمدام.. للّي بعز المدام، 1، 2، 3، 4، 5... كله على خمس ليرات»، ثم يُقْسِم ما يلزم من أَيْمان أنه سيبيع بعد المناداة لآخر سعر يدفع مهما بلغ، دون أن ينسى أن يدخل بعض التمويه في اليمين خوفاً من الحلال والحرام عند عدم الوفاء، وهناك في العادة «واحد من جماعته» بين الجمهور، يعرض أرقاماً على سبيل تحفيز المتفرجين، ثم يتبين بعد قليل أن ما عرض من أسعار غير مناسب، فيفشل المزاد، وبالطبع فإن من عرض السعر الأعلى لا يحتج، وفي هذه الحالة فإن البائع لا يحتاج إلا للانتظار قليلاً لكي يبدأ مزاداً جديداً على البضاعة ذاتها.

دعابة إعلانية

ولأن الكلام عن سوق بأجواء شعبية، فإن الإعلان هنا يتميز بالكثير من الدعابة التي قد تطغى على مقتضيات التنافس في كثير من الأحيان، وقد تكون الأولوية للدعابة على البيع أحيانًا، وهو ما لا يتحقق في باقي الأسواق.

ففي سوق الخضار مثلاً قد ينخرط باعة صنف واحد في جوقة إعلانية مشتركة مُغَنّاة بلحن منسق وذي دلالة، وخاصة إذا مرت في السوق شابة متسوقة تشحذ هممهم نحو المزيد من الإبداع الإعلاني، ويبدو الباعة في هذه الحالة وكأنهم يجيبون بعضهم البعض. ولا يمانع أحدهم من أن يكرر الآخرون نداءه وراءه، بل إن هذا يعتبر دلالة على نجاحه في صياغة إعلانه بدليل أن الزملاء اتّبعوه مقلدين.

ذات نهار كانت إحدى الفتيات السمينات تقف أمام أحد محلات الخضار وقد ارتدت بنطلونًا ضيقًا، وكان الموسم موسم بيع الشمام الذي انتشر على العديد من البسطات في السوق، وما هي إلا لحظات حتى انخرط الباعة في جوقة تسويق مشتركة:

«حَبّة عريضة يا شُمام.. حبة عريضة يا شمام

اشقر ومْصَرْصَرْ يا شمام.. اشقر ومصرصر يا شمام

وين الخيّال يا مْعلم.. وين الخيال يا معلم»

وهكذا إلى أن ينتهي المشهد، ثم يعودون إلى التأسي والمناداة على زبائنهم الحقيقيين الذين لا يحتاجون إلى هذا التوتر.

صوب الهدف

من صميم صنعة الإعلان أن تحسن اختيار الجمهور المستهدف، وفي عالم الإعلان الشعبي فإن كثيرين يحققون غايتهم وبأقل تكلفة ممكنة..

فبيع أدوات صناعة حلويات شعبية، لا يحتاج الإعلان عنه إلا إلى تعليقه في مكان يراه «المعنيون»، ولذا عمد صاحبه إلى كتابته بخط اليد، وسحب عدة صور عنه، وألصقها في مواقع متعددة عند مداخل مجمع رغدان للسيارات. كما أن فقدان جوازات السفر للعراقيين، بل فقدان الأشخاص أحياناً، سيجد من يعلن عنه على أي سطح يقدّر المعلن أنه مناسب، مثل عمود هاتف.

مشموم

حاسة أخرى يعتمد عليها المعلنون هي الشّم، ففي بعض السلع يعتبر الأنف أداة الاتصال الرئيسية للجذب نحوها، فباعة البخور والعطور مثلاً يكتفون بالجلوس بجانب أكشاكهم أو بسطاتهم معتمدين على رائحة العطور، أو رائحة البخور إذ يجري إشعال أحد أعوادها. والأمر نفسه يتكرر مع روائح المشاوي التي تنطلق من بسطات وعربات الكباب والكفتة..

حراس البنايات..
يوم عمل على مدار الساعة[1]

في كل مرة يجري فيها نقاش مسألة العمالة الوافدة يظهر مَن يشير إلى العاملين في قطاع حراسة المباني، وهو قطاع يكاد العمل فيه يقتصر على القادمين من مصر على وجه التحديد، وفي إحدى موجات النقاش جرى التفكير بتدريب، أو تشجيع العمالة المحلية على اقتحام هذا الميدان، وعلى الدوام هناك من يتطوع لإحصاء عدد هؤلاء الحراس، وإحصاء حجم الأجور التي يتلقونها، وبالتالي حجم المال الذي يخرج من البلد عن طريق هذا القطاع.

ما الذي جعل العمل في هذا المجال مقتصراً على العمالة المصرية؟ وهل إحجام العمالة المحلية عنه مجرد خضوع لما يسمى ثقافة العيب؟

(1) أجريت هذه المتابعة في صيف 2009.

أم أن هناك مواصفات خاصة بهذا العمل تجعله يمارس بهذه الطريقة، ومن قبل هذه الفئة بالذات؟

سنحاول هنا الاقتراب من الحياة الداخلية للحراس، في سعي للإجابة على سؤال يتعلق بانفراد العمالة المصرية بهذا الصنف من العمل، وهل توجد موانع فعلية تحول دون دخول العمالة المحلية إليه.

مباشرة سوف نكتشف أن هناك صنفين من حراس المباني: الأول في المباني قيد الإنشاء والذي يتطلب تعيين حارس يقيم في موقع البناء، وينتهي عمله مع انتهاء البناء وبيعه أو تسليمه لأصحابه، وعادة ما ينتقل الحارس إلى مبنى آخر يعود للمقاول نفسه. أما الصنف الثاني، فهو الحراسة على المباني المأهولة، إذ يتفق سكان البناية الواحدة متعددة الشقق على توظيف حارس يقيم في المبنى.

كما سنرى بعد قليل، ورغم وجود بعض التداخل بين العاملين في هذين الصنفين من الحراسة، فإن لكل منهما ظروفه وأسرار صنعته.

حراسة المباني قيد الإنشاء

تعد إقامة غرفة صغيرة من الطوب «الناشف» أول خطوة يقوم بها متعهد البناء، يسمونها مباشرة «غرفة الحارس»، رغم أنها تعتبر مشاعاً لجميع العاملين، بل إن الحارس يكون مضطراً لمغادرة غرفته أو الانزواء خارجها عندما يدخلها غيره. وتُبنى عادة عن طريق ترتيب صفوف من الطوب بلا فواصل إسمنتية للتثبيت، وذلك لكي تَسهل

إعادة فكها واستخدام طوبها، وتُسقف هذه الغرفة بأي مواد متوفرة مناسبة للسقوف المؤقتة، مع ترك فتحة باب وفتحة للتهوية كنافذة. وإلى جانب هذه الغرفة، وعلى مسافة تتحدد بحسب المساحة المتاحة في كل حالة، تقام غرفة أصغر بكثير من الأولى، وأكثر عشوائية منها، ستكون هي «المرحاض» الذي يستخدمه الحارس والعمال خلال فترة البناء.

إلى هذه الغرفة ينقل الحارس فراشه وأدواته من موقع إلى آخر، وبالنسبة لمحدثنا فإن بعض الأدوات من أثاث الغرفة تعود ملكيتها إلى المتعهد أو المقاول، باستثناء الأدوات الشخصية للحارس.

يقيم الحارس عالمه الخاص في هذه الغرفة، فكل ما فيها مؤقت. فالسرير مسنود إلى الطوب، وقد يكون بكامله من الطوب، ويرتفع جهاز التلفزيون على الطوب، وكذلك موقد الغاز.

لقد جرت العادة أن لا ينتهي عمل الحارس بعد انتهاء يوم العمل، مع أنه قد يصبح أكثر حرية، إذ إن مسؤوليته عن الموقع تستمر، وهو أيضاً يقوم ببعض الأعمال المساندة بلا مقابل؛ فقد يقوم بدور مراقب للعمل وللعمال، وعليه كذلك خلال النهار مساندة العاملين في البلاط والقصارة، وبعض أعمال التحميل والنقل، كما يقوم بأعمال التنظيف المتعددة، وهو إجمالاً في خدمة باقي العاملين في كل شؤونهم.

أكلُه وشربُه على نفقته الخاصة، إلا ما قد تجود به نفس العاملين ومتعهد البناء، وله إجازة زيارة لبلده غير مدفوعة الأجر، تتحدد بالاتفاق

مع المقاول، إذ ينتهي عندها تعاقده رسمياً، بمعنى أنه لا توجد أي ضمانات تمكنه من استئناف العمل عند العودة، والأمر متعلق بموقف المقاول منه.

بالنسبة للبنايات السكنية المخصصة للبيع، يكون من واجب الحارس أن يروّج للشقق عند الزبائن، وأن يشرح لهم مزاياها الفريدة دائماً، وأن يؤكد لهم حسن أخلاق المقاول الذي لم يبخل على هذه البناية بالذات! وكثيراً ما يكون الحارس على دراية بمزاج المواطنين الأردنيين، واحتياجاتهم في الشقق، من حيث الإطلالة الجميلة للشقة حينما تلزم الإطلالة، و«التستير» حين يكون التستير مطلوباً.

بالنسبة لمحدثنا، فإنه يتلقى أجرة تبلغ 240 ديناراً تدفع شهرياً، وهذه الأجرة لم تكن كذلك طيلة الوقت، فقد زيدت بعد إحدى موجات رفع الأسعار.

حراسة المباني المأهولة

يحصل في بعض البنايات السكنية، وخاصة في غرب وشمال عمّان أن يتفق القاطنون في الشقق على تعيين حارس ثابت متعدد المهمات. يقيم هذا الحارس في غرفة صغيرة، غالباً ما تكون في طابق التسوية إلى جانب غرفة «البويلر»، أو مُقْتَطعة من المساحة المخصصة للكراجات.

تتفاوت أجرة الحارس بين 10 – 15 ديناراً عن كل شقة، وعادة ما يضاف إليها 5 دنانير شهرياً من كل صاحب سيارة مقابل غسيلها،

ويمكـن أحيانـاً الحصـول علـى بعـض «الإكراميـات»، أو «العيـديات»، كمـا يحصل أن يزوَّد الحارس ببعض الطعام، ولكن هـذا الأمـر اختيـاري، ويتحـدد بحسب موقف صاحب الشقة، أو بالأحرى زوجة صاحب الشقة.

بالنسـبة لمحـدثنا الـذي خـدم كحـارس في عمّـان الغربيـة، ويخـدم الآن بالصنعة ذاتها في أحد أحياء شمال عمّان الجديدة، فإنه يسكن في غرفة صغيرة لا تتجاوز مساحتها ثمانية أمتار مربعة، ملحق بها حمامٌ صغير، وهـو يستخدم جزءاً من «غرفة البويلر» كمطبخ يضع فيه الغاز وبعض الأدوات.

يقول محدثنا: إن الناس في عمّان الغربية مقتدرون ويـدفعون أكثر، غيـر أن «نفسيّات» الناس في مواقـع أخـرى أحسـن، فـالعراقيون مثلاً في عمّـان الغربيـة «دفّيعة»، غير أنهم يريدون مـن الحـارس أن يقـوم بكـل الخـدمات، حتـى تلـك الخاصـة بأطفـالهم، بينمـا لاحـظ في البنايـة الجديـدة التـي يعمـل بهـا حاليـاً في شـمال عمّـان، أن سـاكنيها يمنعـون أطفـالهم مـن طلـب أشـياء شخصـية مـن الحارس، بـل إنهـم يكلفـونهم ببعض أعمـال الحـارس، كـالتنظيف مثلاً علـى سبيل التربية.

الحارس مطلوب ليلاً نهاراً، وهناك تلفون في غرفته عليه أن يجيب عليـه في أي لحظة، وكثيراً ما يُوقَظ ليلاً لأمر ما، فالحارس في البنايات مسؤول عن كـل مـا هـو خـارج الشـقة ممـا يتعلـق بالبنايـة؛ فهـو مسـؤول عـن نظافـة الـدّرج والمصعد، وعن سقاية المزروعات إن وجدت، وعن مـدخل البنايـة ومـدخل الكـراج، وهـو مسـؤول أمـام الجهـات الرسـمية في حالـة حصـول أي مشـكلة كالسرقة مثلاً.

للحارس يوم عطلة أسبوعي في النهار فقط، أما المبيت فينبغي أن يكون في البناية يوميًا، والمعروف في هذا القطاع أن العامل المصري الأعزب عادة لا يعود إلى مصر إلا لكي يتزوج، وهو إذا عاد إلى بلده من دون فلوس الزواج، فسيتعرض للّوم الشديد باعتباره فشل في الغربة، ولهذا، فإن الحارس في البناية قد يمضي سنوات طويلة في المكان ذاته، ولا يحتاج للمبيت خارج البناية، كما لا يحتاج إلى إجازات إلا عند انتهاء عمله. ومع هذا، فإن بعض الحراس يحضرون زوجاتهم معهم، وقسم منهن يساعدنهم في بعض الأعمال الخدمية المشابهة مقابل أجر إضافي، وبعضهم لا يسمح لزوجته بالخروج من الغرفة نهائيًا لأسباب تتعلق بالتقاليد.

في الحالتين؛ أي في حالة حراس البنايات قيد الإنشاء، أو البنايات المأهولة، فإن مواصفات العمل في هذا المجال لها خصوصيتها، ولها «سِرّ صنعة»، وبالنسبة للقادمين من مصر، فقد تشكّلت لديهم خبرات طويلة يصعب أن تتوفر للعمالة المحلية. ومن الخطأ النظر إلى الأمر على أساس قيمة الدخل المتحقق الذي قد يراه البعض كبيراً! لأن حجم الترشيد المطلوب أن يراعيه الحارس في إنفاقه يصعب التحكم به إلا من قبل مَن جربه فعلاً، هذا فضلاً عن باقي العناصر التي تشكل مجمل ظروف هذا العمل، والتي لا تتوفر إلا عند هذه الفئة من كادحي العمالة الوافدة.

المتسوقون «الأقل حظاً»
الاعتماد على فائض الوقت[1]

«أسـواق المُخيمـات أرخـص».. عبـارة يتـداولها المتسـوقون في الأوساط الشعبية والفقيرة، ويختار كل منهم واحداً من هـذه المخيمات للقيام بالتسوق منه، فبعضهم اعتاد على سوق مخيم الحسين، وآخرون على الوحدات، وقسم على مخيم حطين «شنلر» الواقع إلى الشرق من عمّان، وذلك غالبـاً بحسب موقع السكن، وإن كان يوجد مَن يرتاد مخيمات بعيدة عن موقع سكنه، ربما بحثـاً عن متعة إضافية للتسوق.

بعض هذه الأسواق اختص أو اشتهر ببيع سلع معينة، فالناس مثلا يتحدثون عن «دجاج شنلر»، باعتبار أن الذبح يكون أمام المشتري، وهو ما يعطي انطباعا أن هناك مستوى من الجودة لا تتحقق في باقي المواقع،

(1) أجريت هذه المتابعة في كانون ثاني 2007.

إذ «لا تعرف أين ومتى ذُبح»، وآخرون يقتنعون بخضار مخيم الوحدات، وفريق ثالث يفضل الملابس من مخيم الحسين.

دقيقتان «وِنّك» في شنلر

ستقتصر متابعتنا هنا على حالة سوق مخيم «شنلر»، أو مخيم «حطين» حسب التسمية الرسمية، وهو سوق يقول العاملون فيه إن أغلبية روّاده من خارج المخيم، وإن هناك من يأتيه من شرق العاصمة، ومن بعض المواقع القريبة الأخرى، ومن منطقة الرصيفة.

إذا كنت قادماً إلى المخيم من عمّان، فبمجرد اقترابك من المخيم، تعترضك في الطريق المحلاتُ التي تُعلِن عن بضائعها بأسعار رخيصة، ولكن حتى تحصل على الصورة كاملة عليك الاقتراب من السوق الرئيسي، وهو عبارة عن شارع يتفرع من الشارع الرئيسي، وقد أصبح مخصصاً للمشاة فقط، ومغلق على السيارات، وعلى جوانبه تصطف عشرات المحلات، وفي وسطه تتكاثر البسطات، بعضها يتبع للمحلات المقابلة، وبعضها خاص بأصحاب البسطات العاملين عليها.

على خلاف غيره من أسواق المخيمات الأخرى، فهو سوق غير منظم من حيث نوعية السلع المعروضة، أي أنه غير مقسم بحسب السلع، بل تتوزع البضائع باختلافها على طول السوق، فتجد الملابس إلى جانب الخضار إلى جانب الأدوات المنزلية، وربما تجتمع في محل واحد أحياناً.

سياسة تسعيرية خاصة

يقوم العاملون هنا على تحديد سعر للسلع يقترب -كما يقولون- من أسعار الجملة، فأنت تجد أسعارا معلنة بالقروش، وليست مقربة إلى أقرب دينار أو نصف دينار كما يحصل عادة، فهذا الطقم من كاسات الشاي بـ85 قرشاً، أما تلك القطعة من الملابس فهي بسعر 165 قرشاً، وبالطبع هناك محلات: «كل غَرَض ببريزة»، وأشهرها محل اسمه «مَلِك البريزة».

لكن الطرق المتبعة في المحلات الكبيرة، أو «الماركات» الشهيرة، والتي تضع السعر ناقصاً قرشاً واحداً عن أقرب دينار بغية الإيحاء بمحدودية السعر، هي أيضاً طرق متبعة هنا، فعلى أبواب أحد المحلات أُعلن عن أسعار سلع عديدة، وبدل أن يقول السلعة بدينار، كتب أن سعر كل منها 99 قرشا.

الولع بتسمية «مول»

أسوة بما حاصل في عمّان والمدن الكبرى، فإن في المخيم «مولين» رئيسيين معروفين، أحدهما على مدخل هذا السوق اسمه «الدوحة مول»، والآخر خارج السوق وهو أقدم من حيث النشأة، واسمه «وهبة مول»، وكلاهما مخصصان للأدوات المنزلية.

ورغم صغر حجم هذين «المولين» النسبي، فإنهما يؤثران على طبيعة البيع في المحلات التي تبيع سلعاً مشابهة، وهو نفس الأثر الذي تحدثه

المولات الكبرى التي تتمكن من عرض طائفة أكبر من السلع، مع مقدرة على البيع بسعر أرخص من الباعة المتفرقين.

من الطريف أن خصائص السوق التي تحدث عنها علماء الاقتصاد متحققة في «سوق شنلر»، إذ تتوفر لدى الباعة والمشترين المعلومات الكاملة عن الأسعار، فالزبائن هنا يعرفون ما يريدون تماماً، ولديهم كامل المعلومات عن أسعار السلع التي يطلبونها، وخاصة الزبائن من السيدات اللواتي يزُرْن المحلات المتنوعة التي تبيع بضاعة متشابهة، ويتفقدن الأسعار، ثم يجادلن للحصول على أدنى سعر ممكن، فالمتسوق هنا عليه أن لا يكون في عجلة من أمره، فالنتيجة المبتغاة ترتبط بتوفر فائض الوقت لديه، والبائع الواثق هو مَنْ يتمكن من تحدي زبونته: لفّي السوق وتنوّري، وستعودين إلي بالتأكيد!

سوق الحديد

لا يقتصر البيع بهذه الطرق على السلع المنزلية والطعام والملابس، فهناك على الشارع العام، وفي آخر أجزاء المخيم، تنتشر محلات مختصة بالسلع المعمّرة، فهناك محلات تبيع تجهيزات المباني، أو بعض المراحل من البناء، وفي الأمر بعض التوفير، فهناك وُرَش تجهز حديد القواعد الخرسانية، و«الكانات» الحديدية الجاهزة، أي تلك الأساور المعدنية التي تستخدم في تسليح الأعمدة والجسور الخرسانية، ويقولون إنهم يأخذون ثمن الحديد فقط، وبذلك يوفرون على صاحب البناء

أجور العمل في تقطيع وثني الحديد، وحسب أحدهم، فإن صاحب البناء يوفر في كل ألف «كانة» حديد مبلغ 12 ديناراً كان سيدفعها على شكل أجور عامل الحديد.

وإذا ابتعدت قليلاً، فإن المخيم ومنطقة «المْشيرفة» الملاصقة له، تقدم أيضا بعض السلع والخدمات الأخرى، فتستطيع أن تستقدم موسرجياً أو كهربائياً بأجور أقل، ومن أشهر السلع الشهيرة بانخفاض ثمنها النسبي، خزّانات المياه، لكنك أيضاً تستطيع العثور على أنواع شتى من قطع الأثاث المنزلي المستعمل والجديد، و«المستعمل بحال الجديد»!

أبناء الصنايعية..
التربية والتعليم من خلال العمل[1]

علينا أن نتوخى الحذر في تناول هذا الموضوع، فهناك كلام كثير عن عمالة الأطفال، وهناك عشرات الجهات التي تشتغل بهذا الموضوع وتحذّر من أضراره، وربما عدد الهيئات الناشطة في موضوع عمالة الأطفال يفوق عددَ الأطفال الذين استفادوا من نشاط هذه الهيئات.

نحن هنا أمام عمل أطفال إيجابي إلى درجة كبيرة، له هدف تعليمي تربوي إنتاجي ولا ينطوي على استغلال بالمعنى السلبي الدارج للكلمة. نقصد هنا عمل الأولاد الصغار في مساعدة آبائهم في محلاتهم، أو في ورشهم، وهي ظاهرة منتشرة في الأوساط الشعبية بكثرة.

معنى تحصيل الرزق

في فترة العطلة الصيفية، ينزل أحمد وهو طالب مدرسة «ترفيع تاسع» مع أبيه إلى محل تصليح عوادم السيارات «الأوكزوزت»، الواقع في

(1) أجريت هذه المتابعة في تموز 2006.

إحدى مناطق شرق عمّان، ويقوم أحمد بهذا العمل المساعِد منذ حوالي أربع سنوات.

الأمر يجري برقابة ورعاية شاملة من الأب، ففي بعض مراحل العمل هناك درجة من الخطورة، لذلك فإن الأب لا يكلّف ابنه إلا بالعمل المناسب لقدراته وسنّه، وهو يدرّبه ويرعاه ويربيه. يقول الأب، إن على أولاده أن يعرفوا كيف يُحصِّل أبوهم رزقهم.

بالمقابل، فإن عمل أحمد ليس بلا أجر، فهو يتلقى أجرة أسبوعية مقدراها خمسة دنانير، إضافة إلى مبلغ دينار كأجور تنقل، كما أن الأب يترك للابن أن يتصرف بالـ«سكراب»، أي بتلك القطع غير الصالحة للاستعمال التي تباع كحديد لمتجولين يشترون تلك القطع، وفي هذه الأثناء يكون المردود للابن الذي عليه أن يُتم عملية البيع، وأن «يُفاصل» الزبائن على السعر، ويتعلم كيف يحصل على أعلى مردود ممكن.

وعندما أجاب أحمد على سؤالي عن أجرته بقوله: أنه يتلقى عشرة دنانير في الأسبوع، نَهَره والده قائلاً له: «ومنذ متى تكذب؟ أنا أعطيك خمسة فقط بالاضافة إلى الـ«سكراب». فاحمرّ وجه الولد، وقال: إن ما قصدتُه هو أن مجموع أجرتي تصل إلى حوالي عشرة، وإن ما قلته ليس كذبًا.

أحمد غير محروم من عالم الطفولة، فهو يلعب مع أصحابه، ويشاهد ما يريد من برامج تلفزيونية، كما أن في المحل جهاز تلفزيون يمكّنه من متابعة البرامج التي يريد في وقت الفراغ، وخاصة المباريات، وقد أقام صداقات

جديدة مع أطفال في مثل عمره يساعدون آباءهم، واصطحب معه قريبه «ابن خالته» الذي يمارس العمل نفسه، ويتلقى الأجرة نفسها.

أحمد ما يزال على مقاعد الدراسة، ووضعه في المدرسة جيد، والنقود التي يجمعها يستخدمها في شراء بعض المستلزمات المدرسية له ولإخوته عند نهاية العطلة الصيفية واقتراب المدرسة، كما أنه يشترك مع أصدقائه وأقاربه الفتيان في الحي في «جمعية توفير» بمقدار دينار واحد أسبوعياً، وبمساهمة من حوالي 20 مشتركاً، بما يمكّن كل مشترك من أن يقبض مبلغ 20 ديناراً أسبوعياً، وبالتناوب.

ولما كان العمل -كما قلنا- لا يخلو من بعض المخاطر، فإن الأب لا يسمح لأحمد بالاقتراب من مواقع الخطر، مثل ماكنة اللحام، أو قص المعدن التي تجري داخل «الجورة»، ويقول ضاحكاً: «لا أدخله غرفة العمليات»، لكن أحمد يراقب كل ما يجري بدقة وانهماك، ويحاول أن يتعلم ويستمع إلى ما يجري بين والده وبين الزبائن أصحاب السيارات، وإلى الطريقة التي يقرر فيها الوالد نوع العمل المطلوب.

القدرة على التصرف

يستقبل أحمد الزبائن في حال غياب الأب، ويحاول استضافتهم على كأس شاي أو فنجان قهوة من الكافتيريا المجاورة، وعندما يكون العمل المطلوب خارجياً بسيطاً مثل مجرد تثبيت قطعة خارجية، أو معالجة أمر يسير، فإن أحمد «يتصرف» ويقوم بما هو مطلوب، وهو يعرف قيمة أجرة الأتعاب التي عليه أن يتقاضاها، ويقول: أنه يتابع طريقة والده في تحديد

الأجور، وأنه يتبارز مع زميله في بعض الأحيان حول معرفة المبلغ الذي سيطلبه الوالد من الزبون.

لكن أحمد اختلف مع أبيه قبل أيام وحاول العمل في موقع آخر -عند خالِهِ هذه المرة- ولم يمانع الأب، ولكنه قال له جرّب العمل عند الآخرين، وإذا أردت أن تعود إليَّ فلا تتردد، وهو ما حصل فعلاً. ويتحدث الوالد عن أنه من الضروري أن يكون هناك مَن يستطيع أن يتحمل المسؤولية في المحل في حالة حدوث طارئ ما.

الحمد لله على كل شيء

سألني أحمد لماذا لم أسأله عن هواياته، فسألته، فقال: كرة القدم، بالإضافة إلى قراءة القرآن، ومشاهدة «سيديات» دينية عن قصص الأنبياء.

أصحاب أحمد يعرفون أنه يساعد أباه في العطلة، وقسم منهم يقوم بالعمل نفسه، أي أنهم يساعدون آباءهم. وعندما سألته هو وصديقه إنْ كانوا في خلوتهم يشكون ظروفهم، ويقارنون وضعهم بالآخرين، أجاب الاثنان مباشرة: «نحن نقول الحمد لله على كل شيء».

وبعد.. قلنا أن التعامل مع موضوع عمل الأطفال من هذه الزاوية يحتاج لقدر كبير مِنَ الحذر، كي لا يبدو وكأننا نؤيد عمل الأطفال بالمطلق. إننا هنا نريد أن نلفت الانتباه إلى طريقة إدارة الفقراء والأوساط الشعبية لحياتهم، ولعلاقتهم مع أبنائهم، وأنهم بالنتيجة يحاولون تحقيق أكبر قدر ممكن من التوازن في أسرهم عن طريق دفع الأولاد نحو الإنتاج وتحصيل الرزق.

المزارع المتنقل أبو عبد اللّه: فلاح صمد في أرضه[1]

على جانب الشارع العام الذي يربط بين مدينتي المفرق وجرش مخترقـًا قرى بني حسن المنتشرة هناك، بنى أبو عبد الله بناءً يمكن اعتباره خليطـًا من المعرّش والبيت الخشبي والخيمة، يبيع فيه أصنافًا من الخضار والفاكهة والأعشاب التي تتبدل بتبدل المواسم، وهو يقوم بهذا العمل منذ عشر سنوات.

سيتبين لنا بعد قليل أن (أبو عبد الله) ليس مجرد بائع للخضار والفاكهة، بل هو مزارع ممارس، وابن عائلة عملت بالزراعة، غير أن قصته تمثل نموذجـًا لقصص فئة من الفلاحين الأردنيين الذين حاولوا، وما يزالون يحاولون الصمود في زراعتهم، وقد بذلوا الكثير من الجهد، وأظهروا الكثير من المرونة في التعامل مع الصعوبات التي واجهت الزراعة الأردنية في العقود الأخيرة.

(1) أجريت هذه المتابعة في أيلول 2011.

كل أعمال الزراعة

أبو عبد الله، مزارع من مدينة (سوف) أصلاً، يسكن في أطراف قرية اسمها «المجر»، تقع إلى الشمال من جرش. هو في الأصل من أسرة فلاحيّة، لكنه انخرط في الجيش لمدة خمسة أعوام وفق نظام كان متبعاً في فترة سابقة.

بالنسبة له، لم تعد الزراعة المستقرة مجدية، فصار يتنقل مزارعاً وبائعاً لمنتجاته بالدرجة الأولى، ومنتجات مزارعين آخرين في البناء المذكور، الذي بناه يدوياً وبالتدريج في منطقة قرية «حمامة العموش» الواقعة إلى الغرب من المفرق.

عملت عائلة (أبو عبد الله) -والده وأجداده- في زراعة الحبوب، خاصة القمح والشعير والحمص، وفي تربية الحلال، وذلك كان حال أغلب سكان منطقة جرش وعجلون، وله خمسة إخوة يعملون لغاية الآن في المجال ذاته، وبالطريقة ذاتها في معرشات مشابهة للخضار والفواكه مقامة في شوارع أخرى في المنطقة نفسها.

في الشتاء، ومع توقف الإنتاج، يعمل أبو عبد الله في الخدمات الزراعية الأخرى، فهو يتقن «تشييك» المزارع، أي إحاطة الأرض الزراعية بالأسلاك الحديدية الشائكة المخصصة لذلك، كما يتقن بناء الأسوار الحجرية (السناسل) و(القطّاعيات)، أي الجدران منخفضة الارتفاع التي يقيمها المزارعون في الأرض ذات السطح المائل، وهي طريقة معروفة تسهم في الحفاظ على التربة، إذ تعمل هذه «القطّاعيات» على منع الانجراف.

يروي أبو عبد الله قصة اختياره لهذا الموقع كمكان للبيع المستقر، فقبل عشرة أعوام صادف أن زرع محصول الباميا على الأرض المقابلة له الآن، ونظراً لأنه كان مضطراً إلى قطف محصول الباميا على دفعات في اليوم نفسه، فقد قام -وعلى سبيل التجريب- ببيع منتجه إلى ركاب وسائقي السيارات التي تستخدم الشارع.

واكتشف مباشرة، ومن أول تجربة، أن الموقع مناسب ومجدٍ للبيع المستقر، فأقام «المعَرَّش» ليعرض بضاعته من خلاله، ثم أقام مستودعاً من الصفائح المعدنية يضع فيها أغراضه عند انتهاء يوم العمل، وفي هذا الصدد يقول إن المنطقة آمنة، والسكان القاطنين قريباً منه يعرفونه ويقيمون معه علاقة ودية.

أجراس الحمص

يعتمد أبو عبد الله في جزء من زراعته على نظام ضمان الأرض، وخاصة بالنسبة لمحصول الحمص، وقد تكونت لديه مع مرور الزمن الخبرة اللازمة في هذا المجال، فهو يتفقد الأرض المزروعة بعد مرحلة الإزهار، بينما تكون نواة حبوب الحمص في مرحلة يسميها مزارعو الحمص «اِجْراس» (مِن جَرَس)، وتكون الحبة في وضعية «فُقّيع»، أي «فقعت» وتكونت نواتها داخل القشرة، فيقرر بناء على تقييمه لوضعها شراء المحصول من عدمه، ولكنه كما يقول، يتوكل على الله دائماً، لأن صاحب الأرض يقبض قيمة الضمان مسبقاً، ولا علاقة له بمصير المحصول فيما بعد.

زرناه في شهر تموز آخر الموسم، إذ تبقى لديه بعض «ضُمَم» من الحمص البلدي الأخضر، في مثل هذا الوقت يكون موسم الحمص من الأصناف الأخرى قد انتهى، فهو عندما يبيع زبائنه يصر على تذكيرهم أنها «أكلة الوداع» لحمص هذا الموسم. وإلى جانب الحمص وضع على بسطته كميات من الفواكه الطازجة مثل: الدراق والمشمش والخوخ، وهي الأصناف التي يسمونها في المنطقة «حلويات».

يبدأ يوم العمل عند (أبو عبد الله) في الخامسة صباحاً، إذ يتوجه مع أفراد أسرته (الأولاد والزوجة) إلى الحقل، ويبدأون بـ«قلاعة» الحمص و«تربيطه» في ضُمَم بأحجام متساوية، رغم أنها تختلف من وقت لآخر، ويمضون في هذا العمل الصباحي حوالي الساعتين، يتوجه بعدها أبو عبد الله وحده إلى «المعرّش» كي يبيع ما قطفته الأسرة مجتمعة.

إنه يدخّن بشراهة ويقول إن الدخان شريكه الوحيد في العمل، وفي آخر النهار، ومع غياب الشمس يغادر الشارع عائداً إلى بيته، بعد أن يرتّب ما تبقى من بضاعة في مستودع مقام خلف المعرش.

أبو عبد الله مثال لحال الفلاحين الذين لم يغادروا «الصنعة»، أو ربما لم يتمكنوا من مغادرتها، وهو يحاول اليوم أن يُدخِل أولاده إلى الجيش، لأنه لا يرى لهم مجالاً في ميدان الزراعة، غير أنه يستدرك أن الجيش لم يعد يستوعب جميع الراغبين، ومع ذلك سيحاول.

في المعرش الذي يقيمه يوفر بعض الخدمات الأخرى للزبائن والجيران من قرى المنطقة، فعلى سبيل المثال، فإن مَن يريد أن يبيع شيئا يضع

«خَبَرَهْ» عند (أبو عبد الله)، وعند زيارتنا لاحظنا بقايا لإعلانات عن بيع أراضٍ مع تلفونات للمراجعة.

البيع «فرْط» أو «على أمه»

مع الوقت تعرف أبو عبد الله على طباع وطبيعة زبائنه من متسوقي الشارع، يقول أنه اعتاد عليهم واعتادوا عليه، وأنه لا يحتاج إلى أن يقف مرحبًا بالزبون، أو داعيًا ومشجعًا إياه على الشراء، فهو يبقى جالسًا في مكانه إلى أن يتقدم الزبون بعد أن يترجّل من سيارته.

إلى جانب زبائن الطريق العام، يبيع أبو عبد الله لسكان القرى القريبة، ويقوم بتزويد بعض الدكاكين الصغيرة فيها ببعض احتياجاتها مما يبيعه، وأثناء زيارتنا له رأيناه في الأوقات التي تخلو من الزبائن يقوم بـ«فَرْط» حبات الحمص، لأن هناك طريقتين للبيع، إما «فَرْط» وإما «على أمه»، أي «بالضُّمة» مع الجذور.

حالة أسرة (أبو عبد الله) وأسر أشقائه الخمسة تمثل نموذجًا لمصير أسر فلاحيّة منتجة، لم تجد في السياسات ما يحميها ويحافظ على عملها، إنهم ينتمون إلى قطاع غاب عن نظر المخطط وصاحب القرار، رغم أنه -أي القطاع- يمارس عمله تحت الشمس، وعلى قارعة الطريق.

السيّاح «الأقل حظاً»..
ما زال لهم نصيب

السياحة أنواع! وهي لا تقتصر على مجرد ما يعرف بالسياحة الخارجية والداخلية، اللتين بدورهما تتفرعان إلى أصناف فرعية أخرى؛ مثل السياحة العلاجية والترفيهية والثقافية.. الخ. فهذه الأصناف والفروع تحتاج إلى حد «أدنى» أو «أعلى» من المقدرة المالية..

الفقراء كعادتهم لا يتوقفون عند الحدود الدنيا والعليا، ويمارسون حياتهم وهم في هذا المجال «يسيحون»، وإن كانوا لا يسمّون ما يقومون به سياحة، فهذه الكلمة ما تزال تحمل عندهم دلالات غير مرغوبة.

هناك إذن صنف خاص من السياحة لـ«الأقل حظـًا»، يجري على هامش الأصناف الرسمية المعترف بها، وسنرى أن السياحة الهامشية تشكل قطاعا متكاملا، فيه سيّاح، وفيه عاملون في السياحة، وفيه «مستثمرون» أيضـًا.

سنرى بعد قليل أن هذا الصنف هو الأصل في السياحة في بلادنا، وقبل أن تقوم في البلد وزارة للسياحة، ومستثمرون فيها، وقطاع سياحي يشهد صعوداً أو هبوطًا.

سنأخذ مثالاً واحداً؛ ففي الطريق إلى البحر الميت، وبعد أن تتجاوز منطقة الفنادق المخصصة للسياحة «العليا»، وشاطئ أمانة عمّان المخصص للسياحة «الوسطى»، ستجد إلى يسارك إشارة متواضعة تقول «مياه زارة»، ولكن المشهد اللافت يشكّله الناس المنتشرون في ساحة جانبية تتصل بشق جبلي تتدفق منه المياه التي تعبر نفقًا باتجاه البحر الميت، حيث يوجد الجزء الثاني من هذا المرفق السياحي الشعبي.

العملية السياحية هنا متكاملة العناصر؛ فهناك سياح جاءوا للاستجمام والترفيه، ومنهم مَن جاء للعلاج إذ تتوفر المياه الساخنة الطبيعية.. ولكن المهم أن ذلك يجري بالمجان، أو بالقليل من الإنفاق لمن يريد على سبيل المزيد من الرفاهية.

هنا يمارَس الطقس السياحي كاملاً، فالاستجمام عائلي أحيانًا، إذ تجد الآباء والأمهات والأطفال والفتيان والفتيات، بل إن بعض الأسر تبيت في الموقع، كي يتمكن أفرادها من أن يكونوا أكثر حرية في سلوكهم، وخاصة بالنسبة لأصحاب الأهداف العلاجية.

طين البحر أيضاً

وكثيراً ما تصادف مجموعات من الشباب وقد غمروا أجسادهم بطين البحر، بعد أن استحمّوا بمياهه المالحة، ثم انتقلوا إلى الجهة المقابلة كي يأخذوا «دوش» تحت الماء الطبيعي غير المالح، تماماً كما يجري في الفنادق الفارهة القريبة. ودائماً، فإن القانون الذي لا يغيب، هو قانون «الثقة بالنفس» وفق صيغة المثل الشعبي: «ما حدا أحسن من حدا».

يحضر الناس إلى الموقع بشتى وسائل النقل، ولكن أكثرها استخداماً «البكبات» الكبيرة، إذ يمكن تحميل أفراد الأسرة في الصندوق الخلفي للسيارة، إضافة إلى الباصات الصغيرة التي تستعمل لغايات نقل البضائع.

دخولية

يتخوف الناس هنا من إشاعات تقول إن هناك نية لتضمين الموقع لأحد المستثمرين، إذ سيكون الدخول إليه بالأجرة، أي أنه قد تفرض عليهم «دخولية»، وعند الناس تجارب سابقة مع مواقع منظّمة مثل: ماعين، أو الموجب، ومواقع أخرى من البلد، وكانت النتيجة حرمان الفقراء من ارتياد هذه المرافق.

يعترف روّاد الموقع أنه تحول إلى مكرهة، ولكنهم يتخوفون من الحل عن طريق «الخصخصة» بالكامل، ويتساءلون ما الذي يمنع من إشراف أي جهة حكومية أو رسمية على نظافة الموقع، مع بقائه موقعاً مفتوحاً بالمجان للناس كما هو حاله منذ القدم؟

دليل سياحي غير مصنف

أبو محمد الذي يعمل في قطاع خدمة السياحة منذ عام 1965، أي منذ أكثر من أربعين عاماً، ودوره أقرب إلى دور الدليل السياحي الشعبي «غير المصنف»، إذ إنه يعرف المنطقة جيداً، ويعرفه السياح بمن فيهم الأجانب الذين كثيراً ما كان يصطحبهم كمجموعات إلى المناطق التي يريدون الوصول إليها، كما يعرّفهم على ساحل البحر، وخاصة على المواقع التي يتواجد فيها «طين البحر» الذي يقصده هؤلاء السياح.

أبو محمد يقوم بمهام متعددة، منها مهام صحية، إذ ينقل المصابين نتيجة وعورة الموقع إلى المركز الصحي القريب، كما يقوم بمهام أمنية، إذ يبلغ عن أي حوادث أو اعتداءات أو سرقات تجري في المكان.

من مستجدات وضع (أبو محمد) أنه أُنشئت استراحة شعبية متواضعة في الموقع، تعود ملكيتها إلى مالك الأرض الذي قام بتضمينها لشخص آخر، ولما كانت الأمور في أوساط الفقراء تجري وفق قاعدة: «الرزق على رب العالمين»، فإن (أبو محمد) عقد اتفاقاً ودياً مع صاحب الاستراحة؛ فبمقابل أن لا يعترض هذا الأخير على استمرار

وجود (أبو محمد) في الموقع، فإنه –أي أبو محمد– يتولى تقديم بعض المساعدة لصاحب الاستراحة، إذ يجلب الخبز والغاز بسيارته، كما أنه توقف عن بيع السلع التي تقدمها الاستراحة، فهو لم يعد يبيع الماء او المشروبات الغازية، ويكتفي ببيع «البوظة» من خلال عربتين يعمل عليهما مع أحد أولاده.

لغايات تسهيل العمل، فقد استأجر أبو محمد بيتاً في قرية «سويمة» المجاورة لغايات المبيت وتأمين العربة والسيارة، وهكذا كما ترون، وكما في المشاريع السياحية الكبرى، يستفيد المجتمع المحلي من نمو القطاع!

في خدمة السياح

قلنا إن القطاع السياحي الشعبي قطاع متكامل، فقبل الوصول إلى منطقة الفنادق، وتحديداً بموازاة قرية «سويمة»، وهي قرية فقيرة تعد الأقرب إلى البحر، يقف على جانب الشارع شاب من أبناء القرية بجانبه عربة لبيع القهوة، وهي بالمناسبة قهوة طيبة (ولا مانع من أن يُعتبر ذلك ترويجاً)، وقد نشرت بالقرب منه فوق حبل عدد من «شورتات السباحة» للبيع، لكي يتمكن مَنْ فاته اصطحاب أحدها معه مِنَ اللحاق بالموسم السياحي.

يَعرِف هذا الشاب أن وضع قريته مع السياحة كان أفضل قبل توسعة الشارع، إذ حُرم أبناء القرية من الاستمرار في إقامة أكشاكهم على الطريق

لأنها «تضر بالمشهد السياحي»، والمحظوظ من شباب القرية مَنْ تمكّن من العثور على فرصة عمل كحارس أو عامل نظافة في المنشآت السياحية.

كوميونة «سويمة»

على مقربة من قرية «سويمة»، ينتشر عدد من الرجال والشباب يقدمون خدمة «ركوب الجمل» لمن يريد من رواد المنطقة والسياح وعشاق المشاهد الفولكلورية. وعند إعداد هذه المادة صادفنا وجود أربعة من هؤلاء الشباب، وقد أخبرونا أن هناك 16 جملاً تقدم الخدمة في هذا الموقع.

يدير الشباب الأربعة عملهم بطريقتهم الخاصة، ولا يؤمنون بالتنافس على طريقة اقتصاد السوق، فالأولوية عندهم للحد الأعلى من «راحة البال»، إلى جانب الحد الأعلى الممكن من الدخل، ولذلك فهم يتقاسمون الأجور التي يحصلون عليها بالتساوي، وذلك خوفاً من الظهور بمظهر المتسابقين لتقديم الخدمة، مما يوقعهم تحت احتمال ابتزاز الزبون لهم.

شكواهم الرئيسية أن «اقتصاديات الجمل» قد اضطربت بسبب الارتفاعات المتكررة في سعر العلف.

فقراء المواقع السياحية:
السياحة مصدر رزق جيد لولا «السياحة»![1]

في كثير من مشاريع تطوير السياحة، لا تؤخذ بالحسبان مصالح أهالي الموقع السياحي وسكانه الأصليين، وخاصة الفقراء منهم، وسيكون مثل هذا الموقف عادياً ومبرراً إلى حد ما، لو أنه يصب في مصلحة القطاع السياحي كواحد من قطاعات النشاط الاقتصادي الرئيسية، لكن ما يحصل في واقع الأمر، أنّ تجاهُل السكان المحليين وخبراتهم في المواقع السياحية التي يقطنون قربها أو فيها لا يخدم القطاع، إن لم يسبب له الضرر. إن صاحب القرار والمخطط يقوم بعمله من مكتبه في العاصمة، ولا يلتفت إلى الخبرة الطويلة التي كوّنها الأهالي في العلاقة مع السياح قبل أن تنشأ وزارة السياحة، أو هيئات تنشيطها.. الخ.

(1) أجريت هذه المتابعة في صيف 2006.

السياح لا يحبون الإسفلت

تكفي الإشارة على سبيل المثال إلى الوضع في أهم موقع سياحي في الأردن وهو «البترا»، إذ اجتهد المخططون والمشرفون وقاموا بتبليط السيق بِـ«مَدّة» إسمنتية، ظناً منهم أن تسهيل المرور عبر السيق أمر يحبه السياح، وسرعان ما اصطدم ذلك الاجتهاد السياحي بالمواصفات الدولية في التعامل مع المواقع السياحية، إضافة إلى أن التبليط والتزفيت لا يندرجان في قائمة رغبات السياح بالنظر إلى كثرة الإسمنت والإسفلت في بلادهم -كما يقول الأهالي من المتعاملين مع السياح-. وبالنتيجة، قامت الجهات نفسها التي «طوّرت» بإزالة مظاهر «التطوير» من خلال إزالة طبقة الإسمنت، وإعادة الوضع إلى سابق عهده، وهي محاولة «غير سياحية» بالمرّة.

يتكرر الأمر في قرية ومنطقة (رم) الشهيرة، إذ تقع القرية الصغيرة التي تحمل الاسم نفسه «رم» بين الجبال الصخرية التي يقصدها السياح، وقد أقام السكان من البدو هذه القرية منذ أكثر من 80 عاماً، عملوا وتعاملوا خلال كل هذه السنوات مع السياح، وأتقنوا خدمتهم وتعلموا لغاتهم، وتعرفوا على الطرق المناسبة لتلبية مطالبهم، وأقاموا لهم مواقع المبيت، ونظّموا لهم الجولات التي يرغبونها.

الآن، وبعد أن أُعلنت المنطقة السياحية تلك كمحمية تابعة لمفوضية العقبة، أقيمت بوابة كبيرة على مسافة تبعد 8 كلم عن القرية، إذ يتعين على السائح الزائر أن يتوقف عندها قبل أن يدخل إلى الموقع، وعليه أن

يدفع لموظفي المفوضية رسوم الدخول، وأجرة السيارة التي ستنقله إلى الداخل، وعند المدخل تصطف عشرات السيارات التي تعود ملكيتها إلى مواطني قرية (رم) وقرية (الديسة) القريبة، وبهذا، فإن المفوضية أخذت تقوم بدور الوسيط بين السائح وبين أصحاب السيارات، بينما كان السائح سابقاً يصل إلى القرية ويستقبله الأهالي الذين كانوا يديرون العمل بشكل مستقل.

محاولات إخلاء

عندما تسلمت المفوضية المسؤولية عن الموقع، حاولت إجبار السكان على إخلاء القرية نهائياً، ولكنهم رفضوا ذلك بإصرار، مما دفع الجهات المسؤولة العليا إلى اتباع أسلوب آخر، تتوقع أنه سيؤدي على المدى البعيد إلى غرض الإخلاء؛ فالقرية الآن تقع ضمن منطقة المحمية، وقد جرى تسوير قطع الأراضي التي أقام عليها الناس مساكنهم المتواضعة، والآن، فإن كل بيت محاط بسور، وجرى دهان جميع الأسوار بلون موحد للجميع، وبسهولة تكتشف أن هذا السور «السياحي» لا يتبع لهذا المنزل البسيط.

يُمنع على السكان البناء الإضافي، ولا يمكن للقرية ككل، ولا للبيوت المنفردة أن تتوسع خارج المنطقة المسوّرة. وهذا يعني أن على مَن يريد من أبناء الأسر الحالية أن يبني بيتاً، أو يتوسع في بنائه القائم، أنْ يخرج من القرية نهائياً.

السكان يقولون: إن السياحة تعتبر مصدر دخل جيد بالنسبة لهم لولا «السياحة»! وهم يقصدون المفوضية التي تشرف على العمل السياحي، وهم على قناعة أن أصحاب القرار السياحي لا يفهمون في السياحة! «فالسياح لا يريدون أن يمشوا فوق الزفت، لأنهم في بلادهم (شبعانين زفتة)، ويحتج بعضهم على الأجرة التي نأخذها منهم لقاء نقلهم فوق الإسفلت لمسافة (8 كم)، -أي تلك المسافة الواقعة بين بوابة المفوضية وقرية رم-، وفي كثير من الأحيان يطلبون منا أن نسير بهم على المنطقة الترابية بجانب الإسفلت، وما أن ننزل بهم إلى التراب حتى يعلو صياحهم ابتهاجاً وسروراً».

الناس هنا خبراء في المنطقة جيداً، بمن فيهم الأولاد الصغار الذين يحفظون أسماء الجبال الصخرية وطرق الوصول إلى قممها، ويحفظون قصصاً كثيرة عن تلك الجبال وأسباب تسميتها.

أما في قرية (الديسة) المجاورة، فلدى السكان مصدر دخل آخر هو التجارة بالبنزين السعودي خاصة، أو المحلي الأردني، فأقرب محطة وقود تقع على بعد أكثر من 20 كلم، ويقوم بعض الأهالي بجلبه سواء كان منتجاً أردنيا أو سعودياً وبيعه بالمفرّق للسائقين.

هناك في (الديسة) عدد من الوافدين المصريين الذين يقومون بالأعمال الخدمية مثل البيع في المحلات، وقد جاء أغلبهم من مناطق بدوية مصرية، أو من الصعيد، وقد علموا مسبقاً أن هذه المنطقة تشبه

مناطقهم في مصر، وأن الناس يشبهونهم، وهم يرون أنهم كانوا موفّقين في اختيارهم لهذا المكان.

تمييز بين الضيف والسائح

يميز الناس في المواقع السياحية تلك بين السائح الأجنبي والمحلي مِن حيث التعامل وأسعار الخدمة، ففي الموقعين اللّذين توقفت فيهما، لم يقبل صاحب المطعم أن يأخذ مني ثمن الشاي الذي طلبته، باعتبار أنني من أبناء البلد، وأنني ضيف عليه.

أقام الناس في منطقة البترا بعض الاستراحات التي تقدم المشروبات الباردة والساخنة، وإلى جانبها توجد بعض بيوت الشعر التي تعرض القطع الأثرية الصغيرة، أو التذكارات، وقطع المشغولات اليدوية للبيع، وعندما توقفت إحدى الفتيات الأردنيات أمام إحدى المعروضات، ألحت صاحبة المحل أن تقدمها كهدية. وهناك عاملون بالمياومة من أبناء القرية لا يتجاوز راتب الواحد منه 120 دينارا، يعملون في الحراسة ليلاً ونهاراً وفق نظام المناوبات.

يعيش الناس مستوى جيد من الأمان في المنطقة، فعلى مدخل المنطقة التي تُوصِل إلى ما يسمى «البيضا» أو «البترا الصغيرة»، غادر أصحاب الخيم (المتاجر)، أي محلات التحف والمشغولات اليدوية وتركوا خيمهم مفتوحة، حتى يتمكن من يريد أن يدخل إليها أو يخرج منها، وعندما استفسرنا قيل لنا أن أصحابها ذهبوا إلى بيوتهم وهم مطمئنون على بضائعهم.

الفقراء يضحكون

بلدة «المزار».. النكتة نحو الداخل والخارج[1]

في أغلب مناطق الأردن، ولكن في الشمال خاصة، وبمجرد أن يُذكر اسم بلدة «المزار»، أو يمر الحديث على ذكر أحد أبنائها، فإن ذهن المتحدثين يذهب إلى صفات مثل سرعة البديهة والذكاء، وحضور النكتة والكلام المِطْواع. وإذا كنت في حضرة «مَزاري» فعليك أن تنتبه جيداً إلى كلامك كي لا تقع في أي محظور، فتجعل من نفسك ضحية لخفة دمه، وهو ما قد يعني احتمال أن تُسَجّل عليك نكتة تصاحبك طوال العمر.

إلى الجنوب الغربي من مدينة إربد، وعلى تلة تشرف على بلاد الشام كلها؛ سوريا وفلسطين وشمال الأردن، تقوم بلدة المزار. إن أفق النظر

(1) أجريت هذه المتابعة في شتاء 2012.

والخيال والتفكير مفتوح أمام السكان، فهم على مدار الوقت يشعرون أن الكُلّ مكشوف أمامهم، إنهم يشرفون وينظرون من موقع أعلى مكانياً، فلماذا لا يتعزز ذلك بتحقيق الموقع نفسه ثقافياً، لعل ذلك الوضع هو ما شجعهم أنْ لا يترددوا عن النقد والتهكم.

إن أهل المزار يمارسون طباعهم تلك داخل بلدتهم وخارجها، لقد اعتادوا على تحمّل بعضهم البعض، وتلك من الصفات الشهيرة لخفيفي الظل الحقيقيين، إنهم بالفعل أصحاب نكتة وصنّاع طرفة، ويحتفظون لمحترفي التنكيت والإضحاك بموقع محترم اجتماعياً، كل ما هنالك أن مثل هؤلاء يتميزون في أن الكلام «طايْعلهم» أكثر من غيرهم.

حواء تنزل آدم من الحافلة

بمجرد أن صافحت محدثي السيّد (أبو محمد) في دكانه الصغير، وذكرت له موضوع البحث والتقصي الذي أنوي الكتابة عنه، رحّب بي، وبعد دقائق وجدنا أنفسنا في حوار لطيف مليء بالحكايات الظريفة، وبسهولة بالغة انضم إلينا ضيفان آخران وقدّما مساهماتهما.

إن براعتهم تكمن أساساً في «نكتة الموقف»، ولذلك، فإن أشهر تلك النكات تتحول إلى حكايات تتناقلها الأجيال، وقد تتحول أيضاً إلى ما يشبه الحِكمة، ومن ذلك أن أحد محترفي النكات الأحياء (عند إجراء المقابلة)، كان ذات يوم يركب في إحدى الحافلات، ويجلس على كرسي مستقل، وأثناء السير توقفت الحافلة في الطريق لتحميل إحدى

السيدات، ولما كانت الحافلة ممتلئة بالركاب، فقد نظر السائق إلى ذلك المزاري راجياً منه التفضل بإجلاس السيدة مكانه، على أن يجلس إلى جانب السائق، أي بلا كرسي.

وافق المزاري كرماً منه، ولكن السائق تلقى بعدها بقليل إشارة أن في الطريق دورية لشرطة السير، فتوقف عن السير والتفت إلى الركاب طالباً من «الزيادة» أن ينزلوا من الحافلة. فقال المزاري: لعلك تقصدني بالكلام؟ فقال السائق: أنا أقصد «الزيادة» وبما أنك الوحيد «الزيادة» فأنت المقصود.

فنهض المزاري وهو يقول: إذا كانت حواء أنزلت آدم من الجنة، فلماذا لا تُنزله من الباص؟ أمام هذه الإجابة أقسم السائق على المزاري أن يبقى راكباً، وعند وصوله إلى دورية الشرطة التي همّ رئيسها بمخالفة السائق، روى له الأخير الحوار الذي جرى، وهو ما استلطفه أفراد الشرطة وسمحوا للحافلة بالسير من دون مخالفة.

بعد هذه الحكاية صار الناس يقولون في حالات مشابهة: «مثل ما قال فلان» ويروون ما حصل، وبهذا تحول الموقف ككل إلى ما يشبه الحكمة.

إن النكتة أصبحت طابعاً عاماً للناس في المزار، وهم يلجأون إلى شتى أشكال «المُماحكة» الودّية، فتُنتَج النكتة في السياق، ومنه ما حصل عندما شوهد أحد الأشخاص يفرك نظارته وهو يضعها على عينيه، فأراد

آخر استفزازه بقوله: إن الواحد إذا كانت عينه تَرْعاه (أي تحكه) يخلع نظارته ويحك العين من تحت النظارة، فرد المزاري على الفور: إنك مخطئ، فهل إذا كانت مؤخرتك ترعاك ستخلع بنطلونك؟

وفي حكاية أخرى أن دائرة الأحوال المدنية اقترفت خطأً طباعياً في البطاقة الشخصية لأحد «المزاريين»، إذ جعلت عمره ثلاث سنوات، بينما هو في السبعين من العمر، فما كان منه إلا أن عاد إلى موظفي الدائرة يسألهم: أين رضاعتي يا إخوان، لقد نسيتها عندكم؟

لقد اختار هذا الرجل أن لا يتبع الأسلوب الاعتيادي أن يراجع باعتبار أن ما جرى مجرد خطأ طباعي، وبدلاً من ذلك اختار هذا الأسلوب الظريف، وبفضل ذلك تحوّل الموقف إلى حكاية تروى. وعلى العموم، فإن النكات والحكايا الظريفة تشكل جانباً رئيسياً من محتوى جلسات الناس هناك في مضافاتهم وجلساتهم المتعددة.

يقول محدثنا: إن الناس في المزار عموماً يتميزون بالابتسامة وطلاقة اللسان، ويروي صاحبنا أن سيدة في إحدى القرى كانت برفقة زوجها وهما يحاولان اللحاق بالحافلة، وكان الزوج يحث زوجته على الإسراع في المشي، ويقول لها: أسرعي ما بك؟ أم أنك «شايْفيتلك مزاري»؟

لغالبية الرجال في البلدة ألقاب يُعْرَفون بها، وهي حال القرى التي تسكنها عشيرة واحدة، أو عدد قليل من العشائر الكبيرة، إذ تكون هناك

حاجة للقب خاص للتعريف، وبعض هذه الألقاب تكون مقبولة أو محببة، وتصبح جزءاً معلناً من الاسم، وتعد عملية إطلاق الألقاب ونشرها جانبا من روح التهكم في المزار.

بخاطرك يا لحم

من الحكايا ما بقي في إطار البلدة نفسها، ومنها ما خرج وأصبح جزءاً من الثقافة الشفهية لمنطقة الشمال على العموم، وفي بعض الحالات تجاوزها، ومن أبرز تلك القصص قصة تعود إلى عدة عقود مضت. وهي أن مزاريا كان يحب أكل اللحوم كثيراً، وقد اعتاد أن يشتري اللحم بسعر منخفض مناسب، وذات يوم أخذ معه قروشه إلى اللحام في إربد وسأل عن سعر رأس عِجل كان معلقاً أمامه، فأجابه اللحام: إنه بدينارين، بينما اعتاد أن يشتريه بقروش قليلة. حينها أخرج المزاري القروش التي في جيبه وأعطاها للّحام وقال له: أرجو أن تسمح لي أن أقبل رأس العجل وأودّعه، ففعل ثم انطلق يصيح في السوق: «بْخاطرك يا لحم.. بخاطرك يا لحم»، وقد أصبحت تلك العبارة شائعة، وصارت تُروى في كل المنطقة، ويستخدمها الناس في حالات شبيهة.

قد تكون النكتة عادية، وقد تكون قاسية، فذات يوم حملوا رجلاً مريضاً ومددوه فوق بطانية من شدة المرض، وفيما هم ينقلونه إلى المستشفى اقترب منه أحد المارة وسأله: شْلونك يا حجي؟ فرد عليه فوراً: فوق الريح!

وفي حادثة أخرى، عاد أحدهم إلى المزار وقد اشترى أحشاء خروف (كروش ومصارين) وضعها في كيس، فسأله أحدهم متهكماً: شو.. الظاهر إنك عازم كلاب اليوم؟، فردّ عليه على الفور: آه والله، ما وصلتك بطاقة الدعوة؟

ومن النكات ما هو موجّه نحو الخارج، وخاصة في القرى المحيطة التي اعتاد أهلها على محاولة تجنب الوقوع في مطب أمام أهل المزار، فذات يوم، وفي لقاء رسمي قدّم فيه أهل البلدة مطالبهم، قيل لهم إن عليهم أن يتوجهوا إلى أحد المسؤولين الكبار، وهو من قرية أخرى في محافظة إربد، وهنا قال أحد المزاريين الحاضرين: إن أياً من أبناء تلك القرية (أي قرية المسؤول) لن يفيدنا، بدليل أن أحدهم كان في يوم من الأيام يقود حماراً، فصادفه مزاري بحوزته كيس طحين، فطلب (المزاري) من صاحب الحمار تحميل الكيس فوق الحمار، لكن ابن تلك القرية رفض وقال: إن الحمار جديد وعمره ست سنوات وقد اشتراه للتو، وقال: أما أنا فعمري 32 سنة وسأحمل كيسك على ظهري.

غرامة على الضحك

أما أشهر القصص فيعود تاريخها إلى أكثر من مئة عام كما يقولون، وتتلخص في أن ساكني إحدى القرى المجاورة كانوا يضطرون أثناء العودة من حقولهم ومزارعهم للمرور من بلدة المزار، وذات يوم مرض أحد الحمير لديهم وهم في الحقل، وكان عليهم أن يحملوه في طريق

العودة، ولكن كيف يحملونه ويمرون أمام المزارية؟ إنهم لن ينجوا من التعليقات، وهنا اقترح أحدهم أن يحملوا الحمار فوق لوح خشبي ويغطوه باعتباره ميتاً في طريقه للدفن، فذلك سيمنع التعليق.

ولكن أهل المزار بمجرد أن رأوا المشهد ولاحظوا أن حاملي الميت لا يهلّلون (أي لا يرددون عبارة: لا إله إلا الله) كما هي العادة، دققوا في المشهد واكتشفوا أمر الحمار المريض، فتقدموا للمساعدة في حمل «الميت»، وصاروا يبالغون في الحزن والبكاء والندب بقولهم: «أسمر يا حبيبي، مصارينك تلفون وذيلك سوط أحمد رمزي».

بعد ذلك صار الناس في المزار يستخدمون عبارة: «أسمر يا حبيبي» للتهكم على سكان تلك القرية الذين تقدموا بشكوى إلى أعلى مسؤول إداري، فاستدعى الأخير الطرفين، وطلب من أهل المزار التوقف عن ترديد عبارة «أسمر يا حبيبي» نهائياً، وأعلن أن من يتلفظ بها سيدفع غرامة قيمتها خمس ليرات.

وهنا قام أحد الحضور من أهل المزار، وأخرج ما في جيبه من ليرات، وإذا بها 22 ليرة ووضعها أمام الحاكم الإداري، وكرر عبارة «أسمر يا حبيبي» أربع مرات، وعندما وصل إلى آخر ليرتين اكتفى بقول: «أسمر»، وبهذه الطريقة أُفرغت الاتفاقية من مضمونها فوراً.

إن الميل للتنكيت والضحك تقلّص كثيراً مقارنة بالحال أيام الأجيال السابقة، غير أن الصفة العامة تلك ما تزال معروفة وممارَسَة إلى درجة كبيرة هناك، لقد أكد محدثونا أن الناس كانوا أحياناً يتشاجرون، ولكنهم

عندما يلتقون في اليوم التالي، يغرقون في تهكم شديد من أنفسهم، كأن يحمل أحدهم الحجر الذي قُذِف به ويقول لقاذفه: شايف؟ لو أصابني حجرك هذا لَكَسرَ رأسي!

الفصل الثالث

الفقراء يحتجون

كان أحد الظرفاء قد اعتمد «الدجاجة» كوحدة نقد يقيّم بها السلع والأشياء ، إذ يقوم بتحويل أي مبلغ من النقود إلى ما يعادله من دجاج ؛ فإذا قُلتَ له مثلاً ، أنك اشتريت قميصاً بعشرة دنانير ، فإنه بسرعة يجري عملية حسابية لمعرفة كم تُساوي من الدجاج ، وبناءً على النتيجة يقرر إنْ كان القميص غالياً أم لا ، بل إنه كان يقيس الدخول والرواتب والزيادات وأي نقود أخرى بالدجاج.

من المرجح أنه يعاني مؤخراً من انخفاض القيمة الشرائية للدجاجة!

الجهات المعنية لم تعد تعنى

فقراء القطاع العام يتحركون[1]

يمكن بكل سهولة اعتبار سنة 2006 توقيتاً لبروز ظاهرة «فقراء القطاع العام»، وهو القطاع الذي يضم موظفي الدولة من المواقع الدنيا، وهؤلاء يشكلون جسماً كبيراً له تعقيداته الكثيرة، وله أصنافه ومشاكله وقضاياه وهمومه.

يكمن السبب في التبلور المتسارع لهذه الظاهرة في أن هذا القطاع هو الأكثر تأثراً بارتفعات الأسعار، وازدياد تكلفة المعيشة. وبالنسبة للمنتسبين إليه، فإن عبارة شهيرة ومجردة مثل «تآكل القيمة الشرائية» تتخذ عندهم معاني واضحة ومباشرة ويومية، فهم أصلاً يحسبون الراتب على أساس كم يشتري؟ وما هي السلع التي يستطيعون شراءها به؟

(1) أجريت هذه المتابعة في صيف 2007.

ويحسبون زيادات الرواتب والعلاوات بالطريقة نفسها؛ فالزيادة عندهم هي عدد من رَبْطات الخبز، أو عدد من كيلوات البندورة أو الدجاج أو ما شابه.

علاوة نفسية

يتكون فقراء القطاع بالأساس من مجموعتين: موظفي الفئة الرابعة وعددهم حوالي 40 ألف موظف، وعمال المياومة في مختف الوزارات وعددهم حوالي 13 ألف عامل. (الأرقام تخص عام 2007 زمن إعداد هذه المتابعة).

في سياق عملية إعادة هيكلة القطاع العام، وتصميم نظام جديد للخدمة المدنية، جرى إلغاء مسمى الفئة الرابعة، وحُوِّلوا إلى «الفئة الثالثة»، فيما انتقل أصحاب هذه الفئة إلى الفئة الثانية، وفي الأثناء جرى حديث موسع عن تعديل نظام الرواتب، وعن زيادة إجمالية تصل من 11– 54 ديناراً بحسب درجة الموظف.

لكن التطبيق الفعلي للتغييرات فاجأ موظفي الفئة الرابعة الذين بالطبع ينظرون إلى التغييرات من زاوية أثرها المحتمل على رواتبهم، ولكن هذه الرواتب ارتفعت بأرقام متواضعة جداً، وبعضهم أصبح راتبه بعد الزيادة «أقل»! مما كان قبلها، كما جاء في بعض المتابعات الصحفية، لأن طريقة الحساب و«المخالصات» بين العلاوات، جعلت الرواتب لا تتأثر بالشكل الموعود.

وبالنتيجة، فإن العلاوة الفعلية الوحيدة التي حصل عليها موظفو الفئة الرابعة هي علاوة نفسية تتمثل بترفيعهم إلى الفئة الثالثة.

مياومة المياه

بعد تجربة زملائهم عمال المياومة في وزارة الزراعة، تحرك عمال المياومة في وزارة المياه ودوائرها، والهدف هو نفسه في الحالتين، وربما يشترك به جميع المنتسبين لهذه الفئة التي تشكل أدنى الهرم الوظيفي في القطاع العام، وهو التثبيت، وهم يسمونه «القَطْع»، أي التحويل إلى نظام الراتب المقطوع.

المكان الذي اختاروه لتحركهم هو مجلس النواب، وهو الموقع الذي صار يُعتمد للقيام بكثير من التحركات الاحتجاجية، حتى تلك التي لا علاقة مباشرة للنواب ولمجلسهم بها، وهو أمر يستحق النقاش، ولكن ربما في سياق آخر.

كما هي الحال مع عمال الزراعة، فإن المياومة عند كثيرين من عمال وزارة المياه، تكاد تستنزف كل أيام العمر العملي للواحد منهم، فبعضهم أمضى حوالي عشرين عاماً كعامل مياومة!

يقوم عامل المياومة بالعمل ذاته الذي يقوم به زملاؤه الآخرون، بل إنه عرضة للقيام بأي أعمال أخرى يجري تكليفه بها بحجة أنه عامل مياومة، ولا يقوم بعمل معين يتخصص به.

يطوّر هؤلاء العمال تجربتهم النقابية الخاصة بأنفسهم، معتمدين بالدرجة الأولى على حسهم وعمق معاناتهم، وهو ما يوفر لهم إمكانية الحركة بالاتجاه الصحيح في غالب الأحيان.

بالنسبة لهؤلاء العمال، فإن المعاناة تدخل إلى كافة التفاصيل؛ فتقاعد عامل المياومة مهما كانت خدمته لن يتجاوز 110 دنانير، وهم يطمحون إلى تقاعد «المقطوع» وهو حوالي 200 ديناراً، ويقولون إن الإجازة المرضية للمياومة تعني حسم نصف الأجر، وهو ما لا يتكرر ما باقي فئات الموظفين. ولكن أطرف أشكال المعاناة والتمييز التي يشعرون بها، هي ما عبر عنه أحدهم عندما أوضح أنه لغاية الآن حاول أن يخطب (فتاة) ثلاث مرات، وفي كل مرة يسأله أهل العروس إن كان يعمل بالمياومة أم بالمقطوع، وعندما يعلمون أنه «مياومة»، يعتذرون له!

بالنسبة لهم، تأخذ كل الإجراءات والوعود معاني حقيقية مباشرة وبسيطة، بقدر ما هي مؤلمة أحيانـًا، فعندما أُبلِغوا أن قراراً سيتخذ بزيادتهم مبلغ 6 دنانير، سرعان ما حسبوها خلال لحظة واحدة، وقالوا هازئين: «يعني 17 قرش باليوم»، وهذا الطريقة من الحساب التي أجريت بسرعة استثنائية، أخذت بالاعتبار الحسومات التي ستجري على هذه الدنانير الستة.

محاولة تنسيق

عمال المياومة في وزارة المياه موزعون على عشرات مواقع العمل في المدن المتعددة، ولهذا فهم تعرفوا على بعضهم بعضـًا في موقع

الاعتصام، وكان لا بد من تشكيل وفد، ولذلك استُنِد إلى التمثيل الجغرافي للحضور، وكان المطلب هو التثبيت براتب مقطوع.

بعد زمن من العمل المنفرد، أخذ عمال المياومة من الوزارات المتعددة ينسقون نشاطهم مع بعضهم البعض، وقد أقاموا في مطلع 2007 ولأول مرة اعتصاما مشتركًا ضم بصورة رئيسية عمال وزارات الزراعة والمياه والأشغال العامة.

اعتصامات الفقراء

يريدون حقوقهم لا توصيل «رسالتهم»[1]

خاطب نائب وصل إلى المعتصمين من عمال المياومة أمام مجلس النواب بقوله: «رسالتكم وصلت، وانتظرونا، سنتابع الموضوع»، وقد تكرر هذا الكلام من قبل باقي المسؤولين الذين حضروا للمكان، وحتى من قبل بعض رجال الأمن.

لكن هؤلاء العمال كانوا يتفاجأون ببساطة لأنه ليست لديهم «رسالة»! إنهم يطالبون بحقوق يرونها بسيطة، ويعتقدون أنهم سيتلقون حلاً مباشراً لها، فهم اعتادوا على المسؤول القوي القادر على كل شيء، فهو يفصلهم مِن عملهم بسرعة، ويحسم من رواتبهم، ويعينهم وينقلهم من مواقع عملهم، فلماذا لا يستطيع أن يقرر الآن «قَطْعَهم»، أي تحويلهم إلى مقطوع؟ هم على الأقل يريدون موعداً محدداً، ولا يرون أي داعٍ لدراسة أي أمر، فالأمور كلها

(1) أجريت هذه المتابعة في صيف 2007.

واضحة، وسبق أن أُبلِغوا عدة مرات أنها قيد الدراسة، ثم أُبلغوا أنها دُرست، وبعد ذلك لا داعٍ لمزيد من الدراسة.

الأمور عند العمال بهذه البساطة تماماً، وذات مرة حضر أحد النواب إلى اعتصام عمال المياومة في وزارة المياه، وقال لهم بعد اتصال مع وزير المياه تبين لهم فيما بعد أنه وهمي، إنه قد حل المشكلة، فهتفوا باسمه عالياً، لا سيما وأنهم سمعوه يقول للوزير كلاما «بلدياً يفش الغل» -وفق رأيهم- ولكن سرعان ما كشف عن حقيقة موقفه عندما طالبهم بالعودة إلى بيوتهم وأن الأمر قيد المتابعة.

جرت العادة أن تكون الاعتصامات للتعبير عن موقف، أي أنها بالدرجة الأولى تكون لغايات إعلامية، أو للضغط على جهة ما، فيكون «توصيل الرسالة» من قِبَل «حَمَلَة الرسالة» هو الهدف الرئيسي، وكثيراً ما يحرص المشاركون على التأكيد أنهم لا يطالبون بشيء لأنفسهم، وإنما يريدون إيصال رسالتهم، أما اعتصامات هؤلاء العمال فهي مختلفة، فليس لديهم ترف حمل الرسائل، ولا يهمهم أن تصل أو لا تصل، إنهم يطالبون بقوت أطفالهم، وبالحد الأدنى من العيش الكريم.

يعتصمون وحدهم

هناك غياب مستغرب لجميع الجهات التي تنظر إلى عمال المياومة باعتبارهم «خارج المقرر»؛ فالنقابات بما فيها العمّالية، ترى أن مهمتها تقتصر على التعامل مع العمال المنظمين، وفي القطاع الخاص تحديداً،

وأن باقي العمال ليسوا ضمن «الاختصاص»، والأحزاب من جهتها لا يبدو أنها ترى أي صلة لها بمثل هذه الأمور الثانوية! لا سيما وأنها مشغولة بقوانين حرية العمل الجماهيري!

هناك حضور إعلامي جيد نسبياً؛ فالصحافة المحلية تتابع بشكل معقول، كما تحضر إلى الموقع القنوات التلفزيونية وتلتقط الصور وتجري مقابلات مع العمال، وهذه المتابعة تحظى بشكر العمال وامتنانهم، فهم يعتبرون الأمر وقوفاً إلى جانبهم، ويعتبرون الصحفي «صاحب أفضال» عليهم، وقد شكرونا لأننا نتحمل معهم حرارة الشمس، وهم بصعوبة يقتنعون أن الصحفي الذي يحضر إنما يقوم بعمله الذي يتلقى عليه راتبه، وأن هذه المتابعات وغيرها هي بالتالي مصدر رزقه، وأن مهمة الصحافة أن تتابع الأحداث، وللأسف أن بعض الصحفيين يتمادون فيطلب بعضهم أن يقوم مصدر المعلومة (العمال) بإيصالها إليه، ويعتب على مصدر المعلومة لأنه لم يخصه بها، أو لأنه أوصلها لغيره! ويحصل أحيانا أن «يعاقَب» العمال بحجب نشر أخبارهم بسبب ذلك، وللأسف الأشد، أن هناك بعض الصحفيين يتلقون مقابلاً مالياً لمتابعاتهم كتعويض عن «تعبهم»[1].

(1) ذات مرة، وبعد أن أنهيت مقابلاتي مع عدد من عمال المياومة، انفرد بي أحدهم وعرض عليّ مبلغاً مالياً وهو يعتذر عن قلته، وقد احتجتُ إلى جهد لكي أقنعه أنني

عجائب صحفية

لهذا تجد العمال يتجمهرون حول الصحفي، ويلتزمون بمتطلبات الصحفيين لـ«توجيه الاعتصام» بما يتناسب مع الصورة، وبدل أن يبحث المصور عن الصورة بمهارته كما يفعل في المناسبات الأخرى، تجده يطلب من العمال أن يصطفوا بما يتناسب مع صورة مناسبة له مهنياً.

يتحرك جسم المعتصمين كلما وَرَدَ خبر عن قدوم صحفي أو صحفية إلى الموقع، وفي اعتصام لعمال المياه ذات يوم، اصطدموا مع مندوب إحدى القنوات الفضائية الذي طلب منهم أن تكون تصريحاتهم بطريقة معينة، وأن يطرحوا مطالبهم بطريقة تناسب التقرير الذي يفكر في إعداده. إن الأمور هنا تبدو مقلوبة إلى درجة كبيرة، فبدل أن يطوّع الصحفي أساليبه مع الميدان الذي يعمل فيه، تجده يحاول الدفع بالعمال كي ينسجموا مع متطلباته. وهذا الأمر لا يحصل إلا مع اعتصامات الفقراء هذه، فقد اعتادت الصحافة والقنوات الفضائية أن تتعامل مع «محترفي» الاعتصامات والتظاهرات، وما يلزمها من تصريحات صحفية تجري من وضعية الوقوف أو المسير بحسب الحالة، وبحسب «اللوك السياسي» المطلوب.

أقوم بعملي، وأنني أتلقى أجري من المؤسسة التي أعمل بها، وعند انتهاء النقاش أبلغني أن أحدهم أخذ منهم ذات يوم «بدل بنزين».

هناك بعض التعالي أحيانا في التعامل مع اعتصامات الفقراء، ففي أحدها، حصل أن حضرت إحدى النائبات بسيارتها، وكان المنظر مؤلماً عندما تجمع العمال حولها وراحوا يشرحون لها قضيتهم، فيما هي خلف مقود سيارتها ولم تترجل منها.

التعامل النموذجي الذي يشيد به العمال هو تعامل جهاز الأمن العام معهم، فلغاية الآن لم تحصل أي مظاهر تُزعج العمال الذين من جهتهم يلتزمون تماماً بتعليمات الأمن من حيث الموقع الذي يتخذونه لتجمعهم، ويعتبرون رجال الأمن أكثر إحساسا بهم من باقي الجهات التي تحضر إلى الموقع. وحتى عندما تحصل مطالبة بإنهاء الاعتصام، يجري الأمر بدرجة من التعامل الودي.

إن تحرك هؤلاء الفقراء ليس له أي غاية يمكن أن يثار حولها شك، أو أن تخلق استفزازاً لأحد، وتجدهم أحيانا يشعرون ببعض الارتباك نتيجة عدم الخبرة، فقسم منهم جاء من أماكن نائية، وبعضهم لم يسبق له أن زار عمّان منذ سنوات طويلة، ويكاد لا يعرف شيئا عن المكان الذي يتواجد فيه.

ما قبل السياسة

إن العمال لا ينظرون للسلطة كخصم سياسي، وهم لا يتوقفون عن التأكيد أنه لا شأن لهم بأمور السياسة، ولا يعتبرون وجود الأمن موجهاً ضدهم، ولا تُتبادل أيّ نظرات أو عبارات مستفزة، ولا يشوب المشهد

أي توتر من هذه الناحية، وهذا ما تكرر في باقي الاعتصامات الشعبية الخاصة بالمطالب «الفئوية»، مثل اعتصام عمال المصفاة والبوتاس في عام 2006.

في هذه الاعتصامات، تُغيّر الشعارات بحسب الوضع، فذات يوم، وعندما صاح أحد العمال أنه من الأفضل أن لا يشاركوا في انتخاب النواب إذا لم يحققوا لهم مطالبهم، أعجب ذلك الأمر باقي العمال، وراحوا يصيحون أنهم سيقاطعون الانتخابات، وهو ما جعل صاحب الشعار الأصلي يقوم فوراً بتطوير شعاره قائلاً: لو يتفق الجميع على أن لا ينتخبوا، فبالتأكيد لن ينجح أحد في المجلس! وقد التقطت إحدى الصحف الأمر، وجعلته في اليوم التالي عنواناً لتغطيها: «13 ألف عامل يهددون بمقاطعة الانتخابات النيابية».

تحدث أغلب مجريات اعتصامات الفقراء بمنتهى البساطة، والارتجال أحياناً، ولا يحركهم سوى إحساسهم بقضيتهم، فقد يقررون الانتقال إلى موقع جديد لإقامة اعتصامهم، فقد تحركوا ذات مرة من أمام مجلس النواب إلى رئاسة الوزراء بقرار سريع، ولكنهم سرعان ما استجابوا لطلب أجهزة الأمن أن لا يكون تحركهم سيراً على الأقدام، فركبوا الباصات التي قدموا بها.

بالطبع هم، وبالتدريج، يطوّرون تجربتهم في التحرك بأنفسهم، وقد تجاوزوا حاجز التردد عن مقابلة المسؤولين كالوزراء، وخاصة بعد أن

قابل ممثلوهم رئيس الوزراء أكثر من مرة، واعتبروا ما وعدهم به حداً أدنى لمطالبهم، وهم ما يزالون يقولون إنه وعدهم! وبالفعل، فقد نشرت الصحف عن وعد رئيس الوزراء ذاك، وهو الوعد المعزز بشهادة وزير زراعته، ويستغرب العمال أن لا يوفي مسؤول كبير بوعده!

عمال المياومة بين خط الفقر وخط «القهر»
فت الشّبْعان للجيعان فَتٍّ بَطي! [1]

نحن هنا أمام فئة خاصة من الأردنيين..

هم فقراء، ولكن تعريفات الفقر لا تشملهم. هم عاملون، ولكن شروط العمل وقوانينه لا تستوعبهم، وهم موظفون حكوميون لكن الحكومة لا تعترف بهم بالطريقة التي تعترف بها بباقي موظفيها، وعندما يكون الحديث عن الترهل فهم المثال الذي يستحضره المتحدثون، ولكن عندما يأتي أوان العمل الشاق فهم أول من يُستَدعون.

والأطرف، أنه وفيما يطالب العمال الآخرون برفع الحد الأدنى للأجور، فإن هؤلاء يطالبون برفع الحد «الأعلى» لهذه الإجور، لأن الحد الأدنى عادة ما يكون هو ذاته الحد الأعلى!

---

(1) أجريت هذه المتابعة في شباط 2007.

إنهم فئة عمال «المياومة» في وزارات الحكومة، ولكنها، كما سنرى، «مياومة» قد تمتد لتشمل كل أيام العمر.

لم يلتفت إليهم أحد إلا عندما بدأوا تحركهم الجماعي، الذي كما سنلاحظ له مواصفات خاصة توصلوا إليها بتجربتهم الذاتية التي يطورونها يوماً بعد يوم، وقبل ذلك، كان يتعين على الواحد منهم أن يمضي سنوات عمله وهو يبحث عن حل فردي عبر الواسطات التي سنرى أنها في حالتهم تتخذ أيضاً شكلاً خاصاً، وتكاد تندرج في سياق ما يعرف بـ«شر البلية» الذي قد يضحِك.

الحالة التي ستكون ميداناً للمتابعات الواردة هنا هي منطقة مأدبا، وبالذات مجموعة العمال الزراعيين فيها، ولكن الظروف والخصائص تتكرر وتتشابه في المواقع كلها.

في مأدبا

يوجد في محافظة مأدبا 250 عامل مياومة زراعي يتوزعون على عدة مراكز عمل هي: مديرية زراعة مأدبا، ومركز زراعي لِب، ومديرية زراعة ذيبان، ومحطة الواله الزراعية، ومشتل الواله الحرجي، ومشتل الواله الزراعي، ومشروع الموجب، ومشروع الفنادق التابع لوزارة الزراعة الذي يحمل اسم «حمرة ماعين».

إن العاملين هـؤلاء هـم مـن أصـول فلاحيـة، تعمـل أسـرهم أصـلاً في الزراعة، فهي مهنة آبائهم وأجدادهم، وبالتالي فقد كان من السهل عليهم التواصل مع هذه المهنة التي يعرفون تفاصيلها، ويعرفـون المكـان الـذي يمارسونها به، ويألفونه جيداً.

منـذ منتصـف الثمانينـات، وبسـبب الأوضـاع الاقتصـادية العامـة، وبسبب رفع الدعم المتواصل عن الأعلاف، وبالتـالي ارتفـاع أسـعارها، باع أغلب السكان «حلالهم»، أي مواشيهم وأرضـهم، وتركـوا الزراعـة، وسرعان ما وجد قسم منهم ومن أبنائهم طريقه إلى العمل بالأجرة لـدى وزارة الزراعة.

يضاف لذلك أن بعض مشاريع المياه، مثـل سـحب المـاء مـن منطقـة «الهيـدان» إلـى العاصـمة، حرمـت النـاس مـن ينـابيع الميـاه التـي كـانوا يعتمـدون عليهـا في ري محاصـيلهم، ولـوحظ أنـه عنـدما أُنشـيء «سـد الواله»، عاد بعض المزارعين، لكن ما كان أُفسد قد أفسد وانتهى أمره.

بعيـدا عـن المواقـع الإداريـة، زرنـا أحـد المواقـع الرئيسـية للعمالـة «اليومية» وهو مشتل الواله...

في المشتل

إلى الجنوب من مأدبـا، وعلـى مسـافة حـوالي 25 كـم منهـا، وفي قعـر «وادي الواله» تمت إقامة مشـتل الوالـه منـذ عـام 1962، وعنـدما وصـلنا

كان الدوام على وشك الانتهاء، لأن يوم العمل عندهم يبدأ في السادسة صباحا وحتى الثانية والنصف بعد الظهر، مع وجود نصف ساعة استراحة غداء.

كان العمال قد انتهوا للتو من يوم عمل اعتيادي في مثل هذا الوقت من السنة، إذ ينقسم العمل إلى عدّة مراحل؛ يقوم كل فريق منهم بمرحلة خاصة به: غربلة التراب، ثم تعبئة العبوات البلاستكية به، ثم الغراس، وأخيراً السقاية. وقد نظّم العاملون الأمر فيما بينهم جيداً، وبما يتناسب مع إمكانات كل منهم؛ فأحدهم وهو عامل يعاني من إعاقة كاملة في يده اليمنى، كُلِّف بسقاية الأشتال، وهو عامل مياومة منذ 27 عاما.

وبعكس ما يشاع عادة من أن عمال المياومة لا عمل حقيقيا لديهم، فقد بدا واضحا أنهم على رأس علمهم، ولم يتمكنوا من المغادرة إلا عندما انتهى دوامهم، والأمر يخضع للمراقبة والمحاسبة، ومع هذا، فإن إحدى السيارات قدمت متأخرة لتحميل الأشتال، فاضطروا للعودة للعمل حتى بعد انتهاء الدوام.

يتحمل العمال نفقات التنقل من قراهم للمشتل، ونفقات ملابس العمل، كما يأكلون على نفقتهم الخاصة، وهناك ما يشبه «الهنجر» مفتوح الجوانب يمكنهم أن يرتاحوا فيه أثناء الطعام، أو أثناء المطر. وعلى بابه يُعلَّق كيس به محتويات «المطبخ»، من مقلى وإبريق شاي

وغيرهـا، وجميعهـا أدوات مهترئـة تمامـًا، وهنـاك أثـر لنـار يوقـدونها للتسخين والتدفئة.

نصف قرن من المياومة

الحاج أبو نايل، الذي قـارب الثمـانين مـن عمـره (عنـد الزيـارة)، هـو ربما أقـدم عامـل مياومـة في البلـد عمومـًا، فقـد عمـل منـذ عـام 1954 في مشـروع مكافحـة الملاريـا لمـدة 8 سـنوات، وانتقـل إلـى المشـتل عنـد تأسيسه عام 1962، ومـا يـزال علـى رأس عملـه، ولغايـة الشـهر الماضـي (الذي سبق المقابلة) فإن راتبه كان 90 دينارا.

ظل أبو نايل يقـيم في غرفـة حجريـة قديمـة مقامـة على طـرف السـيل مقابل المشتل، ولكنه منذ 5 سنوات انتقل إلى قرية (مْليح)، نظرا لحاجة الأولاد إلى الاقتراب من المدارس. وهو متزوج منذ أيام «حرب السـتة» (حرب حزيران 1967) على حد تعبيره، وعنده 4 شباب و6 بنات.

يقول: إنه كان يتلقى في مشروع الملاريا راتبـًا مقـداره 25 دينـاراً، وفي المشتل انخفض راتبه مع بدء العمل إلى21 ديناراً، ثـم أخـذت الزيـادات «تنهال» عليه إلى أن أصبح 90 دينـاراً، ولغايـة شـهر كـانون ثـاني مـن عـام 2007 إذ استلم أعلى راتب، وهو 120 دينار قبل الاقتطاعات.

يعتمـد في تنقلـه علـى حِمـار، يحضـره معـه يوميـًا إلـى موقـع العمـل، فالأجرة إلى بلدة (مْليح) 30 قرشـًا يوفرها بالاعتماد على الحمار.

ومع ذلك، فإن (أبو نايل) لا يشكو كثيراً، وهو يضع اللوم على نفسه لأنه لا يعرف القراءة والكتابة، ويقول إنه «ابن صنعة الزراعة»، ويعرفها جيداً، ويتعلم منه المسؤولون عنه بعض أسرارها، وذلك عن طريق الممارسة، بينما «هذول الخَطّيّة»، أي (جماعة الكتابة والخط) لا يعرفون شيئًا أثناء العمل.

حق وليس إضراباً

عندما سألت أبا نايل عن مشاركته بالإضراب، سارع للقول أنه شارك، ولكنه لم يُضرِب! بل كان يطالب بحقه، وهو ليس ممن يضربون عن العمل، ويؤكد أنه لم يتوقف يومًا عن المطالبة بظروف أفضل، لكن المسؤول الذي يحضر للموقع يقول: «خليكوا بهاي الجورة، لأن غيركو مش لاقي شغل»، ويضيف، إن مَن يقعد «على كرسي فرّار»، لا يشعر بنا، ثم يواصل أبو نايل بالمثل الشعبي ذي الدلالات العميقة: «فت الشبعان للجيعان فَتٍّ بطي».

المياومة درجات:
«دائِمي» و«مؤقت» و«موسمي»

توحي كلمة مياومة بقلة الثبات وعدم الاستقرار، لكن الأمر في ظاهرة عمال المياومة مختلف كلياً. فرغم وجود حركة تنقل ودخول وخروج ملحوظة في هذا القطاع، إلا أن هناك أعداداً منهم يثبتون لفترة طويلة تصل إلى15 أو 20 سنة أو تزيد، وعليه، فإن الالتحاق بهذا القطاع قد يتحول إلى وضع دائم. وبالمحصلة، أصبحت لهذه الصنعة أسس وقواعد ومفاهيم ولغة ومفردات يتبادلها العاملون.

لا يتوقف التقسيم في هذا القطاع عند تسمية «عامل مياومة»، فهناك عامل مياومة «دائمي» وهي أرقى درجات المياومة، ولكن هناك أيضاً، عامل المياومة «المؤقت»، وعامل المياومة «الموسمي».

تحسب أجرة العامل بشكل يومي، ولهذا فإن الراتب يختلف بين الشهر «أبو 31 يوم» والشهر «أبو 30 يوم»، وهذا يعني أن أسوأ الشهور

هو شباط «أبو 28 يوم». وهذا يستدعي أن تُحسب الزيادات على الراتب بالطريقة نفسها، فهم يتحدثون عن زيادة 16 قرشاً في اليوم للإشارة إلى مبلغ الدنانير الخمسة التي أقرتها إحدى الحكومات كزيادة. وعلى عامل المياومة الانتباه إلى أن نظام احتساب الأجور في هذا القطاع يعني أن غياب يوم الخميس يحرمه من أجرة يوم الجمعة أيضاً.

التغييب

أثناء القيام بهذه المتابعة صدف أن شهدنا يوم تسليم الراتب، فقد حضر أحد العمال وهو «طوّاف» في أحد الأحراش القريبة ليستلم أول راتب بعد الزيادة، وقال إنه يتابع المحاسب من محطة «الواله» إلى قرية «لِبْ» ثم إلى مأدبا كي يقبض راتبه، لكنه فرح عندما وجد أن أحد زملاءه استلم له الراتب، وعد النقود فوجدها ناقصة بمقدار يوم عمل، وراح يبحث عن السبب، وتبين له أنه وقع ضحية عقوبة «التغييب»، وهي أن يقوم المسؤول أو مراقب العمل بتسجيل يوم غياب دون علم العامل، وبالفعل بعد أن عاد المسؤول إلى الكشوفات وتبين أن العامل فعلاً لم يغب، أوضح له: إلك يوم عندي، ولكن هذا يعني أن بمقدوره أن يغيب يوماً بديلاً!

وعندما سألتُ هذا العامل ماذا ستفعل هذا اليوم، وما هي خطتك للتصرف بالراتب، أجاب إنه سيعيده إلى الدائنين، ويستدين طيلة الشهر المقبل، فبعد أسبوع يبدأ الاستدانة من جديد، إن تدبير أمور الحياة

يعتمد على أساس السكن مع الأهل. ويزيد من صعوبات التصرف بالدخل أن راتب عمال المياومة لا يُحوّل إلى البنوك، ويُستَلم نقداً من المحاسب، وهذا يعني حرمان العامل من الاقتراض على الراتب.

يسمي العمال الزيادات التي يسمعون بها، أو يتلقونها فعلاً بأسماء رؤساء الحكومات التي حصلت في عهدها، فهم مثلاً حُرِموا من زيادة الغاز أيام (أبو الراغب)[1]، وحُرموا من زيادة بدران[2] 10 دنانير، وفي حكومة الفايز[3] وبينما كان القرار زيادة الموظفين 10 دنانير للذين تقل رواتبهم عن 200 دينار صُرفت خمسة دنانير فقط لعامل المياومة. ويستدرك محدثنا ليقول: بل هي بالضبط كانت 4 دنانير وثمانين قرشاً.

يوميات العمل

صلاحية تعيين عامل المياومة المؤقت والموسمي تعود لمدير زراعة المنطقة، أما تعيين عامل المياومة «الدائمي» فهي من صلاحيات أمين عام الوزارة. وتتأثر بهذا الوضع صلاحيات إنزال العقوبات؛ فصحيح أن المدير المباشر قد يفرض عقوبة من مستوى ما، لكن عقوبة الفصل تكون بتنسيب من المدير المباشر، وبموافقة مدير الزراعة إذا كان العامل

(1) رئيس الوزراء علي أبو الراغب.

(2) رئيس الوزراء عدنان بدران.

(3) رئيس الوزراء فيصل الفايز.

«مؤقتاً» أو «موسمياً»، وبموافقة أمين عام الوزارة إذا كان «دائمياً»، وتعتبر عقوبة حسم الراتب أكثر انتشاراً وتطبيقاً.

صحيح أن التعيين في وظيفة العامل اليومي بأصنافه المتعددة ودرجاته يكون عادة عن طريق «الواسطة»، لكن العلاقة بالواسطة لا تتوقف عند التعيين، وذلك نظراً لحالة عدم التثبيت التي يعاني منها العمال، فرضى المسؤول مطلوب ليس فقط على العامل لوحده، بل على «واسطته» كذلك، فإذا غضب هذا المسؤول على «واسطة» عامل فإنه يقتص من العامل.

مياومة متعددة المواقع

عامل المقسم في مركز «لِب» وهو «موسمي»، تَنَقّل بين عدة مواقع عمل، فقد عمل في الحفريات في مأدبا، ثم عامل إطفاء حراج وبدوام يبدأ من 8 صباحاً إلى 8 مساءً ومن دون عطلة نهائياً، ثم نُقل إلى الأغوار إذ عمل في نشر الحطب والخشب، ثم طوافاً في ذيبان، وأخيرا انتقل إلى المركز في لب حيث يسكن، ويعتبر الوصول إلى المركز إنجازاً للعامل بالنظر إلى أن طبيعة العمل هنا أكثر راحة. وغالباً ما يعتمد مثل هذا التنقل على «الواسطة»، وتتنافس الواسطات، ومَنْ واسطته أقوى من واسطة غيره يتحرك بشكل أفضل، ولكن ضمن دائرة المياومة.

عمل هذا الشاب براتب 80 ديناراً، ثم جاءته زيادة 16 قرشا في اليوم فأصبح الراتب 85 ديناراً يعطيه لوالده، ثم يستلم منه مصروفه بمقدار

دينار واحد في اليوم. وبعد انتهاء دوامه يلتحق عادة مع والده لرعاية الغنم في منطقة جبل بني حميدة.

بعض العمال يضطرون إلى المبيت في مكان العمل كي يوفروا أجور النقل، ومنهم مراسل المركز، وهو «عامل موسمي»، ويعمل في «مشتل الوالة» منذ 4 سنوات، كان يضطر خلالها إلى المبيت في الموقع طيلة الأسبوع، ويستخدم حماراً في طريق العودة.

المطلب الرئيسي لهم هو إنهاء ما يسمونه «مأساة المياومة»، والتحويل إلى الفئة الرابعة، وهم لا يمانعون من اتباع مبدأ الأقدمية، أي التحويل وفق أقدمية العامل، وليس وفق قوة واسطته كما هي الحال لغاية الآن.

عمال المياومة يطورون تجربة نقابية خاصة النقابات العمالية والأحزاب تتجاهلهم

تجربة عمال المياومة مع التحرك الجماعي ذي الصفة النقابية، جديدة، وقد احتاجت لجهود كبيرة، فمِن جهة، هناك درجة عالية من التبعثر في مواقع العمل المتنوعة والمتباعدة، ومن جهة ثانية، فإنهم عبر السنوات، ولغايات تحقيق بعض المطالب، كانوا يلجأون إلى الوسائل الفردية.

ولأن التوظيف في هذا القطاع يعتمد أساساً على التوسط لتحصيل فرصة فردية، فإن متابعة ظروف العمل أثناء الوظيفة يعتمد على الأسلوب نفسه، ولكنهم اكتشفوا أنه أسلوب غير مجدٍ بسبب كثافة التزاحم على الواسطات من جهة، ومن جهة أخرى بسبب تدني مرتبة وظيفتهم، مما يؤدي إلى تدني مستوى الحماس عند المتوسطين.

أولى المحاولات

قبل التحرك الجماعي، حاول بعض نشطائهم طَرْق أبواب الصحف لكي تطرح واحدة من قضاياهم ذات الطبيعة المباشرة، من حيث وضوح الظلم الواقع عليهم، فعندما أقرت حكومة فيصل الفايز زيادة مقطوعة على رواتب الموظفين بواقع عشرة دنانير لمن تقل رواتبهم عن 200 دينار، وخمسة دنانير لمن تزيد رواتبهم عن 200 دينار، استُثنوا في البداية كلياً من تلك الزيادة، ولكن بعد مطالبات متكررة، أُقِرت لهم خمسة دنانير فقط، رغم أنهم بحسب نظام الزيادة المعلن يستحقون عشرة دنانير، لأن رواتبهم جميعا تقل عن 200 دينار.

كان ذلك مثيرا للاستفزاز، وبدأوا يشعرون بضرورة التحرك الجماعي، وكانت البداية في يوم الاحتفال بعيد العمال 2006، عندما تجمعوا أمام وزارة الزراعة، وكان يوم عطلة، وطلبوا الدخول، واضطروا للقول إنهم حضروا لتهنئة الوزير بعيد العمال! فيما كانت بعض الصحف قد علمت أنهم حضروا للاعتصام، وبالنتيجة، حصل بعض الارتباك في التغطية الصحفية، الأمر الذي وفر أمامهم فرصة لطرح قضيتهم.

تشكيل لجنة

بعد اتصالات فيما بين العمال، تشكلت لجنة من عشرين عضواً يمثلون مديريات الزراعة في المملكة، إذ يبلغ عدد عمال المياومة في وزارة الزراعة 3600 عامل.

تقوم اللجنة على التمويل الذاتي من قبل أعضاء اللجنة أنفسهم، وتعقد اجتماعاتها في الوزارة نفسها، وذلك قبيل الاجتماعات التي تُعقد مع المسؤولين، ويتحمل أعضاء اللجنة أجور التنقل، ويعتمدون على الهاتف في التواصل، ويعملون حالياً (شباط 2007) على تصميم موقع على الإنترنت على تلك المواقع التي تقدم بالمجان، وهو ما يتوقعون أنه سيسهم في اختصار تكلفة التواصل فيما بينهم.

من نتائج التحرك التي لمسها العمال هي شمولهم بالحد الأدنى من الأجور، وهو ما يعني زيادة الأجور بمبلغ يصل إلى 25 ديناراً، وقد أُقّر منذ تموز الماضي، ولكنه لم يصرف إلا ابتداء من السنة الحالية (2007).

نضوج قيادة نقابية

بالنسبة للعامل محمد السنيد من بلدة مْليح جنوب مأدبا، وهو رئيس لجنة عمال المياومة، فهو ابن لعامل مياومة في الزراعة أيضاً، وقد تنقل بين عدة مواقع، فقد عمل لمدة 6 سنوات في مديرية زراعة البقعة، ثم انتقل إلى مديرية مأدبا، وإثر مطالبته بتثبيته بطريقة اعتبرت «تجاوز مَرْجِع» نُقل تأديبياً إلى عمّان لمدة 3 سنوات في مديرية البيطرة، ثم عاد إلى مأدبا. وبعد خدمة 12 سنة، وبعد جهد طويل، وبسبب أن مهنته هي سائق آليات ثقيلة، فقد وصل راتبه في الشهر الماضي (مطلع 2007) مبلغ

160 ديناراً، وهذا الشهر (شباط 2007)، يقبض ولأول مرة الراتب الجديد البالغ 200 ديناراً.

لا ينكر محمد أنه خلال سنوات عمله حاول حل مشكلته فردياً عبر التوسط بكل الوسائل، وطرق أبواباً عديدة، وقابل عدة وزراء، واستمع لعدة وعود، وتشاجر مع أكثر من مسؤول، قَبْل أن يتوصل إلى أن الحل الجماعي هو الأنسب.

باقي عمال المياومة في باقي الوزارات يعانون المعاناة ذاتها، وهناك بوادر تنسيق لكي يقوموا بتحرك مشابه، وذلك بعدما رأوا أن التحرك يحقق بعض المطالب.

يشير السنيد وزملاؤه إلى أن الصحافة والإذاعة والتلفزيون قاموا بتغطية نشاطاتهم ومطالبهم بشكل معقول، وأتاحوا الفرصة لهم لطرحها، وهو ما مكنهم من الطموح بتطوير وإنضاج تجربتهم، وفيما يتعلق بالسيد محمد السنيد، فمن الواضح أنه يقود تجربة نقابية حقيقية، فهو يتقن احترام زملائه العمال، ويحثهم على المشاركة، ولا يكتفي بالحديث نيابة عنهم، وبالمقابل، فهو يحظى باحترامهم.

ولكنهم يشكون من موقف الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، فالأولى تجاهلتهم، والثانية اعتبرت الأمر خارج اختصاصها، باعتبار عمال المياومة عاملين في القطاع العام.

إضراب عمال البوتاس
محطة جديدة في مواجهة سياسات «الإفقار»

قد لا يكون لإضراب عمال البوتاس صلة مباشرة قوية بموضوع الفقر، -من حيث هو نقص في مستوى الدخل المالي-، مع إضرابات مماثلة حصلت في شركة مصفاة البترول، وشركة الكهرباء، والموانئ، وربما في غيرها. ففي مثل هذه الحالات، فإن الجميع، بمن فيهم العمال المضربون، يعرفون ويعترفون أن مستوى الدخل -رقمياً- عند أغلبهم يُعد أفضل مِن غيره في كثير من القطاعات الأخرى.

فقر قادم

الأمر المهم هنا هو شعور العمال بخطر فقر قادم! فهم يتحدثون عن تآكل أجورهم، وعن تراجع الأمن الوظيفي بعد إتمام الجزء الأول من الخصخصة، وهو الأمر الذي ترافق مع تشكيل إدارة جديدة لم تستوعب

الدور المتنوع الأبعاد الذي لعبته الشركة عبر تاريخها، وهي إدارة مارست سياسة اصطدمت مع العمال، وفاقمت من شعورهم بالضيم عبر تمييز صارخ في الرواتب بين العاملين وبين الإداريين، وخاصة الجدد منهم، وهو السلوك الإداري ذاته الذي شكل عنواناً لاحتجاج عمال مصفاة البترول الذي سبق هذا الإضراب.

الإضراب إذن، يمكن اعتباره محطة بمواجهة سياسات «إفقار»، تجري في أكثر من قطاع، ومرة أخرى، فإن مشاعر العمال في الحالتين، ودرجة تماسكهم حول مطالبهم، ومستوى المشاركة العالي في الإضراب، كلها تشير إلى قلق متنام على مصيرهم.

كما في حالات مماثلة، فإن مطالب العمال مضى عليها زمن طويل، ومرت بمراحل التفاوض المتنوعة، وفي كل هذه الأمور يفترض أن يشكّل الإضراب فرصة للتمعن بتجربة ميدانية في آثار الخصخصة، وتجربة الإدارة في عهد الخصخصة.

إضراب بنكهة خاصة

في الحالتين (المصفاة والبوتاس) كنا أمام إضراب غني بالدلالات والإشارات الأردنية الخاصة، وهو حدث روعيت فيه خصائص ثقافتهم، وثقافة المجتمع الذي يعيشون فيه.

هي أول تجربة إضراب يشارك بها عمال البوتاس، وقد أوضح كل الذين تمكنا من مقابلتهم أنهم لم يكونوا يتصورون أنهم سيدخلون بمثل هذه

المواجهة مع الشركة. وهو إضراب منظم إلى درجة كبيرة، وقد أدارت النقابة أمورها وعلاقتها مع العمال بشكل مناسب، بما ضَمِنَ تماسكهم واستمرارهم، فكل فئة متضررة منهم وجدت في المطالب المقدمة نصيبها. كما موِّل الإضراب بشكل ذاتي، ومن تبرعات العمال أنفسهم بمن فيهم عمال المياومة ذوي الأجور المتدنية جداً، كما تبرع أحد أبناء الكرك (محمد عايز المعايطة) بالصيوان (الخيمة) الذي جرى فيه الإضراب، وبتجهيزاته بالمجان تضامناً مع العمال، كما تبرعت غرفة تجارة الكرك بمبلغ 150 ديناراً للإضراب، وكما قالوا، فإن جمع التبرعات أخذت صفة تعاونية ودية، حتى إن ابنة أحد العمال قدمت ما في حصالتها الشخصية كمساهمة منها في إنجاح الإضراب.

عمال الـ14 يوم

كان الإضراب فرصة لكشف حقيقة ما يسمى «العلاقة مع المجتمع المحلي»، أي علاقة الشركة مع منطقة غور الصافي والأغوار الجنوبية.

يعمل في الشركة حوالي 360 عاملاً من أبناء المنطقة بأعمال متنوعة غير فنية مثل: التنظيف والحراسة وبعض أعمال الصيانة المتفرقة، ولكن الشركة أوجدت لهم نظاماً فريداً.

يُسمّى هؤلاء «عمال الـ14 يومـاً»، نسبة إلى النظام الذي يعملون وفقه، فكل منهم يعمل لمدة 14 يوماً في الشهر، ثم يبدل مع زميل آخر يعمل الـ 14 يوم التالية وهكذا. وهو ما يضمن بقاء هؤلاء العمال دون وضع منظم، وبلا

حقوق، وبلا أي تأمينات أو ضمانات، رغم أن بعضهم مضى على عمله بهذه الطريقة أكثر من 10 سنوات، وصار يقوم بمهمات متنوعة بعد أن اكتسب خبرة في بعض الأعمال. وتُعد هذه الوظيفة جزءاً رئيسياً من مساهمة الشركة في مساندة المجتمع المحلي!

تقاسم الأدوار

من الأمور ذات الدلالة والجديرة بالتفحص، أثر الشريك الأجنبي بعد الخصخصة، إذ يُقال عادة إن قدوم إدارات جديدة دولية ذات خبرة في القطاع الذي تعمل به، سيكون له أثر جيد مقارنة بإدارة القطاع العام المحلي التي تتميز بالترهل والبيروقراطية.. إلخ. ما يحصل، وبحسب العمال أنفسهم الذين يعرفون ظروف العمل في الشركة منذ زمن طويل، أن الشريك الكندي لا يمارس المقاييس والمعايير التي يتبعها في باقي مشاريعه المشابهة في دول أخرى، (فهو يدير جزءاً من صناعة البوتاس في العالم)، وهم يقولون أن المدراء الكنديين لا يمارسون صلاحياتهم، وأن الإدارة «الوطنية» درّبت الشريك الكندي على الأساليب «المحلية» في التعامل مع العمال، ويتندرون أن المدير الكندي عندما اطلع على الأرقام في كشف الرواتب، تساءل إن كان العمال في الشركة يتلقون أجورهم أسبوعياً!

طلّتك وصلتك

لكن العمال يؤكدون أن الأمر الإيجابي الأساسي الذي أحدثه الشريك الكندي، يتعلق بعنصر السلامة العامة أثناء العمل الذي تحسن

بالفعل، لكنهم أشاروا إلى ملاحظة غريبة في هذا المجال، فهناك مبلغ خمسة دنانير شهرية تسمى حوافز سلامة، يقبضها العامل إذا لم تحدث له إصابة عمل، ولكن النظام المتبع يقسم العمال إلى مجموعات، إذ إن إصابة أحد أعضاء المجموعة تعني حرمان جميع الأعضاء من الـ5 دنانير، وهو ما قاد العمال إلى إخفاء إصاباتهم، وعدم التبليغ عنها خشية أن يتسبب ذلك في حرمان زملائهم من المبلغ، ومع هذا، فعندما تكون الإصابة قوية ويضطر العامل للتبليغ، ويتسبب بحرمان الزملاء من قيمة الحافز، فإنهم اعتادوا على مداعبة المصاب بقولهم: «طلّتك وصلتك»[1].

استمر الإضراب أيامًا، وحقق العمال مطالبهم، ولكن دلالات ومعاني ما جرى وما قد يجري في مواقع أخرى تبقى موجودة لمن يريد أن يدرس ويخطط.

(1) الطلّة: الهدية التي ترسل للمريض، إذ «يطل» بها الزائر، وقد تكون نقداً أو عينًا.

نكهة خاصة لإضراب عمال المصفاة[1]

انتهى إضراب عمال مصفاة البترول مطلع عام 2006 باتفاق رأى فيه العمال تحقيقاً لقدر معقول من مطالبهم، ولكن الإضراب من حيث الشكل والمضمون يبقى فرصة مثالية للمخطط وصاحب القرار للتمعن الميداني في مدى انسجام السياسات الاقتصادية مع الأهداف المعلنة، وعلى وجه الدقة، فإنه يشكل فرصة لتفحص إن كان لسياسات الخصخصة نتائج تنموية حقيقية فعلاً، إذ تعتبر المصفاة من المؤسسات التي تنتظر دورها في برنامج الخصخصة.

الدارج في البلد أن العمل في المصفاة يُعَد مطمحاً للعمال والموظفين من حيث مستوى الدخل، والضمانات والتأمينات والاستقرار عموماً. لكن الاستماع إلى ما كان يدور بين العمال طوال يومي الإضراب يشير بوضوح إلى أن هناك الكثير من المستجدات، وقد

(1) أجريت هذه المتابعة في نيسان 2006.

ربطها العمال بوضوح مع سياسات الخصخصة، وربما يكون محتوى الاتفاق الذي بموجبه توقف الإضراب الذي نص على أن تتحمل الحكومة التكلفة المالية لتلبية مطالب العمال مؤشراً على صحة ذلك الربط، إذ أن مشاريع الخصخصة عادة ما تتضمن شروطًا معينة فيما يتعلق بكلفة الأجور، وطبيعة العلاقة بين العامل والمؤسسة.

وقفة ضد الإفقار

قد لا يكون العاملون في المصفاة فقراء بحسب المواصفات المالية المعتمدة للفقير، لكن المهم في الأمر هو أنهم يصنفون أنفسهم فقراء، أو في طريقهم إلى الفقر، وهم يصنفون سلوك الإدارة على أنه نوع من الإفقار، مما يعني أن على صاحب القرار ألّا ينظر للأمر على أنه مجرد حدث وانتهى، أو تمت تسويته.

هذا يعني أن على أصحاب العلاقة أن لا يوجهوا جهودهم وأذهانهم إلى كيفية منع تكرار الإضراب، فهذا ينبغي أنْ يكون آخر الأهداف، باعتبار أن الوضع الطبيعي هو استمرار العمل، وأن الاستثناء هو التوقف عن العمل، ولكن حصول هذا الاستثناء، أي التوقف الفعلي عن العمل ينبغي أن يوجه الأنظار إلى دراسة أسبابه، وقد كان واضحًا لدى جميع المضربين أن موقفهم هو حصيلة تراكم مشاعر بالضيم عمرها سنوات طويلة.

على هذا الصعيد لا يمكن التشكيك بدوافع العمال المضربين الذين ظلوا حريصين على التذكير بعلاقتهم مع المصفاة كمشروع وطني مهم، وكمصدر رزق لهم مكّنهم من العيش الكريم، وعند كثيرين منهم قصص شخصية في الحرص على المصفاة وحمايتها، وبعضهم كاد يضحي بحياته في سبيلها وعن وعي، وذلك نظراً لصعوبة العمل في بعض الأقسام.

إضراب بنكهة خاصة

من حيث الشكل، فإن الإضراب كانت له نكهة خاصة بحكم الخلفية الثقافية الاجتماعية للعاملين المشاركين، فمعظمهم من أصول فلاحية، وينتظم كثير منهم في علاقات قرابية واجتماعية متنوعة.

انتشر العمال على تلة وعرة سموها «تلة الأحرار»، وكان الطقس بارداً ومغبراً، فأشعلوا النار عن طريق استخدام بقايا الأشجار في المنطقة القريبة، وكانوا يشحذون هممهم بالغناء حول النار بالطريقة التقليدية المعروفة.

بين الحين والآخر، كان يقف أحدهم ويلقي القصائد باللهجة البدوية، وبعضها نُظم أثناء المناسبة، ومنها الأبيات التالية ويمكن بسهولة ملاحظة بساطتها:

إن الجوع هَدّنا والراتب البَخْس لا يروي ظمآنا

صبرنا والصبر شِيمِتْنا وحملنا صبر لا يحمله إنسانا

فلا تعجبوا إن قيل لكم عمال البترول للصبر عنوانا

أحضر بعض العاملين أطفالهم إلى الموقع، وقد تجمع الأطفال حول نار أشعلوها لأنفسهم، وأحد الأطفال قال إن والدي مُنِع من مغادرة المصفاة، وأنا هنا مع المضربين للتضامن معه.

صحيح أن الإضراب كان بقيادة وتنظيم النقابة، لكن مجريات الإضراب راعت خصائص المضربين، فقد كان بمقدور مَن يريد أن يتحدث أو يهتف، وكان يُبلّغ المضربون بأيّ أخبار ومستجدات، ويُوجّهون للالتزام بالإضراب بلغة هي من مفردات يومهم، كما كانت الشعارات مصاغة بشكل أليف ومفهوم للجميع.

الإضراب كان نموذجياً من حيث انضباطه والتزامه بتعليمات الأمن، ومن حيث الابتعاد عن الشارع الرئيسي، والبقاء في المنطقة المحددة، مع مراعاة قدر من حرية التحرك للمضرب باختيار مجموعة الأصدقاء الذين يشترك معهم في الجلسة، فقد انتشروا بطريقة قد توحي للمراقب من بعيد أن كل مجموعة لوحدها، ولكن الاقتراب منهم سرعان ما يوضح أن الجميع على قدر كبير من وعي المطالب التي تشكل أهدافاً للإضراب.

الفصل الرابع

تحقيقات علمية/ اجتماعية

هذا الفصل يشتمل على ست دراسات ، أعمق قليلاً مقارنة بما اشتملت عليه الفصول السابقة. هنا كانت الإقامات الميدانية أطول.

الدراسة الأولى عن منطقة الرويشد أجريت عام 2014 ، وكانت بتكليف من وزارة التخطيط ، استغرق العمل فيها ثلاثة شهور منها أكثر من أسبوعين من الإقامة الميدانية في الرويشد. والدراسات الأربع التالية كانت بتكليف من البنك الأهلي الأردني ، وأجريت متفرقة في 2015-2016 ، والأخيرة الخاصة بحي الطفايلة في عمّان ، أجريت عام 2000 ، ونشرت في كتاب جماعي بعنوان «التاريخ الاجتماعي الأردني».

منطقة الرويشد:

لكي لا تتحول إلى مأزق تنموي

مختصر تاريخ المنطقة الاقتصادي الاجتماعي

يستدعي فهم الفقر في منطقة الرويشد التعرف على المحطات الرئيسية في مسيرة المنطقة اجتماعياً واقتصادياً، إذ يتركز الفقر في فئات معينة من البدو تحديداً، الذين يعدّون آخر المستقرين مقارنة بباقي البدو في الأردن، بينما تشكلت بلدة الرويشد في الأصل من مجموعات سكانية أخرى من غير البدو، وهذا لعب وما يزال يلعب دوراً في مجمل الحالة التنموية للمنطقة. وهذا أيضاً بمجمله، ألقى بظلاله على خارطة توزيع الفقر فيها.

جغرافياً، تقع الرويشد وسط ما يعرف بصحراء «الحَرّة» الممتدة شمالاً وجنوباً نحو سورية والسعودية. وتبلغ مساحة تلك الصحراء 45 ألف كلم مربع، بينما تبلغ حصة الأردن منها حوالي الربع. وتغطي السطح الخارجي لصحراء الحرة صخور وحجارة بازلتية سوداء، تتخللها قيعان (مساحات

منبسطة) ترابية/ طينية دائرية الشكل، وعشرات الأودية والسدود والحفائر القديمة والجديدة المخصصة لتجميع المياه.

أسست بلدة الرويشد على واحدة من هذه القيعان الترابية المنبسطة، ولهذا ظل اسمها المتداول شعبياً هو «صوفة دوّارة»، وذلك بسبب المشهد المتكرر للعواصف الرملية التي تتحرك دائرياً للأعلى، فكأنها قطعة صوف تتحرك بشكل دائري (وهو ما يعرف بالطوز). كانت منطقة الرويشد نقطة التقاء للبدو وللتجار، إلى أن قررت السلطات البريطانية في نهاية ثلاثينات القرن الماضي إقامة نقطة دائمة على خط أنابيب البترول الواصلة من العراق حتى ميناء حيفا، وقد أطلق عليها تسمية (حيفا 4) أو (H4) «الإجْفور»، وهو الاسم الذي احتفظت به المدينة رسمياً حتى عام 1985. كما أطلق على نقطة أخرى تقع على مسافة 110 كلم منها إلى الشرق من عمّان، تسمية (H5) (الإجفايف)، وهي البلدة التي تسمى الآن «الصفاوي».

حول هذه النقطة الإنجليزية تأسست وبسرعة بلدة تجارية، والتجار ذاتهم الذين كانوا يتابعون ويواكبون حركة البدو في نقاط تجمعهم في الصحراء أخذوا بالاستقرار حول النقطة الإنجليزية. كان هؤلاء التجار المؤسسون قادمين من خارج المنطقة تماماً، لم يكونوا من البدو، فقد قدموا من المدن الأردنية التي اشتهر أهلها بالتجارة، وخاصة من الرمثا

ومعان وبعض الشوام ثم من إربد وقراها، وعدد من الفلسطينيين، ويشكّل هؤلاء الآن «أهل البلد» بحسب الكلام الدارج في الرويشد.

لقد تأخر استقرار البدو كثيراً، إلى عقد الثمانينات، وذلك باستثناء بعض الأسر المنفردة من الذين عملوا في القطاعات الخدمية المتعددة، ويتذكر أحد المتحدثين أن والده كان أول من استقر من البدو في الرويشد، وذلك سنة «تَشْليع بريطانيا» من الأردن، أي سنة طرد القائد البريطاني كلوب عام 1956، ولم يلتحق بهذه الأسرة بدو آخرون إلا في فترة متأخرة[1].

نمت بلدة الرويشد وازدهرت كنقطة تجارية على خط التجارة غير الرسمي، بين أطراف البادية في كل من الأردن والعراق وسورية والسعودية، وإلى زمن قريب (أواخر الثمانينات) ظلت عملية الانتقال بين هذه الدول تحدث بسهولة بالنسبة للبدو وللتجار معاً. ومحلياً كانت جماعات البدو تحضر إلى الرويشد لكي تبيع منتجاتها وتشتري احتياجاتها. ومن المفارقات مثلاً أن نقطة الجمارك الرسمية على الحدود مع العراق، كانت لغاية منتصف سبعينات القرن العشرين تقع

(1) مقابلة مع السيد عْشِوي الغياث (73 عاماً عند إجراء المقابلة عام 2014)، وهو أحد أشهر ثلاثة من المشتغلين بالقنص في المنطقة.

إلى الغرب من الرويشد، أي أن المسافر يغادر الأردن –رسمياً– قبل أن يصل إلى بلدة الرويشد[1].

كانت حرب الخليج عام 1991 نقطة تحول رئيسية في حياة المنطقة وسكانها، لقد بدأت عمليات ضبط الحدود من قبل الدول الأربع، وهو ما حدّ من عمليات انتقال البدو مع مواشيهم للرعي أو للتجارة، كما حدّ من عمليات التهريب التي كانت تشكل قطاعاً هاماً. ولكن النصف الثاني من التسعينات شهد بداية معضلتين هامتين بالنسبة للبدو: الأولى تمثلت في سنوات المحل المتتالية، والثانية تمثلت في شروع الحكومات الأردنية بتطبيق سياسة رفع الدعم عن أسعار الأعلاف، وهما المشكلتان اللتان شكلتا ضربة كبيرة لقطاع تربية المواشي الذي يشكل أساس الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبدو. وفي هذه السنوات بدأت عملية الاستقرار النهائي «القسري»، ومغادرة العمل في تربية الحلال، لقد بدأ البدو يفقدون نمطهم وقطاعهم الإنتاجي ومصدر رزقهم الاعتيادي. ويمكن اعتبار هذه السنوات بداية لانتشار ظاهرة الفقر في المنطقة.

أما ما يتعلق بالسكان من غير البدو، فقد أدت المستجدات السياسية إلى تراجع مكانة الرويشد التجارية، وهو بدوره ما أدى إلى عمليات تفريغ كبرى وملحوظة للبلدة/ المدينة، فبالتدريج كان التجار

(1) مقابلة مع السيد مجلي وهو ابن لواحدة من أقدم العائلات التي سكنت الرويشد، وما يزال مقيماً فيها.

«يستسلمون» للواقع الجديد الصعب، ويغادرون الرويشد نحو مناطقهم الأصلية التي قدموا منها. لقد توقفت الرويشد عن أن تكون نقطة تجارة نشطة، واليوم لم يبق من «المؤسسين» أو «أهل البلد» سوى العائلات التي تعمل في التجارة المحلية، أو في قطاع الخدمات، وفي المؤسسات الرسمية.

تتكوّن بلدة الرويشد اليوم من بؤرة كثيفة السكان نسبياً، تلتف حول الشوارع التجارية القديمة، في هذه المنطقة تسكن العائلات المتبقية من الجيل الثاني والثالث من المؤسسين، ويعمل السكان في هذا الجزء في التجارة المحلية، وفي الوظائف الحكومية. وإلى الشمال من المركز التجاري «المحلي» هذا يقع الطريق الدولي، إذ أقيمت عدة محلات ومطاعم كبيرة نسبياً، تكاد تكون مخصصة لخدمة المسافرين فقط، أي أن هناك سوقين؛ واحد محلي والثاني خارجي.

إلى الجنوب والشرق والغرب انتشرت البيوت المتباعدة التي أقامها البدو من عشائر الغْياث أساساً، إضافة إلى مجموعات من عشائر أخرى مثل الخوالدة والشرفات والرولة وِعنِزَة وغيرهم. لقد أقام البدو بيوتهم بشكل متباعد وفق نمط السكن البدوي أصلاً، وأغلب هذه البيوت بدأت كبيوت شعر (خيم)، ثم بدأ بناء بيوت الطوب وما يزال متواصلاً، وهناك عشرات الحالات التي استمر فيها بيت الشعر قائماً «كمضافة غالباً» إلى جانب بيت الطوب.

الظاهرة الأبرز منذ مطلع القرن الحالي تتمثل بالهجرة الجماعية للبدو المستقرين نحو المفرق وقراها، يقدر كثير من المتحدثين من عشيرة الغياث أن ما لا يقل عن ثلث عائلات العشيرة هاجروا نحو قرى متعددة، من أبرزها «زملة الأمير غازي»، والحلابات، والأزرق، وذلك للعمل في المزارع المقامة في تلك المناطق كعمال زراعيين بالأجرة (5 دنانير يومياً). أما قرية «صالحية النعيم» الواقعة إلى الشرق من الرويشد والتي تقطنها عشيرة النعيم، فقد هجرها أكثر من 80% من سكانها[1].

وصف عام (إثنوغرافيا)

- الرويشد وما حولها

بالنسبة لزائر الرويشد من خارجها، فإن مشاعر الدخول إلى «منطقة معزولة» ترافقه قبل الوصول إليها بكثير، فهناك أولاً عنصر المسافة، إذ تقع بلدة الرويشد على بعد 270 كلم من العاصمة، ثم يحتاج الزائر إلى 30 كلم أخرى كي يصل إلى قرية صالحية النعيم التابعة لها، كما يحتاج إلى أكثر من ذلك بكثير (60–100) لكي يصل إلى مواقع تجمعات البدو الذين يعتبرون جزءاً أساسياً من سكانها، والذين ينتشرون في شتى الاتجاهات في عمق الصحراء. ولكن عنصر المسافة وحده لا يكفي

(1) وفق السكان المتبقين في القرية، يوجد الآن 15 بيتاً تحديدا، بينما كان العدد حوالي مئة بيت عند اكتمال إنشاء القرية.

لتوضيح مدى العزلة التي تعيشها المنطقة؛ إذ يضاف إلى ذلك انقطاع العمران قبل الوصول إليها، فإذا كنت مسافراً إليها من العاصمة عمّان، فأنت ستقطع مسافة 100 كم إلى الشرق حتى تصل إلى مدينة «الأزرق»، وهذه المنطقة مأهولة نسبياً ببعض البلدات، وبعض المؤسسات الصناعية، ومعسكرات القوات المسلحة. لكن بَعْد الأزرق، تبدأ مظاهر العزلة الأقسى، فأنت بعد مسير 65 كلم تصل إلى «الصفاوي»، وهي مدينة صحراوية كانت مثلها مثل الرويشد، نقطة تجمع شيدت حول نقطة شركة البترول ومعسكرات الجيش، ولكن بعد الصفاوي بحوالي 110 كلم تجد نفسك في عزلة شبه تامة على جانبي الطريق، وعلى امتداد البصر صحراء قاحلة مرصوفة بالحجر البازلتي الأسود.

يختصر سكان الرويشد هذا البعد وتلك العزلة من خلال المفردات المستخدمة في وصفهم باقي أنحاء الأردن، إنهم يسمون كل ما عدا الرويشد «مْغّرِّب»، ويشتقون من هذه الكلمة مفردة أخرى هامة هي «أهل مغرب»، وعندما يزور أحدهم أقرب المدن وهي المفرق، مركز المحافظة التي يتبعونها (200 كلم عن الرويشد) يقولون عنه أنه «غَرّب» أو «راح مْغرّب». ويتبع ذلك انتشار أفكار مثل «عيشة أهل مغرّب» أو «ظلم أهل مغرّب»... وهكذا.

قبل الوصول إلى بلدة الرويشد (مركز اللواء) بحوالي 6 كلم، تصادفك قرية «منشية الغياث»، وهي المركز الرئيسي لعشيرة الغياث

كبرى العشائر البدوية في المنطقة، هي قرية جديدة نشأت منتصف الثمانينات، وهي قرية واسعة، بيوتها متباعدة منتشرة على جانبي الطريق وبعمق كبير لا يتناسب مع كثافة السكان فيها، وسيأتي تفصيل لقصة تأسيس القرية نظراً لدلالات تلك القصة تنموياً.

أما الرويشد ذاتها، فبمجرد الاقتراب منها سوف تلاحظ بسهولة قِدَمَ العمران فيها، فأول ما تصادفك المباني الحجرية الإنجليزية القديمة، وهي ما يعرف بـ«الكَمْب»، أي معسكر الإنجليز الذي نشأت البلدة حوله، وهو الآن يُستخدم مباني حكومية متنوعة. وتتداخل مع «الكمب» مباني باقي المؤسسات الحكومية الجديدة، كالمستشفى، ومبنى الدفاع المدني، وشرطة البادية، ثم مدرسة الإناث.

تلي ذلك إلى الداخل مباني البلدة وسوقها المحلي، وبسهولة يمكن ملاحظة أن المكان كان يشهد حركة ونشاطاً مختلفاً عن الهدوء الحالي، توجد الآن الكثير من المحلات المغلقة، بعضها مبني من طوب الطين بسقوف من البوص من طابق واحد، وتوجد مبان أخرى أحدث. وتنتشر محلات تجارية لخدمة السوق المحلي جميعها تعود لتجار من الأسر غير البدوية التي استقرت منذ أربعينات القرن الماضي وما تلاها. بعض هذه المحلات ما يزال يحتفظ ببضائعه الخاصة بالبدو؛ هناك خياط دشاديش بدوية، وقد أخبرَنا أن منافسيه الأربعة هجروا الرويشد بعد الخراب الذي أصابها، هناك محل لصيانة المعالف، ولبيع الأحذية

الخاصـة بالرعـاة (النعـال)، ومحـل لبيـع الملابـس والأدوات البدويـة المستعملة (بالة بدوية) قادمة من السعودية، وهناك متجر خاص بأثـاث بيـوت الشعر مـن مفـارش وحبـال وبُسُـط وسِـكك وبـاقي أدوات وعـدد البدو، وفي كثير من المحلات هناك قسم للسلع التي يستخدمها البـدوي المقيم مع أغنامه. إن جميع التجار يستذكرون أيـام النشـاط تلـك، وهـم يشيدون بالعلاقة التجارية مع البدو، إذ يجري البيع دَينـًا «على الموسم»، وهو هنا موسم بيع الأغنام، التجار يقولون إن البدوي «لا يطيق» الـدين، ويسارع إلى السداد، وقد نمت علاقة ثقة بين الطرفين تبـدو اليـوم غريبـة نسبيـًا، وقد شهدت شخصيـًا عمليات بيـع لا يسـأل المشـتري فيهـا عـن القيم أو مجموع الأسعار، ولا مجال للشك من قبل كـلا الطـرفين، لكـن بعض التجار أشار أن هناك قدر من التغيير في سـلوك البـدو الـذين تركـوا العمل في الحلال، واستقروا نهائيـًا.

هذا السوق المحلي يختلف عن سوق الطريق الدولي من حيث طابع محلاته ومحتوياتها وأسعارها، فمحلات الطريق الدولي مخصصة فعليـًا لخدمة المسافرين.

الفقر الذي نبحث عنه ليس هنا، أي ليس في جـذر البلـدة، وإن كانـت نتائجه تظهر فيها. ذلك أن استقرار البدو الـذي بـدأ منـذ ثمانينـات القـرن الماضي، اتخذ شكل انتشار في العمق لمسـافة تصـل إلـى ثلاثـة أو أربعـة كلومترات. ووفق المتحدثين، بدأ الأمر ببيوت شعر مؤقتة ثم دائمـة، ثـم

بدأ البناء: بيوت صغيرة من الطوب الإسمنتي للعائلة، ثم يتزوج الأبناء ويستقرون ببيوت صغيرة مماثلة حول بيت الأسرة، لهذا هناك نوع من التقسيم القرابي لنمط السكن والبناء. وإلى جانب عدد كبير من البيوت توجد بيوت شعر، وفي البيوت البعيدة توجد حظائر للأغنام، أو متبقيات حظائر.

- قصة قرية «منشية الغْياث»

لا يمكن فهم واقع بدو الغياث الحالي من دون التعرف على قصة نشوء قرية «منشية الغياث»، فهي قصة ذات دلالة تنموية، وتحمل الكثير من الإشارات على خصائص إيجابية لهذه المجموعة السكانية، يمكن أن تشكل عناصر مفيدة في خطة تنموية حقيقية.

الشيخ عْناد الهزاع الغياث، عمره الآن 73 عاماً، رغم أن مظهره أكثر شباباً، عندما التقيته (قبل انتخابات البلدية بيوم واحد) كان مرشحاً لرئاسة البلدية، وقد فاز في الانتخابات. زرته في بيت شعر مقام بجوار بيته في منشية الغياث، وهو بيت شعر كبير (مْسوبَع)، توجد فيه «جلسة عربية أرضية»، يحيط بها صف من الكراسي، ويجلس الشيخ عْناد وسط الجلسة العربية. وفي الطرف المقابل توجد «نُقْرَة» للنار لم تكن وقتها مشتعلة، لكنها مؤشر على طبيعة بيت الشعر وصاحبه.

سوف أترك رواية قصة نشوء القرية لمؤسسها الشيخ عْناد ذاته:

يقـول الشـيخ: خـدمت في الجـيش بمهنـة «وكيـل فرقـة أغنـام» مـع الشـريف ناصـر حتـى العـام 1976، وكـان موقـع عملـي في هـذه المنطقـة نفسها (الرويشد). عام 1981 بدأتْ «شركة شـاهين» بشـق الشـارع العـام الجديد كطريق دولي مع العراق بديلا عن الشارع القديم الضيق الذي ما يزال قائمـاً إلـى الشـمال مـن الشـارع الجديـد، ويسـتخدم كشـارع فرعـي داخل منشية الغياث وداخل الرويشد.

يضيف الشيخ: من المعروف عشائريـاً، ومنـذ القِـدم، أن المنطقـة لنـا (للغياث)، ولو لـم يكـن ذلـك موثقـاً، فاتفقنـا مـع الشـركة علـى أن تبيـع منشآتها لنا بعد انتهاء العمل، لقد خشينا من سيطرة مشترٍ آخر على مبـاني ومنشـآت الشـركة، فكتبنـا مـع الشـركة أوراقـاً أن يبيعوهـا لنـا بعـد انتهـاء أعمـالهم. وفي عـام 1982 اشـتريتُ مبـاني الشـركة، كـان وضـعي المـالي جيداً. كانت المنشآت عبارة عن غرف مسقوفة بالصاج «زينكو»، وبعض المكاتـب، وهنـاك مظلـة لتزويـد الشـركة بالمـاء مـن خـلال بئـر قريـب، وكانت الخطة أن تُزال تلك المظلـة، لكنـي طلبـت بقاءهـا علـى أن أدفـع ثمن الماء، وأذكر أن الفـاتورة الأولـى عـن كامـل السـكان كانـت حـوالي 4000 دينار، ولكن بعد ذلك رُكِّبت عدادات وصـار النـاس يـدفعون عـن أنفسهم. كان هنـاك 14 اشـتراكا مـن الماسـورة الأصـلية، وفي عـام 1984 مددوا لنا الماء من الشبكة العامة.

بدأ الناس يستقرون نهائيًا، قلنا للمسؤولين نريد مدرسة ومعلمين، ثم سجّلنا أسماء 30 ولدا للمدارس، وأخذنا قسمًا من غرف الشركة وعملنا فيها مدرسة، وكنت قد بنيت حوشًا وعمّرت فيه غرفة كسكن للمعلمين، وأذكر مدير المدرسة اسمه طه وهو من إربد. قبل ذلك لم يكن عندنا مدارس، لم نكن نحمل الجنسية، وكان تسجيل الأولاد يتم بناء على توقيع وشهادة مني أن هذا الولد هو فلان ابن فلان.

سنة 1987 صدرت الإرادة الملكية باعتبار «الغياث» عشيرة أردنية كباقي العشائر. لم يكن الناس يحملون أي وثائق أو جنسية، وطلبنا أن نزوَّد بدفاتر عائلة، وتوثيق الجنسية الأردنية لنا. جاء موظف وأقام عندنا لإسبوعين، وثّق خلالهما عقود زواج للجميع، وكنتَ ترى ختيارا وختيارة في السبعينات من عمريهما وقد خرجا بعد أن عُقِد قرانهما حديثًا، وكان يجري توثيق الأولاد بشهادتي وشهادة آخرين. وقيل لنا إن رسوم عقود القران والوثائق بلغت 18 ألف دينار، لكنهم أبلغونا أنه جاءنا إعفاء منها.

بدأ الغياث يجَنّسون ويسجلون أولادهم، ولكن قسما منهم لم يكن حاضراً وقت التسجيل، لأنه كان في البريّة مع الأغنام، وهؤلاء لم يتمكنوا من الحصول على جنسية لغاية الآن، إضافة إلى الغياث الذين لم يكونوا في الأردن في ذلك الوقت، ثم استقروا هنا في فترة لاحقة. قبل

ذلك كان الغياث في صحراء الحماد والحرّة، وكانوا كغيرهم من البدو يعرفون باسم عشائرهم.

يقول الشيخ: «سوّيت» أي عملت، مجلسا قرويا لمنشية الغياث سنة 1992، وصرت رئيسه لمدة خمس سنين. وفي فترة حكومة الكباريتي طالبنا ببلدية، ورُفّعنا لبلدية، ثم حصل الضّم مع الرويشد. وظلت رئاسة بلدية الرويشد مع أهل الرمثا برئاسة (أبو سلطان العواقلة)، ثم مع ابنه، وتسلمها بشكل مؤقت شاب من الغياث لأول مرة بدون انتخاب.

يقول الشيخ عْناد أنه قبل أشهر كان مع أغنامه في منطقة الأزرق، فجاءه بعض الرجال من أقربائه وطلبوا منه أن يترشح للانتخابات بعد أن عقدوا اجتماعا للعشيرة من كل الأفخاذ، وأنهم لا يوافقون على مرشح آخر يطرح نفسه.

ملاحظة: قمت بالتحقق من صحة المعلومات التي رواها الشيخ من مصادر متعددة من داخل الغياث وخارجها، الواقع أن الشيخ عْناد يعتبر فعلاً مؤسس القرية التي يرى فيها الغياث جزءاً من هويتهم. إن الرويشد رغم وجود عدد كبير من أبناء الغياث وغيرهم من البدو فيها، إلا أنها، وبسبب من ظروف نشأتها المشار إليها أعلاه، ظلت تعتبر بلدة لغير البدو، والبدو يسمون أراضي الرويشد «منطقتنا»، لكنهم لا يعتبرون البلدة ذاتها بلدتهم الخاصة، ويسمون غير البدو فيها «أهل البلد»، ولا ينافسونهم على ذلك. وقد شكّل تأسيس قرية خاصة باسم الغياث

تعويضـاً، وهـو مـا تكـرر مـع عشـيرة النعـيم التـي أقامـت قريـة «صـالحية النعـيم»، ومـع عشـيرة البنـدان التـي أقامـت قريـة صـغيرة هـي «روضـة البندان».

- **قصة قرية صالحية النعيم**

عشيرة النعيم، هي الثانية من حيث عدد السكان في المنطقة، تقطن في قرية «صالحية النعيم» التي تقع إلى الشرق من الرويشد بحوالي 30 كلم. وتعد آخر نقطة عمران قبل الحدود العراقية بحوالي 40 كلـم. ولتأسـيس هذه القرية قصة مشابهة لقصة منشية الغياث:

ففي أواخر الثمانينات أنهـت شـركة صـينية أعمالهـا في إنشـاء الطريـق الدولي، كما هو حال «شـركة شـاهين» التـي أشـرفت علـى إنشـاء الجـزء الأول من الطريق حيث تقع «منشية الغياث». لقد تركت الشركة الصينية بعض منشآتها البسيطة التي سارع البـدو مـن «النعيم» إلـى الإقامـة فيهـا، وسـميت القريـة الصـغيرة «الصـينية» نسـبة إلـى جنسـية الشـركة. أقامـت عشيرة النعيم في هذه القرية التي أصبحت تتكون من حوالي 100 بيت.

لكـن مصـير هـذه القريـة كـان أكثـر قسـوة مـن مصـير قريـة «منشـية الغيـاث»، فقـد اضـطر أغلـب سـكانها إلـى الهجـرة غربـاً نحـو العمـل في المـزارع. واختـار معظمهـم قريـة المنصـورة إلـى الشـمال الغربـي مـن المفـرق، حيـث يتواجـد قسـم مـن عشـائر النعيمـات، ويعتقـد الفريقـان بوجود روابط قرابية بينهما. لقد انتقل إلى أطراف قرية المنصورة حوالي

70 بيتاً من أهل النعيم المهاجرين، وشكلوا حياً ملاصقاً أطلق عليه «رابية النعيم». في البداية أقام الناس في بيوت شعر، ومنذ عام 2004/ 2005 بدأ الناس ببناء بيوت من الطوب. لقد انخرطوا في حياة محافظة المفرق، والتحق أبناؤهم في شتى الأعمال الحكومية والأهلية.

رابية النعيم اليوم عبارة عن قرية ملاصقة للمنصورة، تنقصها بشكل واضح خدمات الطرق، وتمديدات شبكة المياه، وأقيمت فيها مدرستان: واحدة للإناث للصف السادس الابتدائي، والثانية للذكور للصف العاشر. ونظراً لبعد المسافة وعدم توفر النقل تضطر كثير من الفتيات لمغادرة التعليم.

التدخلات الحكومية لمكافحة الفقر في الرويشد

ملاحظة أولية: لغاية عام 2004 كان منطق التعامل مع موضوع الفقر في الأردن مختلفاً عما تلاها. في تلك السنة أعلنت نتائج دراسة للبنك الدولي اعتُمِد من خلالها ولأول مرة مفهوم «جيوب الفقر»، وذلك باحتساب نسب الفقر على مستوى الأقضية والألوية، وفقاً لحسابات نفقات الدخل والإنفاق التي تصدرها دائرة الإحصاءات العامة، وجرى اعتبار القضاء أو اللواء الذي تزيد فيه نسبة الفقر عن 25% من السكان «جيب فقر»، بالنتيجة أُعلن عن وجود 20 جيب فقر، وكانت المرة الأولى التي يشار فيها إلى منطقة الرويشد على أنها المنطقة الأفقر بنسبة فقر بلغت 73%، قبل ذلك كانت برامج مكافحة الفقر تعتمد مفهوم المناطق الأقل حظاً، وفقاً لمعايير اتُّفِق عليها مع بنك

تنمية المدن والقرى، ولم ترد منطقة الرويشد بوضوح في أوراق ودراسات وخطط تلك الفترة[1].

في مطلع العام 2005 أصدرت وزارة التخطيط أول دراسة لجيوب الفقر، وحددت معالم برامجها الخاصة لمكافحة الفقر في هذه الجيوب، وبدأت علاقة الرويشد بتلك البرامج.

في الواقع، هناك أكثر من جهة حكومية تعاملت مع عنوان الفقر والتنمية في الرويشد، منها إضافة إلى وزارة التخطيط؛ وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارتا الزراعة والبيئة من خلال مشروع تعويضات الأمم المتحدة عن أضرار حرب الخليج، إضافة إلى مشاريع الصندوق الهاشمي لتنمية البادية.

فيما يلي عرض مختصر لحالة عدد من مشاريع التنمية ومكافحة الفقر في منطقة الرويشد:

المزرعة (أبقار، دواجن، أغنام):

إلى الجنوب الشرقي من الرويشد، وعلى بعد حوالي 3 كلم، أقيمت في البداية مزرعة أبقار ودواجن بتكلفة بلغت 400 ألف دينار (وفق أوراق وزارة التخطيط)، بتنفيذ جمعية مراكز الإنماء، وهي الجهة التي تولت تنفيذ عطاءات مكافحة الفقر في الرويشد. ولم تعمل أي من المزرعتين، ولا مصنع الألبان الذي أقيم إلى جانبهما إطلاقاً، بالطبع

(1) راجع إصدارات وزارة التخطيط، وخاصة تلك المتعلقة ببرامج حزمة الأمان الاجتماعي 1998- 2001.

أقيمت المباني والحظائر وخزانات حفظ الحليب، ولكن لم تُحضر الأبقار ولا الدواجن، ووفق المتحدثين فإن المسؤولين اكتشفوا أن الأبقار والدواجن لا تناسب بيئة وخبرة المنطقة. وقد استُخدم حارس براتب شهري 200 دينار لحراسة المبنى والأدوات.

في أواخر عام 2012 اتخذ قرار باستثمار المساحة بين مباني مزرعة الأبقار والدواجن، ولكن هذه المرة في مشروع لتربية الأغنام. وزُوِّدت المزرعة بالفعل بـ 200 رأس من الأغنام، وجرى توظيف حارس من أبناء الغياث.

قمت بزيارة الموقع بتاريخ 4 أيلول 20014، استقبلني الحارس، ومباشرة شكا لي من انقطاع راتبه لشهرين، وها هو يدخل في الشهر الثالث بلا راتب، وطلب مني نقل شكواه. وهذه الشكوى المباشرة تعطي مؤشراً كافياً على وضع المنشأة. تنقلت بين أقسام المشروع، ومن الواضح أنه لم يعمل نهائياً، وما تزال معدات العمل بحالتها الأولى وقد علاها الغبار، توجد حظائر مخصصة لمبيت الأبقار ولحلبها، وأدوات الحليب، وبراد تجميع الحليب، كلها لم تعمل إطلاقاً. وإلى جانب مباني مشروع الأبقار، يوجد مستودعان «هنجران» بنيا ليكونا مزرعة دواجن، وهي الأخرى لم تعمل، وهذا واضح مباشرة للعين.

الحارس مقيم هو وأسرته في بيت شعر بجانب المشروع، ويقومون برعاية الأغنام. وقد دفع ابنه لترك المدرسة كي يبقى إلى جانبه في رعاية

الأغنام، وقد شاركنا الفتى وعمره حوالي 13 عاماً في جولتنا إلى جانب أبيه. شرح لنا الأب الوضع كالتالي:

«أعطونا 200 راس، «فطس» منها 25، وبالتوالد أصبح العدد 320 راس. لا أحد يتابع العمل معي، أعمل براتب 400 دينار مقابل كل الأعمال (الرعي والحراسة)، كما أضيفت إلي مهمة حراسة منشآت مشروعي الأبقار والدواجن، لقد كان لهما في السابق حارس مخصص، براتب 200 دينار، لكن أُنهي عمله وكلفوني بحراسة المباني بلا مقابل».

يقول إن «الغنم ولّدت، وقد كبرت خرافها ويجب بيعها، وقد بدأت «تنط على امهاتها»، وتأكل صوف بعضها البعض. قلنا لهم أن العلف لوحده لا يكفي، ليس من ناحية الكمية، فالغنم تريد أن تأكل العشب، وإلا فإن بنية جسمها تختل، بعد جهود جلبوا بعض البرسيم».

«لغاية الآن لا توجد أي فائدة من الأغنام لأي جهة، ووضع الغنم محزن. وحتى الحليب يذهب لإرضاع المواليد ولايستفاد منه في غير ذلك. لم يقولوا لي احلب الغنم، وإذا طلبوا مني حلبها، أجيب حريمي الثنتين ونحلبها».

مشروع منشار الحجر

المشروع قائم ومنجز وجاهز للعمل منذ ثلاث سنوات، وبلغت كلفة إقامته 277 ألف دينار، ولا يوجد في المنطقة سوى منشار آخر وحيد تابع للقطاع الخاص، وهو أصغر حجماً وسعة، وأقل حداثة من «منشار

البلدية» -كما يسميه السكان-، ولكن هذا المنشار لم يعمل ولا ليوم واحد (حتى وقت إجراء المقابلة)، وهو متوقف تماماً منذ إقامته، بل إن البلدية توظف لخدمته أربعة حراس يتناوبون على مدار الساعة وتدفع رواتبهم، ومعنى ذلك أن للمشروع نفقات جارية.

من الناحية الشكلية، يعود سبب فشل المشروع إلى أن أحداً لم يتقدم لضمانه وتشغيله كما تقتضي خطة العمل، وطرحت أفكار تتعلق بشروط الضمان والتأجير الحكومية التي لا تتناسب مع متطلبات المتقدمين، ولكن الأهم أن مشروع المنشار مرتبط بمشروع آخر في المجال ذاته، وهو أكثر أهمية وأكثر كلفة من المنشار ذاته، ذاك هو مشروع مقلع الحجر.

قمت وبرفقة الحارس المناوب بزيارة المنشار، فهو يقع على مسافة بضع مئات من الأمتار من مبنى البلدية، وبالفعل لاحظت أن الصدأ بدأ يطال جسم المعدات، وتعلو غرفتَي التحكم الكهربائي (ماكنات لوحات المفاتيح) طبقة من الغبار، ولولا وجود حراس لتحول المنشار إلى «خرابة».

مشروع مقلع الحجر

تكلفته 570 ألف دينار، أوضح المتحدثون نمو قطاع المحاجر في المنطقة بسبب الطلب على حجر رويشد وسمعته العالية، وهناك العديد من المقالع التابعة لمستثمرين من القطاع الخاص.

«مقلع البلدية» هو الاسم المتداول للمشروع، وهو مملوك لوزارة التخطيط، ويديره «مركز الإنماء» من خلال اتحاد الجمعيات التعاونية. بدأ الإنتاج في المشروع منذ نهاية شباط 2010، وهو مقارنة بمقالع القطاع الخاص، يحظى بامتيازات منها عدم تحديد منطقة التحجير وإمكانات التوسع، ويتوفر له «دعم طاقة»، وإعفاءات من كثير من الرسوم والغرامات، وإعفاء من التزامات ما بعد التحجير المفروضة على القطاع الخاص. يتحدثون عن فروقات هائلة بين إيرادات أصغر المقالع الخاصة وبين الإيرادات المعلنة لمقلع البلدية، والقصة وفق المتحدثين مفتوحة بشكل رسمي، وبعلم الحاكم الإداري الذي قام بتكليف أحد الموظفين بإعداد تقرير عن المشروع، وقد جرى ذلك فعلاً، غير أنه لغاية الآن لم تتخذ أي إجراءات معلنة.

الكلام قاس وكثير بخصوص هذا المشروع، وبالطبع يتكرر هذا الكلام في كل المواقع، ومع كل الأشخاص الذين سألتهم عن المشروع، إذ تتكرر كلمات مثل: (نصب واحتيال وسرسرة) في وصف ما يجري، وبالمجمل يتحدثون عن أن هذا المشروع وبخلاف باقي المشاريع، يعمل وينتج، وله إيرادات، لكن يلفها الغموض.

من الناحية الرسمية فإن للبلدية نسبة 10% من الأرباح المفترضة، كما تتوزع باقي الأرباح على خمس جمعيات تعاونية بواقع 18% لكل جمعية، لكنهم يؤكدون أن المساهمين من الجمعيات لم يتلقوا أي

مردود، كما لم تتلق البلدية نسبتها، وذلك لأن الأوراق تفيد أن المشروع يخسر ولم يحقق أرباحًا، وهو ما يثير شكوك الجميع نظراً للأرباح التي تحققها المقالع الخاصة.

مشروع صيانة المساكن

حُدّد بالتعاون مع صندوق المعونة الوطنية 56 مسكنًا لشمولها بمشروع صيانة المنازل الممول من وزارة التخطيط بمبلغ 290 ألف دينار، وبإشراف مراكز الإنماء المجتمعي، وتنفيذ متعهد من القطاع الخاص من خارج المنطقة.

الصيانة ركزت بشكل أساسي على سقوف المساكن. زرت منزلين عشوائيًا في حيين متباينين وسجلت الملاحظات التالية:

مسكن (1):

بيت من غرفتين إضافة إلى مطبخ سقفه منخفض قليلاً. البناء كان مسقوفًا بالزينكو وفوقه مدة ترابية.

الترميم عبارة عن كشف البيت (إزالة السقف السابق)، وإعادة سقفه بالزينكو مع طبقة بلاستيكية خاصة. المساحة الإجمالية حوالي 60 مترا مربعا. كما بُني حمام بديل بمساحة حوالي 6 أمتار مربعة في موقع خارجي منفصل. الحمام فيه مغسلة و«شاوَر» مبلط بالصيني بارتفاع حوالي متر ونصف، وأرضيته بلاط عادي.

الترميم كان قبل حوالي عام، واستمر العمل حوالي 6 شهور، خلالها عانى سكان البيت من اضطراب بين إدخال فراشهم وإعادة إخراجه، لأن متعهد البناء كان يتغيب، يعمل قليلاً في بيت من البيوت ثم ينتقل إلى بيت آخر، ولهذا كان يتأخر على جميع البيوت.

لم يكمل منفذ الصيانة طراشة البيت من الداخل، ورفض إجراء صيانة للأرضيات وهي عبارة عن مدة إسمنتية، وطُلي الجزء المرمم من الخارج بدهان أصفر غامق ليغطي منطقة الترميم، ولهذا صار هناك لونان للدهان من الداخل والخارج.

شبابيك وأبواب البيت مهترئة إلى درجة كبيرة، وبعضها غير قابل للإغلاق، والمطبخ له باب متهالك تماماً. وقد طلب صاحب البيت أن تُجرى صيانة شاملة للبيت، ولكن طلبه رفض.

المتعهد من خارج المنطقة، وكذلك عماله، وكان التعامل خلال فترة العمل سيئاً، والنتائج كذلك، فحتى الحمام الجديد هو اليوم في حالة سيئة، وقد شاهدت بنفسي سوء التنفيذ، وما يزال الحمام بلا دهان خارجي، وهناك رطوبة وتآكل بحكم التسريب في التمديدات الداخلية، ويتضح ذلك بسهولة على ارتفاع 80 سم من الخارج.

مسكن (2):

سيدة فلاحة أصلاً، ومتزوجة من غياثي لا يحمل الجنسية، وتتلقى هي 45 دينارا من الشؤون الاجتماعية، لأن الوالد والأبناء لا يحسبون

ضمن مبلغ المعونة لأنهم لا يحملون الجنسية. ولديها أسرة مكونة من أبناء زوجها إضافة إلى أبنائها من زواجها السابق.

بيتها كبير نسبيـًا، وأمامه حديقة مُعتنى بها، وتتضح الخبرة الفلاحية في هذه النقطة. بضع أشجار من الرمان والليمون والزيتون، والكثير من أحواض ونباتات الزينة. الفرق كبير بين منظر الحديقة والبيت من الخارج ومن الداخل، البيت قديم وأرضيته مهترئة، وهناك عدد كبير من الحفر الواسعة في أرضية البيت الإسمنتية من دون بلاط، ورفض منفذو الترميم إجراء أي صيانة للأرضية رغم أن وضعها سيء للغاية، والبيت يكاد يخلو من الأثاث، باستثناء بعض الفرشات الإسفنجية (جنابيات).

الترميم كان عبارة عن إزالة سقف البيت القديم (زينكو مع مدة طينية)، ووضع سقف جديد من الزينكو مع مدة بلاستيكية (فوم). وطُلي حوالي نصف متر من الخارج والداخل بلون كمّوني غامق، فأصبح الجدار بلونين من الداخل ومن الخارج، وقد وعدوا بالعودة لتوحيد لون طراشة البيت ولكنهم لم يعودوا.

استمر العمل أكثر من أربعة شهور «ذقنا المَرارْ فيهن، نخرج أغراضنا ثم نعيدها لأنهم كانوا يعملون بشكل متقطع، يحضرون يومـًا ويغيبون أسبوعا أو أسبوعين. وحتى خزان المياه الذي أنزلوه عن السطح لم يعيدوه بعد انتهاء العمل، وقد تكسر أثناء محاولتنا إعادته».

حفاير وزراة البيئة ومشروع حماية البيئة البدوية

ضمن برنامج تعويضات حرب الخليج، ومشروع الحفاظ على بيئة البادية الأردنية، عملت وزارة البيئة على إقامة حفاير (سدود ترابية صناعية) لحفظ مياه الأمطار، وللمنطقة خبرة طويلة في هذا المجال، وهناك حفيرة رومانية جُدِّدت في العصور الإسلامية، وبني إلى جانبها قصر كبير ما تزال آثاره قائمة بوضوح لليوم، اسمه «سد بُرْقُع»، يقع على بعد 18 كلم من الطريق العام إلى الشمال الغربي من الرويشد، وقد زرته في شهر أيلول وكانت مياهه ما تزال وافرة.

زرت اثنتين من الحفاير الجديدة، والواقع أن هذه الحفاير أصبحت مثار تهكم السكان عمومـًا، فهي فاشلة منذ بدايتها، وعندما وصلت للمنطقة، لاحظت أنه بالكاد تستطيع تمييز وجود حفيرة، تحتاج للتدقيق لتكتشف موقع الحفر، وقد اضطررت لسؤال دليلي عن موقعها وهو يشير إلي أنها أمامي. والناس هنا يتحدثون عن انعدام الخبرة في تحديد المواقع المناسبة، وسخر أحد مربي الأغنام بقوله: إن بعض رعاة المنطقة يعرفون اتجاه سير دلو من المياه، بينما لم يوفق خبراء البيئة والزراعة في اختيار مواقع حفائرهم الكبيرة.

تعمقنا أكثر باتجاه الجنوب الغربي، ووصلنا إلى قرية روضة البندان، تقطنها عشيرة البندان من الرولة، رغم أن القرية قديمة منذ الثمانينات، لكنها الآن لا تحوي سوى 13 أسرة. لا توجد طريق معبدة أو ممهدة إلى

القرية رغم الوعود التي تلقوها. حتى المدرسين يحضرون يومياً إلى مدرستهم قادمين من الرويشط بسيارة بكب يسلكون «الوَعَر».

قابلت مختار القرية الذي رحب ولكنه سألني: أراك قادم بسيارة «سويل» بمعنى «خصوصية» قديمة، أين سيارات الدفع الرباعي وأين جماعة البيئة؟ أوضحت له طبيعة مهمتي وأسلوب البحث الذي أعتمده. لقد استغرب أن يحضر شخص «رسمي» بسيارة بكب قديمة يقودها أحد معارفه من البدو.

بيوت القرية متباعدة عن بعضها، والمنطقة تعد أراضي عشيرة البندان، ولا يقتصر انتماؤهم إليها على المساكن، فهي منطقة رعيهم، ولا يمكنهم مغادرتها ومنافسة العشائر الأخرى في المواقع المجاورة. قال لنا المختار إنهم يعتنون بالمحمية، لكن الجهات المسؤولة عنها تقطع عنها الري وهو ما يضرها.

قرب البندان توجد منطقة «محمية نبات الرّغل» (وهي شجيرة صحراوية)، كنت قد علمت أن عدة مئات من شباب منشية الغياث والرويشد قد اتُخدموا بالأجرة في زراعة أشتال نبات الرغل، وقد عملوا لأسبوعين ثم حصل خلاف بين المسؤولين وتوقف العمل، وبعض الشباب لم يتلقوا سوى أجر أسبوع واحد. يتندر الشباب بالعمل الذي قاموا به، لقد كان المسؤولون يهتمون بالتقاط الصور للعمل، وبعض الأشتال زرعت بأكياسها.

اليوم هناك ألوف الحفر الخالية من أي مزروعات، توجد كومة من أكياس أشتال الشجيرات لم تغرس، وقد يعثر الشخص على جذور متيبسة تماماً لبعض الشجيرات، على العموم، غادر مسؤولو المشروع مع انتهاء عمل الشباب. والكلام بين الناس عن مبالغ كبيرة أنفقت في هذا المشروع الغامض.

مشروع استخراج زيت الخِرْوع

قبل الوصول إلى الرويشد بحوالي 15 كلم، وفي منطقة اسمها «مْقاط»، وعلى يمين الطريق العام الدولي مباشرة يقع مشروع اسمه «مشروع زيت الخروع» تابع للصندوق الهاشمي لتنمية البادية.

مساحة المشروع 60 دونماً، يوجد فيه بناء (هنجر) كبير، كان يفترض أن يحوي مشغلاً لاستخراج زيت الخروع، وهناك بركة بلاستكية كبيرة تصل إليها المياه من بئر ارتوازي يقع على الجهة الأخرى من الشارع. كما يوجد مبنى صغير مخصص للإدارة.

يستطيع الناظر أن يلحظ أن هناك فعلاً محاولة قد جرت لزراعة نبات الخروع، فهناك أعداد كبيرة من الشجيرات الجافة، تتخللها شبكة من أنابيب الري بالتنقيط. محاولة الزراعة فشلت بالكامل، وأُوقِف المشروع، وفي شهر أيلول 2013 حضر مهندسون من الصندوق الهاشمي وبدأوا بتجربة جديدة، ولكن هذه المرة لزراعة البرسيم

والشعير، لقد اكتفوا بتجربة زراعة 4 دونمات يجري ريها بالتنقيط بواسطة الأنابيب المتوفرة أصلاً.

اليوم لا يوجد في المكان سوى حارس، وهو شاب بدوي يقيم هو وأهله مقابل المشروع، يقوم إلى جانب الحراسة بتنفيذ التجارب الزراعية المتنوعة، وهو الآن بانتظار نتائج زراعة الشعير والبرسيم.

صندوق المعونة الوطنية

التسمية الدارجة للمعونة المالية التي يقدمها صندوق المعونة الوطنية هي «راتب الشؤون»، ويبلغ عدد من يقبضون «راتب» 387 حالة، أغلبهم من عشيرة الغياث، لأن عشيرة النعيم تركت المنطقة، وقد تقلص عدد متلقي الرواتب بسبب رحيل قسم من السكان مع «رواتبهم» إلى مكاتب الصندوق في المفرق، وهناك 45 حالة رُحِّلت «مْغرّب» -أي إلى المفرق-. وبالإضافة إلى المعونات المتكررة «الرواتب» تُصرف معونات طارئة وفق النظام المتبع.

وفق موظف الصندوق: «هناك بنود عدة بموجبها توقف المعونة عن المستفيد، كامتلاك كوشان حلال، أو سيارة شحن، أو سيارة بكب، - هناك عدد كبير من الأهالي يملكون سيارات بكب قديمة (سبعينات وثمانينيات) يستخدمونها كوسيلة نقل ركاب داخل الرويشد وإلى المناطق المحيطة-، ومن يملك رخصة سوق فئة رابعة توقف عنه

المعونة، أو تسحب منه الرخصة. ويُخصم مبلغ 4 دنانير عن كل راس غنم يملكه المستفيد، ويُطلب إجراء تفقد للمستفيدين حول ذلك».

«بالنسبة لمن يملك الأغنام، بالفعل إذا وجدنا الغنم عند الزيارة نخصم من قيمة المعونة، لكننا نتساهل بشكل ذاتي مع الناس، ولكن من يملك كوشان ملكية أغنام من الزراعة نخصم عليه، أو يتخلى عن الكوشان فيحرم من العلف المدعوم».

يمكن اعتبار الصندوق مركز معلومات تفصيلية بخصوص السكان، والفقراء منهم خصوصاً، ويديره اليوم موظف واحد هو ذاته مدير مكتب الشؤون الاجتماعية في الرويشد، ويشرف على مركز المنار للتربية الخاصة، ومع ذلك لا يُنسَّق مع الصندوق ولا يُؤخذ رأيه من قبل أي طرف رسمي يعمل في مجال مشاريع مكافحة الفقر في الرويشد، باستثناء طلب قائمة بأسماء المنتفعين من أجل مشروع ترميم البيوت.

بالعلاقة مع المعونة، هناك مشاكل كثيرة، وحالات طلاق مرتفعة وخاصة بين الشباب، بعض الشباب يتزوج من أجل أن يخرج من دفتر عائلة الأب كي تستمر المعونة، وبعض الزوجات يتطلقن من أجل الحصول على معونة «امرأة مُطَلّقة».

التعليم المدرسي والجامعي

تتوفر المدارس في المناطق والتجمعات المتعددة، لكن الدخول في التفاصيل يكشف بعض المشكلات، وتعتمد الملاحظات التالية على زيارتين لمدرستين: الأولى مدرسة ذكور منشية الغياث، والثانية مدرسة

إنـاث الرويشـد، وكلتاهمـا شـاملتان، أي تسـتقبلان طلبـة مـن جميـع الصفوف.

تعـاني المـدارس مـن نسـب التسـرب العاليـة، ولكـن التسـرب هنـا لا يقتصر على الطلاب، بل يشمل المعلمين أحيانـاً. فأغلب طاقم التدريس من خارج المنطقة، وهـو مـا يعنـي أنهـم مـا إن يبـدأوا عملهـم في مـدارس الرويشـد حتـى يباشـروا بمتابعـة طلبـات النقـل منهـا، فحـوافز العمـل في منطقة نائية لا تكفي للتعويض.

لتسـرب الطـلاب عوامـل متعـددة، بالنسـبة للطالبـات يلعـب موقـف الأهل من تعليم البنت دوراً، لكن بُعْد المسـافات الداخليـة يشـجع علـى التسرب، لا توجد وسائط نقل داخل الرويشد أو منشية الغيـاث، وهنـاك مسافات تحسب بالكيلومترات على الطالب أو الطالبة أن يقطعها.

غير أن أهم ما يقوله الأهالي بهذا الخصـوص، هـو الفـارق بـين حالـة الإقبـال الشـديد وبحمـاس علـى التعلـيم في سـنوات الاسـتقرار الأولـى، وبين حالة اللامبالاة واليأس عند الأهل والطلاب حاليـاً.

من الملاحظـات القاسـية أن المـدارس لا تـوفر تخصـص العلمـي في التوجيهي، وتقتصـر دراسـتهم علـى الفـرع الأدبـي بسـبب صـعوبة تعيـين مدرسـين للمـواد العلميـة. وهـذا يعنـي انحسـار فـرص التخصـص لمـن يرغب بإكمال دراسته الجامعية في التخصصات العلميـة، ولهـذا دلالات وتداعيات كثيرة.

المشـكلة تتعقـد عنـد مَـن يحصـل علـى مقعـد جـامعي مـن الطـلاب الفقـراء. هنـاك قـرار في غايـة الإيجابيـة، أن يُعطـى كـل طالـب مـن أبنـاء

المستفيدين من المعونة الوطنية، منحة دراسية تغطي رسوم الساعات المعتمدة، وذلك بشرط أن يحقق مقعداً جامعياً.

حالتان من قطاع التعليم

فيما يلي اختصار لحالتين من حالات الصراع من أجل التعليم: الحالة الأولى لطالب جامعي من الغياث (الرويشد)، والثانية لطالبة مدرسة من قرية صالحية النعيم، تلخص الحالتان جانباً من وضع التعليم بما فيهما من سعي ومواظبة في مواجهة الصعوبات.

1. تعطيل الطلاب سنة كاملة بانتظار فتح «شُعبة»

على بعد 300 كلم إلى الشرق من عمّان، وبمحاذاة الطريق الدولي إلى العراق تقع قرية صغيرة اسمها «صالحية النعيم»، نسبة إلى عشيرة النعيم البدوية التي استقرت بها منذ ثلاثة عقود، لتشكل آخر المواقع المعمورة قبل الحدود.

أقيمت في القرية مدرسة حكومية لاستيعاب الطلاب والطالبات من القرية التي وصل سكانها في السابق إلى مئة بيت، ولكن غالبيتهم اضطروا، ومنذ منتصف التسعينيات إلى الرحيل عنها غرباً باتجاه المفرق تحت تأثير القحط والفقر.

استمرت المدرسة في خدمة طلاب الأسر المتبقية، واتبعت نظام الصفوف المُجَمّعة، أي جمع أكثر من مستوى في غرفة واحدة، وتقسيم زمن الحصة بينهم، وإلى هنا لا يوجد اعتراض، فهذا إجراء ينطوي على قدر من المرونة.

لكن الإجراء الغريب يكمن في طلب وزارة التربية من بعض الطلاب البقاء في منازلهم لمدة سنة أو سنتين أحيانـاً، حتى يتجمع عدد كـاف مـن الطلاب ثم يستأنفون الدراسة! وهـم بـالطبع لا يستطيعون الانتقـال إلـى مدرسـة أخـرى، لأن أقربهـا إلـيهم تقـع علـى بعـد أكثـر مـن 25 كلـم، ولا توجد أي وسيلة نقل عامة.

دُهشت عند سماع هذا الكلام، وخشيت أن هنـاك بعـض المبالغـة أو سوء الفهم، وطلبت مقابلة بعض الحالات.

أرشـدني أحـدهم إلـى منـزل الطالبـة «مـرادي عـرار النعـيم». اسـتقبلَنا والدُها، ثم حضرت الطالبة وروت قصتها: فقد أنهـت الصـف العاشـر في المدرسة وبمعدل 97 وشهادة تفوق، ولكن المدرسة أبلغتهـا أن الـوزارة لـم تخصص هذا العـام شـعبة للصـف الأول ثـانوي، وأن عليهـا الانتظـار إلى السنة القادمة حتى يكتمل العدد.

غير أن المفاجأة الكبرى كانت عنـدما علمـت عـن حالـة أربعـة إخـوة اضطروا إلى انتظار بعضهم بعضا، وهم هذه السنة سيتقدمون للتـوجيهي معـاً. وبالفعـل وصـلت إلـى منـزل (أبـو راكـان) والتقينـا الأسـرة كاملـة، وقابلت أختين توأم اضطرتا للتعطيل سنتين، وأخاهما راكان الذي انتظر سنة، حتى تلتحق بهم أختهم الصـغرى، وهـم الآن جميعـاً علـى مقاعـد صف واحد، وقد جلبوا لنا شهاداتهم المدرسية التي تفيد بتفوقهم.

2. من الخربوش إلى الجامعة وبالعكس

محمد حصل علـى المرتبـة الأولـى في مدرسـته في التـوجيهي بمعـدل 87، وحصل على مقعد وعلى منحه بقيمة 45 ساعة معتمدة مـن الـديوان

الملكي، يدفع محمد رسوم التسجيل 29 ديناراً في الفصل، فيما يدفع الديوان الملكي رسوم الساعات المعتمدة بقيمة حوالي 250 دينار. وهذا الفصل تنتهي منحته، وعليه أن يقدم مجدداً للديوان من خلال الجامعة نفسها بهدف الحصول على تجديد للمنحة.

في وقت دوام الجامعة يغادر محمد الرويشد في فجر يوم الأحد، إذ عليه أن يستعجل للحصول على مقعد في الباص الذي يتحرك في الثالثة صباحًا نحو المفرق. ويقيم محمد قرب أقرباء له يقيمون في بيوت شعر في شرق قرية «ثغرة الجب» جنوب المفرق بجانب سوق الحلال، وقد بنى له «خربوشا» صغيرا إلى جانبهم حتى يكون في عهدتهم وحمايتهم عندما يغادره. ولا تتوفر الكهرباء في الخربوش، إذ يعتمد فانوسا للإنارة لأن كل المنطقة التي يقطنونها في سوق الحلال لم تصلها الكهرباء. معدل محمد في الجامعة لغاية الآن هو 76، وهذا يعتبر جيداً نسبة لزملائه.

أقرباء محمد في ثغرة الجب عبارة عن ثلاث بيوت من بدو الغياث، يعملون في المفرق، وهم جزء من الغياث الذين «غرّبوا»، أي هجروا الرويشد نحو الغرب إلى المفرق.

في فترة لاحقة بعد العودة من الرويشد، زرت بلدة ثغرة الجب حيث يقع خربوش محمد، وبعد البحث عن المكان الذي وصفه لي وصلت وتيقنت بالفعل من صحة ما قاله، لم يكن في مسكنه عند زيارتي، أرشدني جيرانه إلى «خربوش» جانبي مستقل، استأذنتهم بالدخول وأدهشني ما رأيت: بعض الفراش المهترئ، برميل للمياه، مدفأة عبارة عن برميل

صغير يحشى بشتى الأشياء القابلة للاحتراق، جَمَعَ محمد بعض الحشائش والعيدان ووضعها في كيس لكي يستخدمها كوقود، لا كهرباء في الخربوش، فأحضر محمد فانوسا صغيرا يعمل على الكاز. يوجد صندوق خشبي متهتك وضع به محمد أشياءه مثل كسرة من مرآه ومشط.

الغريب أن وزارة التعليم أوقفت المنحة عن محمد في السنة التالية، وقد احتاج الأمر إلى حملة في الإعلام لكي تعاد له.

ملاحظات استنتاجية عامة

- من المرجح أن منطقة الرويشد هي المنطقة الأكثر بعداً وعزلة مقارنة بأي منطقة نائية أخرى، في باقي المناطق لا نشهد مثل هذا الانقطاع العمراني والبشري. لقد اختصر أهل الرويشد الأمر عندما أطلقوا على باقي البلد تسمية «مغرّب»، التي أصبحت مفردة متداولة بشكل اعتيادي، وتحولت إلى نقطة محورية في الثقافة المحلية، وتتحدد بناء عليها المواقف المتنوعة.
- إن جانباً كبيراً من مشكلة الفقر في الرويشد -كما في غيرها من المناطق- يتصل بالجانب الكلي من السياسات الاقتصادية التي في كثير من الأحيان تعد سياسات منتجة للفقر، أو على الأقل تتعارض مع جهود مكافحته. لكن هذا لا يعني التوقف بانتظار تغيير السياسات الكلية. وهناك في الأردن تجربة تنموية حقيقية في

المناطق النائية، وخاصة في مجالي التعليم والصحة، وهما الركنان الأساسيان في هذا الميدان.

- تتركز مشكلة الفقر في الرويشد في فئة البدو الذين استقروا في بلدات وقرى المنطقة بشكل متأخر نسبياً، مقارنة بنشأة بلدة الرويشد التي تعود إلى نهاية ثلاثينات القرن الماضي، لقد بدأ استقرار البدو الطوعي منذ منتصف الثمانينات، ثم تلاه استقرار قسري ابتداءً من النصف الثاني للتسعينات، وذلك تحت تأثير سنوات المحل المتتالية، إلى جانب ارتفاع أسعار الأعلاف المفاجئ وبنسب كبيرة بسبب رفع الدعم، وهو ما ترافق مع أحداث سياسية أثرت بشكل كبير على نمط حياة البدو الذين كانوا يعتمدون على سهولة التنقل بين الدول المجاورة: سوريا والسعودية والعراق. لقد مرّت على الرويشد «سنوات خير» وفق تعبير السكان، وكان ذلك الخير يشمل الجميع، غير أن سنوات «الخراب» التي تلت، كانت أشد قسوة على فئة البدو تحديداً، لأن أبناء باقي الفئات استطاعوا إيجاد مخارج لهم؛ إما بالعودة إلى مناطقهم الأصلية، أو بنقل أعمالهم، ومَن بقي منهم تمكن من إيجاد فرصة تبقيه خارج حدود الفقر.
- انقسم فقراء البدو في موقفهم من تراجع وضعهم الاقتصادي إلى فريقين: فريق قرر الرحيل ومغادرة المنطقة بحثاً عن فرصة أفضل

للعيش، ويمكن القول إنه رحيل جماعي لأنه حدث في زمن محدد ابتداء من عام 2004، لقد ترك هؤلاء بيوتهم الحجرية واتجهوا نحو أقرب منطقة وهي المفرق بهدف العمل في المزارع هناك كعمال زراعيين، وسمي هؤلاء «جماعة مغرّب». يشكل هؤلاء نسبة عالية من البدو يقدرونها بأنفسهم بحوالي ثلث عشيرة الغياث (حوالي ألف مواطن من أصل ثلاثة آلاف)، إضافة إلى ثلاثة أرباع عشيرة النعيم (حوالي 700 مواطن من أصل حوالي ألف)[1]. أما الفريق الثاني فقد قرر منتسبوه البقاء في منطقة الرويشد، بعض هؤلاء وجد فرصة للحياة، وبعضهم تمكن من «الصمود» في العمل في «الحلال»، ومواصلة تربية المواشي، وقسم كبير منهم قبلوا بحالة الفقر.

- يشكّل هؤلاء الذين قبلوا بحالة الفقر فئة كبيرة، أغلبهم طرقوا باب صندوق المعونة الوطنية، وهناك الآن -عند إجراء الدراسة- 387 حالة تتلقى معونة متكررة من مكتب الصندوق في الرويشد، تشمل أسرا وأرامل ومطلقات ومعوقين[2]. وقد أصبح مبلغ المعونة هذا يسمى «راتب شؤون»، ودخل المفهوم إلى الثقافة اليومية

(1) الأرقام والنسب المتعلقة بعدد أبناء البدو، وعدد المهاجرين الجدد منهم استندت إلى تقديرات الأهالي أنفسهم.

(2) مقابلة مع مدير مكتب صندوق المعونة في الرويشد.

الاعتيادية للسكان، ولم يعد الحصول على هذا «الراتب» يمثل أي حَرَج لصاحبه. وبالطبع، هناك كثير من المنتفعين من الصندوق يحاولون البحث عن مصادر أخرى للدخل، ولكنهم يسعون لإخفائها عند الحديث مع الغرباء، لأن تعليمات الصندوق تمنع صاحب الدخل من الاستمرار في تلقي المعونة، ومن الغريب مثلاً أنه لا يجوز للمنتفع من الصندوق أن يقتني أي أغنام، ويُحسم 4 دنانير من قيمة «الراتب» عن كل رأس يقنيه. كما يلاحَق بعض المنتفعين الذي استطاعوا شراء سيارات «بكب» قديمة يستخدمونها في خدمة النقل الداخلي، ويمنع المنتفع من حيازة رخصة السواقة من الفئة الرابعة.

- يمكن ملاحظة أن الجيل الأول من البدو المستقرين، وقسم منهم ما يزال على قيد الحياة، هم جيل من المبادرين والنشطاء اقتصادياً؛ لقد أسسوا القرى والتجمعات السكانية، واندفعوا نحو التعليم، وألحقوا أبناءهم بالمدارس، وبدأوا بالبحث عن «المساواة» مع باقي عشائر البادية، وهم يحققون مستوى جيدا من المشاركة بشتى أشكالها بما فيها السياسية، فهناك نسب اقتراع عالية في الانتخابات النيابية والبلدية. وإلى هذه الفئة ينتسب جزء كبير ممن هاجروا نحو قرى محافظة المفرق بهدف العمل في المزارع المقامة هناك.

- يمكن الجزم أنه لا توجد مظاهر واضحة لـ«ثقافة العيب» كما هو شائع في بعض الأدبيات التي تتناول المنطقة، إن العمل في المزارع، وهو ما يندرج عند البدو تحت مسمى «العمل بالفاعل»، والذي يعد أدنى أصناف العمل التي يأنفها البدو وينفرون منها، ومع ذلك فقد اتجهوا نحوها وبحثوا عنها وبشكل جماعي. ليس هذا فقط، فحتى أبناء بلدة الرويشد ومنشية الغياث المقيمين فيها لا يترددون عن العمل في قطاع التحميل والعتالة، سواء في مناطق سكنهم في المنطقة الحدودية مع العراق (نقطة الكرامة)، وهي ما تعرف عند السكان بمنطقة «بين الحَدِّين»، ويتعتبر الحصول على عمل في العتالة في الجمرك مطمحاً لكثير من الشباب. وأثناء القيام بهذا البحث حصل أن أعلنت بلدية الرويشد عن توفر شاغرين لعاملَي نظافة، فتقدم للتنافس 26 شاباً من أبناء البدو.
- الظاهرة الأخطر تتمثل ببدء مظاهر «ثقافة فقر» بالمعنى العلمي الأصيل للمفهوم، أي وجود مجتمعات مستعدة لتوريث ونقل الفقر للأجيال اللاحقة. ففي الجيل الجديد من أبناء البدو الذين دخلوا سن العمل حديثاً، بدأت تظهر حالات استسلام لوضعية الفقر، وخاصة عند أبناء الأسر التي تنتفع من المعونة الوطنية. لقد بدأت تنمو حالات أسر فقيرة تولّد أسراً فقيرة، وخلال البحث تم

التعرف على كثير من الشباب ممن يتعاملون بيأس واستسلام تجاه مستقبلهم.

- ما يزال البدو في هذه المنطقة ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم «جماعة حَلال»، أي أصحاب أغنام، وما يزالون ينظرون باحترام ومحبة وعاطفة شديدة نحو الحلال، ويحترمون من صمد واستمر في العمل بالحلال، ويشمل ذلك جيل الشباب أيضاً، حتى ممن لم يمارسوا هذا العمل، لأن التنشئة الأسرية ما تزال تشتمل على عنصر احترام الأغنام، يقول أحدهم: «والله لولا الحرام لصلّيت بين الغنم»، وما تزال كثير من البيوت تحاول العودة، وبعضهم عاد فعلاً، وعلى الأقل هناك أسر كثيرة تحرص على اقتناء ولو عدداً محدودا من الرؤوس وفق ما يعرف بـ«المنوحة» لغايات الاستهلاك المنزلي.
- إن التدخلات الحكومية سجلت فشلاً ظاهراً وشاملاً. فباستثناء ما يقدمه صندوق المعونة، وبعض المشاريع في البنية التحتية مثل مشروع تجديد شبكة المياه، وبعض الأبنية، فإن باقي المشاريع، وبشكل خاص مشاريع تعويضات البيئة جميعها، والمشاريع الإنتاجية مثل: مزرعة الأبقار والدواجن والأغنام، ومنشار الحجر، ومقلع الحجر، ومشروع زيت الخروع لم تكن فاشلة فقط، بل أدت إلى نتائج سلبية تتصل بموقف الناس من مجمل التدخلات

الحكوميـة، فقـد أصـبحت مفـردات مثـل: النصـب والاحتيـال والتكسب، ترافق أي نقاش حول الأمر.

- أدى أسلوب التدخلات الحكومية إلى بروز ظاهرة سلبية تتمثل في نشوء نخبة من المجتمع المحلي -من البدو وغير البدو- تتقن التعامل مع المركز الحكومي وتستفيد من ذلك[1]، من الواضح أن المشرفين على التدخلات الحكومية هم من ساهم بخلق مثل هذه النخبة ذات الدور السلبي، وهذا حاصل في مناطق متعددة على مستوى المملكة ككل، ولكنه في منطقة الرويشد يتخذ شكلاً فجاً لأنه يجري بعيداً عن الأنظار. إن علاقة المركز مع ما يجري تقتصر على العلاقة مع أفراد هذه النخبة، وتكون الزيارات واللقاءات مع الأهالي مبرمجة بشكل مهين، لقد أجاب عدد من الرجال والنساء عند سؤالهم عما استفادوه من المشاريع وزيارات المسؤولين أنهم «استطاعوا الحصول على شهادة حضور لورشة عمل، وعلى وجبة غداء، وعلى مبلغ ثلاثة دنانير بدل مواصلات، والتقطت لهم الصور». كما أفصحت بعض السيدات عن «حصول اجتماعات تسبق اللقاء مع المسؤولين الكبار الزوار، يُطلب فيها من

(1) في تحقيق سابق أجريته في قرية أخرى من البادية الشمالية، طلب مني محدثي أن أحدد له نوع الكلام الذي أريده منه: فهل عليه أن يقول الكلام الرسمي الذي تطلبه الحكومة، أم كلام مؤسسات التمويل، أم الكلام «البلدي» العادي!.

الحاضرات الإشادة بجهود الجهة المنفذة والمشرفة على العمل»، إن اسم الجهة المنفذة، وخاصة اسم الشخصية المشرفة مباشرة على أغلب المشاريع، يتكرر عند السكان بطريقة مؤسفة تلخص مشهداً معادياً للتنمية.

مقترحات

- التوقف فوراً عن منهج التدخلات الذي اتبع لغاية الآن، سواء من قبل وزارة التخطيط أو غيرها، فهو في غالب الحالات لا يشكل مجرد هدر للمال والجهد، بل يخلق أجواءً تؤثر سلبياً على مجمل علاقة السكان مع الدولة.
- يتعين تبديل مستوى التعامل مع موضوع الفقر، والنزول باتجاه الفقراء أنفسهم، وإشراكهم في تحمل المسؤولية، والبناء على ما لديهم من خبرات واستعدادات؛ يمكن مثلا بحث إنشاء مجلس تنموي بعضوية تطوعية، كي لا تصبح مجالاً للانتفاع، وتكون قيادته مسؤولةً اجتماعياً وأخلاقياً أمام «الأقرباء». والواقع أن الجميع من خارج عشيرة الغياث مثلاً أكدوا على أن «اللُّحمة الداخلية» للعشيرة، أي التماسك الداخلي بمستوى جيد، وهناك مؤشرات فعلية على ذلك. والواقع أن هناك درجة من الالتزام وتبادل المسؤولية على مستوى الأسرة الممتدة على الأقل. (أشرنا سابقا إلى تجربة إنشاء قرية بشكل ذاتي).

- لا بديل عن إعادة التفكير بقطاع الثروة الحيوانية في البادية ككل، ومنه منطقة الرويشد خاصة، ينبغي التوقف فوراً عن التعامل مع قطاع الثروة الحيوانية بمنطق المحاسبة المالية البحتة، إنه ليس مجرد مصدر للحوم يمكن البحث عن بدائل له، إنه نمط حياة ما يزال حاضراً في مجمل تصور السكان لحياتهم.
- لما كان صندوق المعونة الوطنية، مؤسسة ذات حضور قوي في الرويشد، يتعين التعامل بتعليمات استثنائية أكثر مرونة، وليس المقصود بذلك زيادة الكلفة المالية. لكن لا يعقل مثلاً معاقبة من يسعى إلى توفير مصدر دخل آخر قطع المعونة عنه كما يجري حاليًا، بل ينبغي مكافأته باعتباره شخصًا مجداً. ومن غير المفهوم أن يجري الخصم من مبلغ المعونة بواقع 4 دنانير على ملكية الرأس الواحد من الأغنام، إن المنطقي -تنمويًا- أن يحصل العكس، أي أن يُدعم مالك العدد القليل من رؤوس الماشية ويكافأ بعدد إضافي. إن الوضع الحالي يدفع الناس إلى التخلي عن البحث عن مصادر دخل أخرى خشية إيقاف المعونة. إن فكرة مكافأة المجتهد من متلقي المعونة حققت في دول أخرى - البرازيل وماليزيا مثلاً- نتائج هامة.
- تفتقر منطقة الرويشد إلى أي نافذة تتيح للأفراد والأسر الحصول على القروض، ويتعين على المقترض أن يسافر مسافة 200 كلم

نحو المفرق. غير أن الإقراض لغايات تنموية هنا على مستوى الأفراد والأسر يحتاج لتصميم برامج خاصة، والبحث عن ضمانات من صنف مناسب. إن تجربة مؤسسات الإقراض الصغير في القطاع الخاص غير مفيدة إطلاقاً، فهي مصممة بهدف الحفاظ على مصالح المؤسسة المُقرِضة نفسها، وتحقيق ربحية عالية، ومصلحة المقترض تقع في آخر اهتماماتها. ولدى السكان ما يقولونه في مجال احتياجاتهم التمويلية. إن التعامل على مستوى الأسر قد يكون مفيداً، غير أن الأمر بحاجة للمزيد من التقصي حول التفاصيل.

- من الضروري البحث بمسألة ثروات المنطقة التي يرى الناس أن مردودها يذهب خارجها. إن «الخارج» هنا هو خارج بالفعل نظراً لبعد المسافة. يتعين إعادة النظر بنصيب وحصة المنطقة من هذه الثروات، وخاصة الغاز ومقالع الحجر والمحميات.
- بالنسبة للذين هجروا المنطقة نحو قرى المفرق، أي ما يطلق عليهم في الرويشد «جماعة مغّرب»؛ إنهم جزء من السكان، وجزء من المشكلة حتى لو غابوا عن النظر. على الدولة أن تعمل على تيسير واقع عيشهم الجديد، إن لديهم بعض قصص النجاح الحقيقية في الخروج من دائرة الفقر، وحققوا اندماجاً معقولاً في مستقرهم الجديد.

- من المهم والملح إعادة تأهيل منفذي برامج مكافحة الفقر، ومجمل المشتغلين مباشرة بموضوع الفقر في الرويشد وما يماثلها من مناطق، والتأهيل هنا يشمل تثقيف العاملين المباشرين بظروف المجتمع الذي يكافحون الفقر فيه، والتوقف نهائياً عن التخطيط المكتبي لهذه المناطق، ويتعين في الواقع الشروع ببناء نموذج لمكافحة الفقر يتمتع بالمرونة بما يتناسب مع تنوع المواقع.

منطقة المخيبة..

فقر صنعته أيدي «التحديث والخصخصة»

تتبع المخيبة (الفوقا والتحتا) إدرايـاً إلـى لـواء بنـي كنانـة، وهـو مـن المناطق الأقل فقراً في الأردن، ففي آخر إحصاء منشور عام 2012 بلغت نسبة الفقر 13.2%، أي أقل قليلاً من نسبة الفقـر علـى مسـتوى المملكـة وهـي 14.4%، ولا توجـد في اللـواء أي مـن جيـوب الفقـر التـي تقـاس وتحسب رسمياً على مستوى الأقضية والألوية.

غير أن هنـاك اسـتثناءً في حـدة الفقـر في اللـواء، تمثلـه منطقـة المخيبـة التحتا والفوقا، التـي تعـاني فقـراً «جديـداً»! إذا صـح التعبيـر. والسـبب في ذلك معروف ومشهور في المنطقة، حتى في الأوساط الشعبية العامة، إلى درجة أن بعض من التقيناهم قالوا إن الفقر الحـاد في هـاتين القـريتين هنـا صُنع صناعةً، كما سيأتي توضيحه لاحقـاً.

تُعد أراضي منطقة بني كنانة في الأصل مناطق ذات تنوع زراعي ملحوظ، فقد كانت -إلى أكثر قليلاً من نصف قرن مضى- تشهد درجة من الاكتفاء الذاتي، مع توفّر دائرة من العلاقات التبادلية مع المحيط القريب، فهي قريبة من مدينة إربد، مثلما هي قريبة من القرى السورية، ولهذا هناك سيرة تنموية جيدة، وحتى عندما حصل تراجع في دور الإنتاج الزراعي، انخرط السكان بكثافة في الوظيفة العامة، وخاصة العسكرية، وبعض الأعمال التجارية المحلية على مستوى المحافظة، مما شكل تعويضاً لهم.

رغم أن المنطقة تشتهر الآن بزراعة الزيتون، لكن هذه الشجرة لم تكن معروفة سابقاً (قبل نصف قرن مضى) إلا في عدد محدود من القرى؛ ثم تقرر رسميا التوجه لزراعة الزيتون، لكن المنطقة زراعية أصلاً، وأهلها بالإجمال فلاحون، زرعوا الحبوب (قمح، شعير، عدس، ذرة وسمسم)، وزرعوا الأشجار المثمرة قبل الزيتون، والإنتاج غالباً ما كان للاستهلاك (وفق ما تحمله ذاكرة الأهالي اليوم)، مع توفر قدر بسيط منه للتبادل مع عدد من القرى. وهم مستقرون منذ زمن طويل، وقرى المنطقة قديمة، تعود جذور بعضها إلى منتصف القرن التاسع عشر، وشهدت كغيرها من قرى الشمال انفتاحاً مبكراً على سورية. وهي أكثر المناطق الأردنية كثافة في عدد القرى.

واجتماعياً، لم يشهد تاريخ المنطقة تراتباً طبقياً قاسياً إذ يدفع فئات معينة نحو أدنى السلم الاجتماعي، فرغم وجود بعض العشائر الكبيرة، ولكن سطوتها نسبية ومتبدلة. وتتميز المنطقة بالعناية الشديدة بالتعليم، والناس عموماً نشطاء اقتصادياً ومبادرون.

حيرة المخيبة بين الأغوار وبني كنانة

تنتمي المخيبة -إدارياً وثقافياً واجتماعياً- إلى لواء بني كنانة. كما أن علاقات السكان الاجتماعية وإحساسهم العام يتجه نحو بني كنانة (منطقة السرو)، وخاصة باتجاه بلدة أم قيس كونها الأقرب إليهم. لكنهم مع منطقتهم من الناحية الجغرافية والبيئية يشكّلون أقصى شمال الأغوار. وهذه الازدواجية أضرت بالمخيبة وأهلها في بعض المراحل، فلواء بني كنانة لا يعتني بمنطقة بعيدة نسبياً عن باقي تجمعات القرى التابعة له، وسلطة وادي الأردن التي تشرف على الأغوار من جهتها، توقفت خدماتها ومشاريعها مكانياً جنوب الحمة عند منطقة العدسية، ولم تصل إلى المخيبة، واعتبرت مسؤوليتها تقع على عاتق مركزها الإداري في بني كنانة.

لكن وجود الحمة والمياه الحارة، شكّل بالنسبة لقطاع كبير من السكان في المخيبة وخارجها مصدرَ دخل رئيسي، وعموماً، فإن كل القرى والمجتمعات المحلية الواقعة شمال إربد، وبمجرد تجاوز مدينة إربد، والاتجاه نحو الحمّة، كانت وعلى امتداد الطريق العام (إربد- بني كنانة)، تستفيد من حركة السياحة الداخلية (على مستوى الأردن) في الحمة. وهناك طيف واسع من المستفيدين من حركة الناس المتجهين إلى الحمة، ويضم هذا الطيف تجاراً وأصحاب مطاعم ومقدّمي خدمات للركاب، ولكن بشكل أساسي العاملين في قطاع النقل، فلم

تكن خدمة النقل بين الحمة وخارجها تتوقف حتى ساعة متأخرة من الليل، وبالطبع، لم يقتصر النشاط في النقل على الوسائط المسجلة كنقل عام رسمي ومرخص، ذلك أن قطاع نقل «غير رسمي» مكون من سيارات خاصة، وباصات صغيرة خاصة أيضاً كانت تعمل بانتظام في نقل الركاب.

منشآت السياحة تتحول إلى خرائب

ابتدأ العمل السياحي المنظم في الحمة منذ عام 1965 عندما أقيمت شركة مساهمة عامة (قطاع مشترك/ عام وخاص)، تُشرف وتُنظّم الزيارات والدخول إلى المرافق السياحية، وخاصة برك المياه الحارّة (مواقع العلاج الطبيعي). ومع مرور الوقت حصلت بعض التغيرات والتحديثات على المنشآت، لكن الوضع العام بقي مقبولاً ومفيداً للأطراف المتعددة من السياح «الأقل حظاً»، ومن العاملين أو المستثمرين الأقل حظاً كذلك، إلى أن حضر الاستثمار الحديث والكبير منذ عام 2005.

فقد خُصخصت الشركة وبيعت أملاكُها، وينابيعُ المياه الحارة التي يقصدها الناس، إذ اشترتها بكامل منشآتها شركة خاصة، وأغلقتها على الفور، وهدمت مرافقها من برك ومطاعم، بل واشترت أراضي ملاصقة كانت مخصصة كإسكانات للفقراء، وذلك بهدف معلن هو: التطوير وإنشاء مرافق سياحية حديثة. ولكن ما حصل أن العمل توقف بعد

الشراء والهدم، وتحولت المرافق القديمة إلى «خرائب» يمنع الدخول إليها، وغادرها كل العاملين باستثناء عدد من الحرّاس على الأبواب في غرف خاصة بهم يمنعون الناس من الاقتراب.

وحتى قبل أن يتوقف المشروع، وأثناء مفاوضات البيع والشراء، لم يوافق المشتري الجديد على أي شراكة مع المجتمع المحلي، فعلى سبيل المثال كانت البلدية تمتلك 4 دونمات داخل مساحة الشركة، ورفضت بيع حصتها تلك، وطالبت بالدخول كشريك محلي بالمشروع، ولكن «حركة رسمية» قانونية! حَرمت البلدية حتى من ثمن تلك الدونمات الأربع: فقد استعادت «سلطة وادي الأردن» الأرض كونها هي المالكة والمتصرفة بها، وأنها في الأصل هي مَن فوضتها للبلدية سابقاً، ثم قامت «السلطة» ببيعها للشركة بعد الخصخصة، من دون أي عائد للبلدية كما كان مطروحا أصلاً كثمن للحصة! وهذه الرواية شبه رسمية.

حصلت بعد ذلك مبادرات فردية، إذ أقام الأهالي بعض المنتزهات الخاصة التي يقومون بتأجيرها للزوار، إضافة إلى إنشاء بعض المطاعم المتواضعة. ولكن الاستفادة العامة من قبل السكان ككل توقفت نهائياً، ووجد كثيرون ممن كانوا يعتاشون على هذا الصنف من العمل مباشرة، أو بصورة هامشية، (أي السياحة الداخلية) وجدوا أنفسهم بلا دخل وبلا عمل.

المشهد الآن بائس جداً، والقرية معدومة الخدمات، والنظافة متدنية للغاية، والأولاد يتسولون من المارة والزوار. حتى الصنعة القديمة التي اشتهرت بها المنطقة قبل وبعد السياحة، وهي صناعة السّلال من البوص المتوفر على أطراف الأقنية والبرك، قد دخلت عليها في فترة سابقة إحدى منظمات المجتمع المدني في العاصمة، بهدف تنظيمها، وإعادة تدريب العاملات عليها، واشتراط مواصفات مناسبة... ولم تفعل تلك الجمعية في الواقع سوى أنها أفسدت الصنعة، وغادرت.

يشعر السكان في المخيبة والحمة أنهم جزء من بني كنانة، وأنهم «محسوبون عليها»، بينما هم أقرب إلى الغور بيئياً ومصلحياً ونفسياً. إن حقوقهم وشؤونهم المشتركة مع الأغوار أكثر منها مع بني كنانة بحكم التشابه في البيئة ومجالات العمل، لكن محدثنا يستدرك: بني كنانة لا يتذكروننا إلا عند الانتخابات!

كغيرها من مناطق الأغوار شمالاً وجنوباً، فإن هناك قصصاً غامضة عن المتنفذين الذين باعوا واشتروا وسطوا وسيطروا، وتختلط الحقائق بالأساطير حول عمليات البيع والشراء، غير أنها قادت إلى إحساس عام بقدر من الدُّونية عند السكان الذين يشعرون أنهم «دراويش»، وأنهم مظلومون ويفتقدون مقومات السلطة على شؤون منطقتهم وأراضيهم، وهم يشتركون في ذلك مع باقي سكان الأغوار وصولاً إلى الأغوار الجنوبية.

تجربة تنموية يتيمة

لعل القصة الأبرز ذات الطابع التنموي، والجديرة بالتأمل في المنطقة، تتعلق بتجربة أهالي قرية المخيبة التحتا مع العمل التعاوني، وهي التجربة التي ما تزال تسهم لغاية الآن بإنقاذ كثيرين من الفقر الشديد الذي تعاني منه المخيبة التحتا والحمة:

ففي نهاية الخمسينات ومطلع الستينات، اشترى أهالي المخيبة التحتا ما يزيد على 3000 دونم على ثلاث مراحل عن طريق الاقتراض من الجمعيات التعاونية، ففي مرحلة أولى اشتروا 1600 دونم، ثم مرة ثانية اشتروا بالتعاون مع أهالي أم قيس أراضي أخرى مساحتها حوالي 1000 دونم، ثم اشتروا مثلها في مرحلة ثالثة.

حصل الأهالي على قروض من الجمعيات التعاونية: كل واحد اشترى 25 دونما. في المرة الأولى كان مجموع المشترين حوالي 160 اسمًا، وفي الثانية 42 اسمًا، وآخر مجموعة عبارة عن حصص مشتركة. وهو ما يعني أن مجموع المستفيدين وصل إلى حوالي 250 فرداً، أو في الواقع أسرة.

بدأ الأهالي باستيراد أشتال زيتون من شركة في فلسطين، وأحضروا زيتونا شبه مجاني، وحصل في المنطقة ما يشبه «نهضة زيتون». وتحولت المنطقة إلى غابة زيتون، وتحسن وضع الناس، صار عندهم دخل منتظم إلى حد ما.

عكس ذلك حصل في المخيبة الفوقا، هناك حصلت عمليات بيع للأراضي عن طريق متنفذ رئيسي تمكن بواسطة زبائن من الأهالي من استدراج مالكي الأرض، وأخذها منهم.

يبلغ عدد السكان حوالي سبعة آلاف نسمة، في المخيبة التحتا (4) آلاف والفوقا حوالي (3) آلاف.

اجتماعياً وخدماتياً، تعتبر المنطقة أقرب إلى الأغوار، أي فقيرة، وخاصة في قطاعي التعليم والصحة. إذ بينما -كما أشرنا سابقاً- تعتبر قرى بني كنانة من الأنشط في مجال التعليم، فإن منطقة المخيبة والحمة، لم تشهد التعليم الجامعي إلا منذ سنوات قليلة؛ عقد من الزمن على أبعد تقدير.

هناك الآن مدرسة ثانوية للقريتين، يتوفر فيها الفرع الأدبي فقط، ونسب النجاح فيها متدنية جداً، وخاصة عند الذكور، ويحصل أحياناً أن تكون النتيجة «لم ينجح أحد»، أما مدارس الإناث فأحسن حالاً - نسبياً- من حيث النتائج، ولأن المخيبة والحمة هي الأبعد عن مركز لواء بني كنانة، فإنها تعد «مَنْفى» للمعلمين الذين ينقل إليها بعضهم كعقوبة، وعندما يعين معلم جديد، فإنه يبدأ بالسعي للنقل فور تعيينه.

في المنطقة مركز صحي عادي أولي ضعيف، ويتعين على من يحتاج للخدمة الصحية بعد الظهر -أي بعد انتهاء الدوام- أن يذهب إلى الشونة الشمالية (الأغوار)، أو إلى بني كنانة وإربد.

رغم أن المنطقة زراعية، لكن ليس هناك سوى دور ضعيف لوزارة الزراعة، فالمنطقة في موضوع الزراعة، تتبع تنظيمياً للأغوار، بينما تتبع إدارياً لبني كنانة، وهو عملياً ما يعني أنهم لا يستفيدون من هذه الازدواجية المضطربة.

قضاء «مْريغة» في البادية الجنوبية
بعد أكثر من عقد في مكافحة الفقر.. تضاعفت نسبته!!

على الطريق الصحراوي جنوباً، وبعد أن تتجاوز تقاطع معان بحوالي 25 كلم، تقع بلدة «مريغة» التي تعد مركزاً إدارياً لقضاء يحمل الاسم ذاته (قضاء مريغة)، ويضم عدداً من القرى الأصغر المتقاربة من بعضهما هي: الفيصلية، أبو اللسن، النقب، الحيّاض، طاسان، القاسمية، سويمرة، وقرين، إضافة إلى تجمعين للبدو من سكان بيوت الشعر يبتعدان عن مركز القضاء.

العمران والاستقرار في المنطقة حديثان نسبياً، فبلدة «مريغة» ذاتها يعود تأسيسها من حيث العمران إلى عقد الثمانينات، بينما بدأ الاستقرار في قريتي «قرين» و«النقب» منذ ستينات القرن العشرين، إذ تشكلت أنوية مستقرة ضمن مشاريع توطين البدو، لكن «مْريغة» تحولت إلى مركز لهذه القرى بسبب قربها من الطريق العام، ما جعلها أكثر جذباً للبناء والسكن لأبناء العشائر المتعددة التي تقيم في تلك القرى. وكما هي

الحال في مثل هذه المواقع، فإن القرى الحالية كانت في الأصل «مردّاً» (منطقة يردّون، أي يعودون إليها) لعشائر بعينها، وغالباً ما كانت تحمل الاسم ذاته حتى قبل الاستقرار، وتحتفظ كل قرية بتاريخ شفوي يتيح لها امتلاك شخصية محلية خاصة.

ملامح من السيرة التنموية للمنطقة

إلى زمن قريب (الثمانينات من القرن العشرين)، كان عمل السكان الرئيسي في تربية الحَلال (المواشي) والزراعة، وكانت الأسر تبني أحياناً سكناً صغيراً في القرى لتنظيم التحاق الأولاد بالمدارس، والاستفادة من بعض الخدمات الأخرى كالصحة مثلاً، ولكن سنوات المَحْل المتتالية دفعت السكان إلى التخلي عن نمطهم السابق، والسعي نحو الاستقرار النهائي، وبدأت عمليات مغادرة جماعية لطرق العيش البدوية- الفلاحية، عبر عمليات بيع متتالية ومتدرجة للملكيات من الحَلال، وشهد عقد التسعينات انهياراً لهذا النمط الإنتاجي المتوارث.

زمنياً، يربط السكانُ مظاهر الفقر بعقد التسعينات بالتحديد، فقد دُفعَت الأسر نحو بيئة جديدة، وأنماط تحصيل رزق غير معتادة، ولا يملك السكان خبرات كافية فيها. وقد حصل الانتقال بالتدريج ولكن بشكل متسارع، مع أن قسماً منهم ما يزال «صامداً» في تربية الحلال، وبعضهم يحاول العودة أو المزاوجة بين النمطين الجديد والقديم. غير أن ما هو محسوم هو الاحترام الشديد لـ«أيام الحلال»، ولعموم النمط

السابق، فهو في ذاكرتهم النمط الذي كان يمكنهم من تحقيق ذواتهم كأفراد وأسر وكمجموعات، ويحدد علاقاتهم بالمحيط.

وحول بلدة مريغة ذاتها، نما سوقها الشهير الذي أنشئ بمبادرة أهلية في العام 1987 كسوق لتبادل الحلال، ثم أخذت باقي السلع تدخل إليه، وقد أصبح أحد أهم أسواق المنطقة، ويرتاده الناس من جميع القرى والتجمعات السكانية القريبة قبل أن تمتد إليه يد المشاريع التنموية الحديثة فتحطمه.

يبلغ عدد سكان القضاء وفق أرقام رسمية غير موثقة، أكثر من ثمانية آلاف نسمة، نصفهم يقيم في قرية مريغة مركز القضاء. ويتوزع العاملون من أبناء قضاء المريغة على قطاعات متعددة: حكومية (مدني وعسكري) وبعض النشاطات التجارية في المنطقة، إضافة إلى العمل في المشاريع والشركات القائمة في منطقة البادية الجنوبية عمومًا، ولكنهم في الغالب يحتلون مواقع وظيفية متدنية في هذه المشاريع.

تأخر التعليم بشتى مراحله في منطقة مريغة بشكل ملحوظ مقارنة بباقي المناطق، فقد تخرج أول أبنائها من الجامعة عام 1979، وهو من قرية «قرين». لكن المنطقة الآن مخدومة في مجال التعليم، وتتوفر في قراها المدارس، رغم أن تباعد دور السكن وانتشارها على مساحات كبيرة يُصعّب وصول الطلاب لتلك المدارس، لكن بصورة عامة لا يشكو السكان من نقص في خدمة التعليم، فهو متوفر، وهناك مدرسة

كبيرة تابعة لمديرية الثقافة العسكرية، ووفرت جامعة الحسين في معان الفرصة أمام عدد كبير نسبيًا من أبناء وبنات القضاء لتحصيل الدراسة الجامعية.

الخدمة الصحية متوفرة ولكن غير كافية، إذ يوجد مركز صحي أولي بدوام عدد محدود من الساعات. وهذا يعني توقف الخدمة الصحية بعد انتهاء الدوام الرسمي، ويضطر السكان للذهاب إلى معان على بعد 25كلم، أو إلى وادي موسى على بعد 40 كلم، أو إلى العقبة أحيانًا التي تبعد حوالي 90 كلم.

العلاقة مع معان

إداريًا يتبع قضاء المريغة لمحافظة معان، ولكن العلاقات الاعتيادية التقليدية تعود إلى ما قبل التقسيمات الإدراية بكثير، فمعان مدينة تجارية تعيش على قطاعي النقل والتجارة. كان طلب معان على منتجات البدو عاليًا، مثلما كان طلب البدو على سلع سوق معان عاليًا. ورغم استقرار البدو في قراهم، وتوقفهم عن الإنتاج المخصص للتبادل، فقد ظلت معان مركزاً لكل أبناء المحافظة، وخاصة من البدو الذين وفرت لهم معان سوقًا باسمهم «سوق البدو»، يقدم السلع الخاصة التي يحتاجونها، وهو يعد السوق التقليدي في معان.

ومن الواضح أن مشكلة الجامعة (المشاجرة بين البدو وأهل معان عام 2012) أحدثت شرخًا، وهو ما أثر على كليهما، فقد تقلص دور

سوق البدو إلى درجة كبيرة، وأغلقت العديد من محلاته، وتوقف البدو عن ارتياد المدينة بالشكل المعتاد، وبدأ السكان يتوجهون إلى وادي موسى كبديل.

مع ذلك، فإن جميع من التقيناهم في مريغة وقراها، يعتقدون أن المشاجرة عمل خاطئ، وأن العلاقة مع معان وأهلها لا فكاك منها للطرفين، وهنا أيضاً كما في معان، لا أحد يستوعب دوافع المشاجرة الحقيقية، وهي بالنسبة لهم حادث غامض.

سوق المريغة الشعبي

تأسس السوق أصلاً عام 1987 بمبادرة من الأهالي، وأصبح عاملاً مؤثراً في نمو قرية المريغة كمركز، وكان موقعه في ساحة خالية من البناء مجاورة للطريق الدولي على طرف القرية. وقد أنشئ في الأصل كـ«سوق حلال»، ثم بدأت السلع الأخرى تدخل إليه، كالملابس والأحذية.

في عام 2004 نُقل السوق إلى موقع جديد يبعد حوالي 2 كم عن القرية، وقد أقيم بتمويل من وزارة التخطيط. وبُني فيه عدد من المخازن والمظلات الخرسانية التي يفترض أن تستخدم كمظلة لبسطات الخضار.

سوق المريغة الحالي في الأوراق الرسمية يوصف كما يلي: «افتُتح بتاريخ 7/ 4/ 2004م، وتبلغ مساحته دونمين ومائتي متر مربع، ومُوِّل عن طريق وزارة التخطيط، إذ بلغت تكلفة البناء 140 ألف دينار ويحتوي

السوق على مستودعات وعددها 12 مجهزة، وعلى بسطات خارجية لبيع الخضار والفواكه، ومحلات تجارية لبيع الأغنام، بالإضافة إلى وجود مكتب لمراقب السوق والحراس، ومصلى، وحمامات داخل السوق، ويرتاده الموطنون والتجار من داخل وخارج القضاء بواقع يومين في الأسبوع، وهما يوم الإثنين، ويوم الخميس، مما يؤدي إلى زيادة الحركة التجارية في المنطقة».

لكن واقع الحال أن المحلات التي بنيت في السوق لم يستغلها أحد من الباعة، وهي مغلقة بالكامل، وحتى المظلات الخرسانية لا تستعمل لأنها تعيق الحركة، فهي غير مناسبة من حيث التصميم. بهذا المعنى فإن السوق فشل في أداء المهمة، ولم يشكل بديلا مناسباً للسوق القديم.

مع هذا، فمحالاوت استغلاله من قبل السكان لم تتوقف، ففيه ساحة مخصصة لعرض الحلال، يحضر إليها الباعة والمشترون من المناطق المتعددة، يجري فيها تبادل الماعز والخراف بأعداد محدودة. إلى جانبها ساحة للتبسيط بالخضار والفواكه، ثم منطقة للأحذية والملابس، بعضها من المستعمل (بالة) وبعضها جديد من أصناف متواضعة. والباعة والمتسوقون يحضرون من قرى قضاء المريغة وقضاء أيل العديدة، وبعض القرى القريبة الأخرى كالحسينية والقويرة.

هناك أسواق في قرى أخرى حيث يتمكن الباعة من التنقل ببضائعهم بينها: سوق مريغة يعمل يومي الإثنين والخميس. وسوق الحسينية

يعمل الثلاثاء والسبت، وسوق القويرة يعمل الأحد والأربعاء. والمحتويات في الأسواق هي ذاتها: الحلال والملابس والأحذية والخضار والفواكه، ويتنقل البائعون بين هذه الأسواق.

جاء قرار نقل السوق بالمبررات المعتادة «الوجه الحضاري»؛ إذ لا يجوز أن يكون مثل هذا السوق على مرأى المارين بالطريق الصحراوي الدولي. لكن السوق في وضعه الأول (المبادرة الشعبية منذ 1987-2004) كان أفضل من حيث حجم التردد عليه والاستفادة منه، غير أنه كان عشوائيا، ولكنه مع ذلك اشتهر في كل المنطقة.

السوق الحالي بعيد نسبياً عن السكان، وهو ما يصعّب زيارته، ويزيد التكلفة بالنسبة للأهالي، وخاصة لمن لا يملك سيارة تنقله من وإلى السوق. فالوصول إليه أو مغادرته مشياً على الأقدام صعب، وبالتالي حُرِم المتسوقون لاحتياجات اليوم الواحد -وخاصة النساء- من الاستفادة منه. وبالمحصلة، ووفق موقف الأهالي، فإن خطوة نقل السوق لم تكن موفقة.

الفقر ومكافحته في مريغة

دخلت المريغة ضمن قائمة جيوب الفقر منذ أول إحصاء لهذه الجيوب عام 2004، واستمرت في باقي القوائم في الإحصاءات اللاحقة، وتنافست على مراتب متقدمة! وبنسبة فقر بدأت بـ 27% عام 2004 لتصل إلى 51% في آخر إحصاء صدر عام 2012.

الملاحظ أن الأرقام الخاصة بقضاء مريغة الواردة في دراسات تقييم الفقر، وهي الوثائق الرسمية الرئيسية المعتمدة في هذا المجال، جاءت متضاربة ومعروضة بطريقة غير مدروسة، سواء فيما يتعلق بنسب الفقر، أو بعدد السكان، ففي إحداها يرتفع عدد السكان بمقدار فرد واحد!! خلال سنتين، بينما تزيد نسبة الفقر أكثر من 10% خلال الفترة ذاتها!

على العموم، قامت وزارة التخطيط، وهي الجهة المسؤولة الأولى عن خطط مكافحة الفقر بدراسة عن مريغة تعود إلى العام 2005، وبناء عليها أجريت بعض التدخلات التنموية.

وكالعادة، فإن التدخلات التنموية تديرها وتشرف عليها وزارة التخطيط، ولكنها تحال كعطاءات على أربع منظمات مركزية كبرى شهيرة في العاصمة.

يسيطر الجانب الشكلي على مجمل العملية، إذ تتقدم جهة محلية ما للحصول على منحة لمشروع، وإذا حققت الشروط تنال المنحة، وتكتب تقارير عن حجم العمالة وعدد المتدربين والمستفيدين، وتضاف الأرقام إلى الجداول الرسمية التي تعامل كإنجازات متحققة، ولكن واقع الأمر يختلف عما يكتب في التقارير.

على سبيل المثال: مولت وزارة التخطيط مخبزاً مقترحاً من قبل جميعة تعاونية في مريغة. المشروع شكلياً ما يزال قائماً و«ناجحاً»، لكنه في الواقع جرى «تضمينه» لشخص من خارج المنطقة يقوم

باستخدام عدد من العاملين الوافدين، وتستفيد الجمعية مبلغ «الضمان» المتفق عليه.

المخبز كان في البداية ووفق الأوراق المعتمدة يوظف 8 أشخاص من أبناء القرية. وضُمِّن لمستثمر مقابل 350 دينار شهرياً يدفع منها 200 دينارأجرة محل، وتستفيد الجمعية مبلغ 150 دينار شهرياً.

لكن حال هذا المشروع أفضل من غيره للجمعية ذاتها، فقد موّل مشروع آخر يهدف إلى زيادة عدد أعضاء الجميعة من الفقراء، عن طريق تسديد الجهة الممولة لأقساط 220 عضوا حتى يصبحوا مساهمين فيها، لكن ما جرى أن الأعضاء انتسبوا، ولكن الأقساط لم تدفع إلا بنسبة الربع. وبالنتيجة الآن، توجد جمعية مكونة من 455 عضوا منهم 220 غير مسددين.

مثال آخر: مُوّل مشروع صالة رياضية تابعة لنادي شباب مريغة. عند زيارة النادي والصالة سوف يرى الزائر مشهداً غريباً: صالة صغيرة مكتظة بالتجهيزات الرياضية الحديثة، إذ لا تتوفر إمكانية استخدامها إلا من عدد محدود عليهم الالتزام بأماكنهم، فلا مجال للحركة لأن الأجهزة متلاصقة تقريباً!

مثال رابع: مول مشروع محطة تحلية مياه تبيع قوارير الماء للمواطنين، المحطة قائمة ويعمل بها أحد الشباب، وهي تدر دخلاً للجمعية، إضافة إلى تأمين راتب العامل. لكن المحطة أُثقلت بشراء

مواد بكميات هائلة مقارنة مع حاجتها، وقد ألزمت المحطة بشراء تلك الكميات التي أتلفت على حسابها.

أحد العاملين في الجمعية يقول: لا أحد يستشيرنا عند تنفيذ المشاريع، فإما أن يُعتمد على وسيط وحيد عادة ما يقدم رأياً متحيزاً لنفسه أو لأقاربه، أو أن يكون التخطيط مركزياً بالكامل، مما ينتج عنه قرار خاطئ في بعض الحالات.

هناك أموال أنفقت في المنطقة بلا فائدة، يُعتمد على بعض العلاقات المرتجلة في تحديد أوجه الإنفاق، ويكون الاهتمام بإقامة المشروع من دون النظر إلى النتائج. والعطاءات التي تحال تكون بأسعار عالية مقارنة بما هو دارج في أسعار المنطقة، إذ إن المبالغ المخصصة يذهب جزء كبير منها لمصلحة المتعهد والمقاول.

صندوق المعونة

افتتح فرع صندوق المعونة في معان عام 1986، أي سنة تأسيسه، وكان مكتب معان يخدم المنطقة كاملة، ولم تكن هناك حاجة لفتح مكاتب فرعية في باقي المناطق إلا مع مطلع القرن الجديد، فمع تردي الوضع الاقتصادي للسكان، نشأت ظاهرة التوجه إلى المعونة الوطنية على مستوى القرى، والآن تتواجد مكاتب فرعية في أكثر من قضاء، أحدها في مريغة منذ عام 2007.

لغاية تسعينات القرن الماضي، لم يكن الناس قد «تطبّعوا» مع مظاهر الفقر ومسلكياته، فعلى سبيل المثال، ووفق رواية محدثينا، كانت سيارة لحوم الأضاحي -التي تحضر كتبرعات للمحتاجين- تدخل قرى المريغة وترجو الناس أن يأخذوا الذبائح، وكان عدد مَن يقبلون عليها قليلاً، لأن ذلك كان يعتبر أمراً مخجلاً ومرفوضاً. واليوم تغير الموقف كليـاً، فهناك صراع على المعونات النقدية وعلى طرود المعونات الغذائية.

إن عبارة «فلان يأخذ معونة من الشؤون» أصبحت عادية ولم تعد عيباً. وتسود فكرة أن: «مال الدولة حلال». بل إن موظفين أو أصحاب دخل، صاروا يتقدمون لطلب المعونة لأن رواتبهم محجوزة للأقساط والبنوك.

وفق موظفي مكتب تنمية المجتمع المحلي في مريغة، فإن هناك اليوم خشية من تكاثر عدد الأسر الفقيرة الشابة، في السابق كانت الأسر الفقيرة من كبار السن أو من الأرامل، اليوم يحضر شباب متزوجون حديثاً ويطلبون المعونة.

دور للمرأة وفق مواصفات الثقافة المحلية

على أي تفكير تنموي أن يأخذ بالاعتبار الدور المتنامي للنساء في قيادة الأسر وحمايتها من الإفقار، ولكن من الضروري أن لا يوضع ذلك في سياق الشعارات الحالية حول «تمكين» النساء، أو تبديل مركزهن في

الأسرة، أو علاقتهن مع الأزواج أو الآباء أو الأسرة عمومـًا. لا تملك المجتمعات المحلية ترف تشكيل قناعات جديدة، أو تحمل إقحام هذه المجتمعات بمنظومة أفكار من خارجها تمامـًا. لاحظوا أن المجتمع ذاته طوّر شرطـًا لمصلحة النساء قد يكون من الصعب تخيله بالنسبة لأصحاب الفكر النسوي عمومـًا، وهو ما يتعلق بإضافة شرط حق البنت بالعمل بشهادتها، بمعنى أنه لا يجوز للزوج حرمان زوجته الجامعية من العمل، إن الرجال الذي قابلتهم في القرية يتحدثون عن الأمر باعتزاز.

إن قبول المجتمع المحلي أن تتوجه الفتاة إلى العمل بأجر يعد تحولاً كبيراً، ذلك أن العمل بأجر والذي يسمى في هذه المناطق «شغل بالفاعِل»، كان في الأصل أمراً غير مقبول حتى بالنسبة للرجال، ولكن الناس استطاعوا تغيير موقفهم، وهذا أمر في غاية الأهمية، وخاصة في سياق الرد على الأفكار التقليدية التي تقول إن السكان في هذه المناطق يعانون من ثقافة العيب، هذه الفكرة ينبغي التخلي عنها نهائيـًا، ليس في هذه المنطقة فقط، بل في أغلب المناطق المماثلة في الأرياف والبادية ومناطق الفقر الشديد.

الآن، ويوميـًا تتحرك من مريغة عدة باصات تحمل سيدات للعمل في المزارع المحيطة، وهي مزارع خضار: بندورة وخيار أساسا. بعضهن خريجات جامعيات، وتعتبر ظاهرة عمل السيدات في المشاريع من الظواهر الجديدة التي تعكس تبدلاً في الموقف من العمل.

في البلدة جمعية تحمل اسم «جمعية سيدات مريغة». تأسست عام 2004، وتقوم بنشاطات اعتيادية منها عقد دورات تدريبية لبعض الأعمال البيتية، لكن العمل الأبرز والأهم تنموياً الذي تقوم به الجمعية هو تنظيم دورات محو أمية للسيدات. وتعطي الدورات معلمة تحمل شهادة دبلوم منذ 5 سنوات بالتنسيق مع وزارة التربية.

عند زيارة الجمعية وإجراء المقابلة كانت تعقد فيها دورة لمحو الأمية تشترك بها 9 سيدات من نساء المنطقة، أصغرهن سنا عمرها 39 سنة. وقد سمحن لي بالدخول، وأجريت معهن لقاء جماعياً مفتوحاً وصريحاً شاركن به جميعهن، وأجبن على أسئلتي بلا تردد، وتقدم الدراسة على فصلين دراسيين يجري فيهما تعليم القراءة والكتابة.

النساء صابرات ومكافحات، ويقمن بدور كبير في إدارة الأسرة وتحقيق دخلها. منهن من أنشأت عملاً بيتياً مثل بيع الملابس (الجديدة والبالة). أو امتلكن ماكنة خياطة للأسرة، أو بالأجرة لطالبات الخدمة. منهن يعملن في المشاريع في مواقع بعيدة عن سكنهن. وحتى معلمة محو الأمية ذاتها تقوم ببيع البضائع في بيتها. وفي إحدى السنوات عملت بعض سيدات المنطقة بتنظيم من الجمعية على تلبية حاجة مديرية الدفاع المدني من الشماغات «المهدّبة» لفترة محدودة مقابل أجر. وتوفر الجميعة قروضاً دوّراة بمبلغ 500 دينار للسيدات.

خلاصات وملاحظات استنتاجية

- هناك خلل في تصورات المركز الحكومي عن مشكلات التنمية في المنطقة، ويعود ذلك إلى أسلوب تشكيل تلك التصورات، إذ لا يتوفر التواصل المباشر مع السكان في المستويات الدنيا.
- من الأخطاء الرئيسية للسلطة المركزية (الحكومة)؛ الاعتماد على شخصيات محددة في تنظيم العلاقة مع سكان المنطقة، وهؤلاء تخلوا عن مهمتهم في استشارة السكان قبل التقاء المسؤولين.
- فيما يتصل بنمط العمل الأساسي (الحلال والزراعة)، يتعين إيجاد طريقة للإبقاء على هذين القطاعين، وتدعيم كل من يحاول مواصلة العمل فيهما، وللأمر أبعاد اقتصادية تنموية، وأخرى اجتماعية تمس علاقتهم بالمنطقة وبالبلد. إذ من الملاحظ أن الناس ما زالوا يزرعون أرضهم، وهي عبارة عن قطع صغيرة أو متوسطة الحجم، تتوسط المناطق الوعرة غير القابلة للزراعة، وهم يزرعون القمح والشعير لغايات المونة والعلف. وهناك نظام الضمان للأرض، أو حتى عن طريق زراعة الأرض التي يغيب أصحابها. إلى جانب هذا، هناك فئة ما تزال حريصة على تربية الحلال ولو بعدد محدود.
- بالاتصال مع النقطة السابقة، توجد في المنطقة وعلى أراضيها محطتان زراعيتان: نباتية وحيوانية، أقيمتا منذ مطلع السبعينات،

وتقع المحطة النباتية في قرية «وْهَيْدَة» المجاورة تماماً لمريغة، ويعمل بها حوالي 70 موظفاً، وتقوم على مساحة واسعة، تقدم الأشتال (زيتون وعنب وخلافه)، وبعض الخدمات الزراعية. هناك بيت زجاجي حديث للتشتيل عمل لمدة عام واحد ثم توقف، ويرى العاملون أن هناك إمكانية لاستثمار هذه المحطة بحكم خبرتها.

- لا بديل عن إعادة التفكير بعلاقة السكان مع ثروات مناطقهم، وهو أمر له أبعاد تتجاوز ما هو اقتصادي وتنموي واجتماعي، لتصل إلى الأبعاد الأمنية. على المدى المتوسط والبعيد يتعين الانتهاء من حالة أن سكان هذه المناطق لا يصلحون إلا للأعمال الدنيا في هذه المشاريع. فالجيل الجديد دخل قطاعات العمل الجديدة، إن جميع من قابلتهم كانت له محاولات في البحث عن عمل في المنشآت والمشاريع القريبة.
- تتحول المخدرات إلى مشكلة تؤرق الأهالي على مصير أبنائهم، وهذا حاصل على عموم المنطقة.
- هناك إقبال على التعليم عموماً، والتعليم الجامعي بشكل كبير، ولكن يتعين الانتباه إلى تداعيات أي خطوة غير مدروسة في السياسات التربوية، فما قد يصلح لمناطق أخرى، قد يكون غير مناسب لهذه المنطقة، فالأمر له حساسية بالغة.

فقراء ولكنهم «مُدَبِّرون»
فرصة تجاوز الفقر في قضاء عرجان لم تضع بعد

دخل قضاء عرجان إلى قائمة جيوب الفقر منذ إحصاءات عام 2006، وما يزال ضمن هذه الجيوب حتى آخر إحصاء منشور، وبلغت نسبة الفقر فيه 34%، بينما بلغت نسبة الفقر في محافظة عجلون ككل 25.6%، وهي ثاني أكثر المحافظات فقراً بعد محافظة معان 26.6%.

قرية عرجان تشكل مركزا لقضاء يحمل الاسم ذاته. وتعرف المنطقة شعبيا باسم «خيط اللبن الشرقي»، وتضم أربع قرى هي بالإضافة إلى عرجان: راسون وأوصرة وباعون. وتبلغ المسافة الطولية بين القرى الأربع 10 كم، كما تبلغ المسافة بين مركز المحافظة في مدينة عجلون، ومركز القضاء في قرية عرجان 12 كم.

تعد المنطقة تاريخيـاً «منطقة خَيْر» وفق التعبير الدارج، وهي من أجمل مناطق الأردن، وتشتمل على مُمْكنات وفرص متعددة، ولها سيرة «تنموية» تستحق الدراسة، فقد وصلت في عقود ماضية إلى ما يشبه الاكتفاء الذاتي، على الأقل فيما يتصل بالغذاء.

بعض جوانب السيرة التنموية للمنطقة

المنطقة مأهولة منذ القدم، سواء أَنَظَرنا إلى التاريخ القديم أو الحديث، وهناك في كل قرية العديد من الدلائل على ذلك (مناطق أثرية، ومتبقيات لعمران سابق، ومقابر تدل على عمق الزمن)، كما يحفظ السكان الكثير من الروايات التي يعتزون بها عن أسلافهم في قراهم.

بل إن قرية راسون الحالية -مثلاً- أقيمت بمجملها فوق قرية أخرى قديمة تحمل الاسم ذاته مع بعض التعديل، فـ(ريسون) مُقامة في المغاور تحت الأرض إذ تتوفر كهوف واسعة، وما تزال بعض فتحاتها ظاهرة في بعض السفوح المجاورة.

تقطن المنطقة عشائر متعددة، لكنها متعادلة في الحضور الاجتماعي؛ فلا توجد عشائر مُسيطرة مقابل أخرى أقل شأناً أو خاضعة.

تعد أراضي هذه القرى الأربع منطقة زراعية ممتازة، وذلك وفق التصنيفات الرسمية والأهلية معاً. فالوثائق الحكومية تقول ذلك، أما السكان، فما زالوا بالإجمال يعتبرون أنفسهم مزارعين، ويعتبرون منطقتهم زراعية، وتتجلى خبرتهم في زراعة الأشجار المثمرة (رمان

وتين وعنب وأجاص..) إضافة إلى الزيتون، سواء القديم (الرومي) أو الجديد، وهم يعتزون بشهرة منتجاتهم من هذه المزروعات، وكانوا وما زالوا ينتجون لغايات التجارة والتبادل، وليس فقط الاستهلاك. كما يزرعون بعض الخضار كالفول والفاصولياء والبازيلاء للاستهلاك والتجارة. يضاف إلى ذلك أن أهل المنطقة زرعوا الحبوب (كالقمح والعدس) لغايات الاستهلاك، ولكن زراعة الحبوب توقفت منذ أكثر من عقد نهائياً.

يمارس السكان الزراعة البعلية والمروية، لكن الملكيات محدودة المساحة وصغيرة نسبياً رغم خصوبتها، ونظراً لأهمية الزراعة المروية فإن التعاون والتعاضد شكّلا ضرورة ملحة بالنسبة للسكان، وما زالا كذلك لغاية الآن. فهم بحاجة إلى تنظيم دَوْر الري بينهم، وإلى رعاية وصيانة قنوات الري التي تخدم الجميع، وهو ما انعكس على نمط العلاقات ومستوى التعاون بين أبناء القرية الواحدة، أو حتى بين أبناء القرى المجاورة.

تقع الأراضي الزراعية على جوانب الأودية، وخاصة وادي عرجان. وهناك قسم من الأراضي تزرع بعلاً، بما فيها أراض تزرع بالأشجار المثمرة.

مضى زمن طويل كانت الزراعة فيه هنا مجدية، وكثير من الأسر استطاعت بناء ذاتها، وتصعيد أفرادها وتقديمهم للمجتمع والحياة اعتماداً على الزراعة. كانت هناك درجة من الاكتفاء المستند إلى الإنتاج

الزراعي. وحتى فترة متأخرة نسبيـًا، كانت أعداد كبيرة من سكان شـمال المملكة يحضرون إلى منطقة عرجان في مواسم الزيتون، ويقيمون فيهـا، أو يبيتون في بيوت سكان قراها، أو في ومـزارعهم لفـترة طويلـة؛ يعملـون ويشــاركون في القطــاف، ويأخــذون نصــيبهم أو حصــتهم مــن الزيــت والزيتون والتين والرمان.

في المنطقة عيون ماء كثيرة، ونسـبة لهـا سـميت البلديـة العامـة «بلديـة العيـون»، وقـد اسـتمرت هـذه العيـون في خدمـة السـكان حتـى أواخـر السبعينات، عنـدما بـدأ التقنين علـى المـزارعين، ثـم اشـتد مـع الوقـت. والآن، كـل هـذه القـرى وخاصـة عرجـان ذاتهـا تعـاني مـن نقـص في ميـاه الشـرب، ومـن اللافـت مـثلاً أن أول احتجـاج شـعبي تشـهده القريـة في حياتها، كان ضد الحرمان من المياه التي تنبع من أرضـهم ولكنهـا تسـقي غيرهم!

موسم الزراعة ما يزال قائمــًا، ووفـق الوثـائق الرسـمية فإن 75% مـن السكان يعتمدون جزئيـًا علـى الزراعـة كمصـدر للـدخل، وفي الواقـع إن السكان أنفسهم يقدّرون نسبة من «يتعكز» علـى الموسـم الزراعـي بـأكثر من 50%. إن استخدام كلمة «يتعكز» من قبل المبحـوثين أنفسـهم، يعـود إلى أن الزراعة لوحدها لـم تعد تكفـي كمصـدر دخـل لأي أسـرة، ولكـن مواسم جميع أنواع المزروعات ما تزال قائمة، وتشـكل عنصـر إسـناد في دخل الأسر.

واليوم تستطيع كل صباح ومساء أن ترى مشهد المزارعين وهم ذاهبين إلى حقولهم أو عائدين منها، ويشارك أفراد أسرة المزارع في العمل؛ الأطفال والشباب والشابات والزوجات.. حدثني أحد المزارعين وهو يقف إلى جانب منتوجه المعد للبيع في الشارع العام قائلاً: لقد اشتغل في قطف هذه الثمار مهندسون وجامعيون.. ودكتورة! وهو يقصد ابنته، وعندما قلت له: لعلهم بذلك يتسلّون! قال لي: لا بل يعملون، وأضاف: هكذا عوّدتُهم.

إن المشكلة الأبرز في قطاع الزراعة في المنطقة حالياً، تكمن في آلية تسويق المنتجات التي تعطي المزارع حصة زهيدة محزنة في كثير من الأحيان. ولدى كل المزارعين قصص يروونها بأسى عن العائد الذي يتلقونه في آخر النهار يومياً، أو في آخر الموسم سنوياً.

وحتى بالنسبة لمنتجات عالية السعر في الأسواق مثل المشمش والخوخ مثلاً، فإن تعدد مراحل البيع، يجعل العائد على المزارع متدنياً لدرجة لا تصدق.

بالنتيجة، أخذ بعض المزارعين يحمل منتجاته يومياً ويبيعها في السوق مباشرة، وتنتشر على الطرقات المحيطة بالمحافظة عشرات محطات البيع (معرشات صغيرة)، يقوم فيها المنتجون بالبيع المباشر، وذلك تحت طائلة المطاردة ومصادرة البضاعة.

لكن أفضل إجراء توصل له المزارعون (وهو الأقل ظلماً لغاية الآن)، هو إقامة سوق لمدة 2-3 ساعات صباحية في ساحة قرية عرجان؛

يحضر إليه تجار متوسطون أو صغار أغلبهم من عمّان والزرقاء، ويشترون مباشرة من المزارع فور عودته من حقله.

هذا السوق خاص أساساً بموسم التين والعنب والرمان. ويمتد من تموز وحتى أيلول. يبدأ التجار بالحضور بسياراتهم منذ السادسة صباحاً، فيما يبدأ المزارعون بالتوافد، بعد أن يكونوا قد عملوا في القطاف منذ ساعات الفجر الأولى. وتجري عمليات المزاودة البسيطة على البضاعة المعروضة. ويعتبر هذا السوق أفضل خيار لهم، أو الأقل ضرراً. ومع هذا فإن المشهد يدفع على البؤس؛ يكون المزارع قد اصطحب أفراد أسرته منذ الصباح، وحضر إلى السوق بعدد يتراوح عادة بين 10–20 صندوق من التين مثلاً، ويقبض ثمنها ما بين 12– 20 ديناراً بحسب صنف منتوجه.

العلاقة مع السلطة المركزية

إن حضور السلطة المركزية في المنطقة حديث نسبياً، وكانت القرى تُدار ذاتياً من قبل المخاتير الذين يشرفون على الشؤون الشخصية والعامة المتعددة.

ومنذ الستينات، وبشكل أكثر منذ السبعينات، بدأت عملية الالتحاق بالقوات المسلحة، وهي -في مجمل قرى المنطقة- تميزت بالاتساع والاستمرارية، وهو ما يلقي بظلاله على تصورات الناس لحياتهم،

وبالمقابل، يفرض على المُخطِّط أو صاحب القرار التنموي أن يأخذه بالاعتبار عند معالجة القضايا التنموية لهذه المناطق.

يتزايد الشعور في المنطقة في السنوات الأخيرة بالظلم في التمثيل والحضور السياسي، فالمنطقة تابعة إدارياً لعجلون، ويشعر السكان أن العشائر الكبرى في المحافظة تسيطر على كامل الحضور على مستوى الدولة. لهذا، كان هناك على الدوام عند سكان هذه القرى الأربع سعي لتحقيق ما يسمونه: «وحدة خيط اللبن».

وفي مجال الانتخابات النيابية بالذات، جرت عدة محاولات لتوحيد أصوات القرى الأربع، وللأهالي هنا انتخابات داخلية أكثر «رقياً» مقارنة مع أغلب التجارب المماثلة؛ فهم يتفقون أولاً على اختيار هيئة انتخابية تتمثل فيها القرى بالتساوي، أي بعدد متساوٍ من الأعضاء لكل قرية بغض النظر عن اختلاف عدد سكان كل من هذه القرى، كي لا يكون الاختيار محسوماً لأبناء القرية الأكبر (عرجان).

المتقاعدون

التقاعد من الجيش هو مصدر دخل، ومصدر كرامة وشعور بالمواطنة والانتماء للبلد. ولا يكاد يخلو بيت من متقاعد عسكري أو أكثر، وما تزال نسبة كبيرة من الشباب تسعى للالتحاق بالجيش.

لقد تحول الأمر إلى بعد ثقافي متأصل في الذهنية الجماعية والفردية للسكان؛ إن سيرة أي متقاعد، تمثل بالنسبة له اليوم حصته من الذاكرة

الوطنية. إن حديث ذكريات الخدمة العسكرية يتسلل إلى كل العلاقات الاجتماعية التي يعيشونها في قريتهم، بل ويعبر إلى كل تفاصيل علاقتهم بوطنهم.

على هذا، فإن راتب التقاعد ليس مجرد دخل مالي، كما أن تآكل راتب التقاعد، أي ضعف قدرته الشرائية، ليس مجرد نقص أو تراجع في قيمة الدخل المادي. إنه يعكس قلقاً على مجمل علاقتهم مع وطنهم. يتذكر الرجال أن قريتهم لم تكن حتى عقود قريبة «تأخذ من الدولة قرشاً واحدا»، ولكن كل الأسر «تأخذ» الآن من الدولة.

لم يبدأ السكان بالتساؤل حول علاقتهم بالجيش إلا بعد مشروع الكلية العسكرية (ساندهيرتس) الذي سيقام على أرضهم، وخاصة على أرض عرجان. والواقع أن هناك قدراً كبيراً من «التشويش» في النقاش الشعبي حول الأمر، فهم أصلاً لا يمكن أن يخطر ببالهم أن الجيش يمكن أن يسهم في مشروع يأتي عليهم بالضرر، ولكن مؤشرات الشك كثيرة، إنهم يتحدثون عن المشروع بقلق.

ولكن عندما تسأل عن تاريخ السخط على الحكومة، فإنهم جميعاً يتحدثون عن السنوات العشر الأخيرة، وخاصة آخر خمس منها[1].

(1) أجريت الدراسة عام 2015.

فقراء لكن مدبِّرون

لم يستطع أي من المبحوثين الذي جرت مقابلتهم خلال البحث أن يقدم تفسيراً واضحاً حول تراجع مستوى المعيشة في منطقتهم الوارد في الأوراق والإحصاءات الرسمية. قسم منهم استغرب الكلام عن نسبة فقر بلغت 34%. والواقع أن أهل القرى تميزوا بقدرة عالية على «التدبير»، أي الإدارة الحصيفة لاقتصاديات الأسرة.

يتحدث السكان عن تراجع المداخيل من الزراعة، ولديهم الكثير من التفاصيل حول الأمر، ويدركون أن مصدر التوظيف الرئيسي في القطاع العام العسكري خاصة والمدني قد قلص من قدراته الاستيعابية. ولكنهم قلقون أكثر من تآكل رواتبهم التقاعدية. وقلقون من تقلص فرص العمل بالنسبة للخريجين من أبنائهم، إنهم يشعرون أن استثمارهم في تعليم أبنائهم قد يذهب سدى.

ربما تكون هذه القضايا الواردة في الفقرة أعلاه هي ما يشغل بال الناس، لكنهم في الواقع ليسوا مستكينين تجاه الأمر، لقد قابلت رجالاً تجاوزوا الثمانين من أعمارهم، وما يزالون يفكرون ويجدون ويحثون أبناءهم على العمل.

هناك درجة تجاوب عالية مع كل الفرص والاحتمالات، ويمكن بسهولة وصف أهل هذه القرى بالمجدّين والجديين تجاه ظروف حياتهم. يندر أن تجد أحد المتقاعدين وقد استسلم للتقاعد، وقد

صادفت كثيرين ممن عملوا أو بحثوا عن العمل في مدن بعيدة، وخاصة في العاصمة عمّان.

خلال السنوات الأخيرة بدأ قطاع السياحة يحضر بشكل منظم، وخاصة في قرية راسون، وهي أكثر القرى تأهيلاً للنشاط السياحي، وقد قادت وزارة السياحة بعض النشاطات في هذا الميدان، وأجرت الوزارة بحثًا تفصيليًا عن الفرص الممكنة.

الواقع أن الناس تجاوبوا حتى مع الأعمال التي لم تكن مقبولة اجتماعيًا، مثل استضافة الآخرين في بيوتهم مقابل أجرة، أو صنع الطعام وتقديمه مقابل أجر، وباقي أنشطة تقديم الخدمة للسياح. وسرعان ما أصبح الأمر مقبولاً، وأبدى السكان تجاوبًا سريعًا في تغيير موقفهم من مسائل عادة ما تأخذ وقتًا أطول.

وزارة الزراعة

يتحسر المزارعون والموظفون القدامى في وزارة الزراعة على الدور الذي كانت تقوم الوزارة في عقود سابقة، ويستذكرون دورها حتى مطلع التسعينات من القرن الماضي. لقد انتهى دور الوزارة المركزي في مجال الزراعة!

لقد تحولت مديرية زراعة عجلون إلى مكتب لمتابعة معاملات ومراجعات المواطنين. وإذا لم يحضر المزارع إلى الوزارة فإن الوزراة لا ترى أنها معنية بالذهاب إليه. بينما كانت سابقا تتابع القطاع جيداً، إذ

تكـون المديريـة علـى درايـة كاملـة بتفاصـيل القطـاع الزراعـي في منطقـة عملها.

إن مديرية الزراعة في المحافظة التي تصنف الأولى زراعيـاً، تفتقر إلى الآليات والكوادر والمعدات والعلاجات الزراعية اللازمة، ويشكو المزارعون من سعي الوزراة لـ«تطفيش» المزارعين عن مراجعتها.

صحيح أنها تقدم خدماتها بأسعار رمزية، لكن في التطبيق فإن هذه الخدمة لا تصل إلا بعد معاناة وتعب، ونظراً لقلة الإمكانات فإن على المزارع أن ينتظر زمناً طويلاً حتى يأتي دوره.

هناك منح ومشاريع بمسميات متعددة، ولكنها تنفذ بشكل مرتجل، وأدارت وزراة الزراعة وأشرفت في السنوات العشر الأخيرة على عدة مشارع بأهداف تنموية بعضها عنوانه الفقر، أو تحسين دخل الأسر الزراعية، ومنها مشاريع وزعت من خلالها أغنام، وأبقار، وبيوت بلاستيكية، ولكن من النادر أن تعثر اليوم على أثر لأي منها.

باختصار، لقد انتهى دور وزارة الزراعة في المتابعة.

مثال:

قناة الري من عين التنور، وهي قناة إسمنتية مقامة منذ أكثر من 30 عاماً. حصلت إحدى الجميعات على تمويل مد أنبوب داخل مجرى القناة بهدف تقنين استهلاك المياه، وتقليل الفاقد، ولكن المشروع انهار سريعاً نتيجة عدم الدراسة الكافية له، فقد أغلقت الأتربة مجرى

الأنبوب، مما دفع الناس إلى تكسير الأنبوب وإزالته بطريقة عشوائية، وتحولت الأنابيب إلى عبء في مجرى الماء في القناة الأصلية.

إن المزارعين كانوا قد توصلوا إلى طريقة مرنة وانسيابية في تنظيم دور الري، فعندما ينقطع المطر، وتبدأ مرحلة الري، يكفي أن يعلن أحدهم في المسجد أن الري سيبدأ «بالدّور». ويعرف كل منهم الوقت المخصص له.

إن أي تطوير أو تدخل ينبغي دوماً أن يلتقي مع خبرة الناس المتشكلة عبر الزمن، ويضيف إليها، لا أن يصطدم معها.

مثال:

تخرج هاني عام 2011 من قسم الهندسة الزراعية في جامعة العلوم والتكنولوجيا، فرع غابات ومراعي. وهو عضو في أسرة مكونة من 9 أبناء وبنات إضافة للأبوين. يوجد ثلاثة إخوة في الخدمة العسكرية، الأخ الأصغر لهاني تخرج من كلية المحاسبة لا يعمل، أما الأخت فقد تخرجت من كلية التمريض وتعمل وتساهم بالجزء الأكبر من دخل الأسرة. والأخت الثانية تخرجت من قسم «معلم صف» ولا تعمل.

يتقن أفراد الأسرة كافة مهارات العمل في الزراعة: التقنيب، التطعيم، العلاج، والتعشيب، والحراثة..

هم بذلك أسرة عاملة في الزراعة، رغم أنهم لا يملكون أراضي خاصة. يعتمدون على أسلوب ضمان الأرض من أصحابها مقابل نسبة

من المحصول أو مبلغ مالي مقطوع، بالنسبة لوالد هاني، فهو يقوم بضمان البساتين مقابل مبلغ مالي يدفعه للمالك. وهو يمارس هذا العمل منذ أكثر من ثلاثين عاماً، أي في آخر خدمته العسكرية، فهو متقاعد منذ 28 عاماً.

زرتهم في يوم عمل، كان الأب والأم وعدد من الأولاد ما يزالون في عملهم في السقاية، لأن دورهم صادف في ذلك الوقت، ولكنه أيضاً كان يوم قطاف للتين. كان قد عاد بعد أن باع ما قطفه بمبلغ 18 ديناراً، هي سعر 15 بكسة تين من الصنف الجيد.

يقول الأب إن مبدأ العمل لديه كالتالي: صحيح أن المردود في الموسم كله قد يصل في أحسن الأحوال إلى 400 دينار، لكن لو لم أشتغل لأصبح هذا المبلغ عبئاً إضافياً.

المهندس هاني حاول أن يطور إمكاناته، فدخل عدة دورات في مجال الزراعة، وعمل تطوعاً في مشتل في جرش، وعمل لثلاثة شهور في مشروع الحديقة الملكية، ثم فصل من عمله لأسباب واهية ذكرت في كتاب الاستغناء عن الخدمات. عمله كان ضمن اتفاق بين نقابة المهندسين الزراعيين للعمل مدة ثلاثة شهور تدفع النقابه نصف الأجرة 75 دينار، فيما يدفع صاحب العمل النصف الثاني خلال فترة التدريب، على أن يواصل العمل بعدها، ولكن ما حصل له ولآخرين، أن صاحب

العمل يفصل عماله قبل إتمامهم الشهور الثلاثة الأولى، لكي يكون فصلهم بلا حقوق، ويستبدلهم بآخرين ليتخفف من أجورهم.

عمل في البيع المباشر في بعض السنوات وهو على مقاعد الدراسة الجامعية، واضطر لتأجيل الدراسة عدة فصول لأن الرسوم لم تكن متوفرة. وعمل في تصنيع دبس الرمان، وحاول ممارسة البيع. زرعت الأسرة الفاصوليا والفول، وتتذكر الأم بنظرة كلها حسرة نحو ابنها أنها دبرت أحد أقساطه الجامعية من ثمن الفول الذي زرعته وباعته في أحد المواسم.

بنات في المناطق المؤهلة

لم يكن عمل الفتاة خارج الأسرة أمراً اعتيادياً أو مقبولاً إلى زمن قريب. وأول مجال واسع الانتشار لعمل الفتيات في مجمل قرى الشمال عموماً تحقق مع مدينة الحسن الصناعية، (المناطق المؤهلة) التي سعت لتوظيف العاملات في مصانع الخياطة بالدرجة الأولى.

التحق العديد من الفتيات، غير أن العدد تراجع لأسباب يتعلق بعضها بالأجور وتدنيها. وكما في عدد من مناطق البلد، قامت بعض الشركات العاملة في صناعة الألبسة بافتتاح مشاغلها بالقرب من القرى إذ يصبح التنقل سهلاً. بالطبع، يحصل المشغل على العديد من الإعفاءات الجمركية، وتسعيرة الطاقة والمياه.. مقابل ذلك.

اقترحت جمعية نشيطة في بلدة «عنجرة» في عجلون أن يقام المصنع فيها، وأسِّس مشغل يستخدم 250 عاملة من بنات المنطقة.

تروي مديرة الجميعة عن الاحتفال بالمصنع، وكيف أن الأمهات كن يسهرن مع بناتهن حتى إنجاز العمل المطلوب، وتحقيق المزيد. لعدة أشهر بقي المصنع ملتزماً بما يتطلبه الأهالي من تشغيل وتدريب يد عاملة محلية لغايات الصيانة والإشراف، لكنه بعد ذلك بدأ يخل بهذه الشروط، ويخشى من حصول تذمر واستياء.

استنتاجات أولية

- إن الجانب الأهم من المشكلة التنموية في هذه المنطقة يتصل بالسياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، ولهذا، فإن المعالجة الجدية على المدى البعيد ينبغي أن تتخذ على هذا المستوى. والمقصود هنا ما يتصل بالأولويات الخاصة بأدوار القطاعات المتعددة، ذلك أن تراجع قطاع الزراعة بدا وكأنه سياسة مقصودة، وذلك وفق التصورات التنموية التي سادت مؤخراً.
- إن مجتمع هذه القرى نشيط وفعال، وهو يتمتع بقدر عالٍ نسبياً من التماسك. وما تزال الأسرة وعلاقاتها حاضرة بقوة، ولعل مثل هذه العناصر تلعب دوراً في مواجهة المشكلات الناجمة عن تراجع مستوى المعيشة. إن المجتمع المحلي ما يزال محتفظاً بقدر عال من قدرته على توفير الحماية الاجتماعية الذاتية.

- لعل الملاحظة الأكثر مفاجأة تتصل بالحضور القوي للمرأة في مجتمع هذه القرى. إن صورة المرأة الفلاحة المشاركة الحاضرة ما تزال واضحة. ففي كثير من الزيارات التي قمت بها للمنازل والمؤسسات، كانت المرأة مشاركة وغير مترددة. كما تتوفر نماذج معتبرة من النساء اللواتي برزن في ميادين متعددة، وخاصة فيما يتصل بالعمل التنموي والاجتماعي.
- من حسن الحظ أن مستوى قطاعي الصحة والتعليم ما يزال جيداً بشهادة السكان، فهناك مراكز صحية حتى في القرى الصغيرة، (التجمعات) التي تفرعت عن قرية راسون مثلاً، كما أن المدارس متوفرة وبشروط جيدة مقارنة مع الحال على مستوى المحافظة أو المملكة ككل. كما أن الحرص على التعليم ما يزال ثقافة سائدة، ولعل قرب القرى من مركز محافظتين (عجلون وإربد) يجعل أمر الدراسة الجامعية أكثر يسراً في حال توفرت الإمكانيات المالية. وهذا بالمحصلة يعني أن أرضية العمل التنموي متوفرة.
- لا بديل عن معالجة جوهرية لمسألة الزراعة، فهي ليست مجرد مصدر دخل، أو مجال عمل يمكن البحث عن بدائل له، إن الأمر متعلق بمجمل صلة سكان هذه القرى بوطنهم، وفهمهم لوجودهم ومستقبلهم. وإذا تدمرت هذه التركيبة المعقدة من العلاقة مع الزراعة، فإن التداعيات تتجاوز الأبعاد المالية والاقتصادية.

- رغم تنامي السخط والقلق تجاه السلطة المركزية، لكن المجتمع المحلي ما يزال محافظاً على هدوئه، ولا تلاحظ أي مظاهر تطرف أو عنف اجتماعي أو ثقافي أو ديني أو سياسي. وهناك الكثير من الشواهد على ذلك.
- ينبغي أن لا تثير إحصاءات الفقر والتي تشير إلى زيادته في هذه المنطقة، الكثير من الفزع الآني، فما تزال الظاهرة قابلة للسيطرة والإدارة. إن الإحصاءات المتعلقة بالفقر عموماً في البلد، تأخذ منحى تقنياً لا يراعي الخصائص الثقافية والاجتماعية.

فقراء قرية «سويمة» / البحر الميت..
نظرة بين مؤتمرين

ربما كان أهالي قرية «سويمة» أكثر الأردنيين متابعة لأخبار المؤتمرات والنشاطات الكبرى التي تجري على شاطئ البحر الميت، ولكنهم يفعلون ذلك مضطرين، إذ يتعين عليهم مع كل مؤتمر أن ينكفئوا إلى داخل قريتهم بعيداً عن الأنظار.

سويمة تضم التجمع السكاني الأقرب إلى البحر الميت، وقد ظلت التسمية الرسمية للمنطقة «شاطئ سويمة»، ولكن لم يعد لهم منها سوى الاسم، فهم منذ عقود يخوضون معارك خاسرة مع خصوم أقوياء تجعلهم ينسحبون من مناطق سبق أن فلحوها وزرعوها ورعوا أغنامهم فيها، بل واصطادوا في بحرها الميت أسماكهم!! نعم، لقد كانوا يفعلون ذلك عند نقطة مصب النهر في البحر، إذ كانت تُقذف الأسماك إلى مساحة ضيقة من المياه الحلوة، وهم بالطبع لم يفعلوا ذلك لهواً

وسياحة، بل كمصدر للغذاء، ولكن صدف أن هذا الغذاء كان سمكاً طازجاً.

قرية «سويمة» يترافق فيها الفقر الشديد مع القهر الشديد، فهي تقع على حافة الثراء الفاحش، سواء لجهة مجتمع المشاريع السياحية الكبرى المقامة على مرمى النظر: الفنادق والمنتجعات والإسكانات، وبعضها أقيم بين البيوت في القرية ذاتها، أو لجهة حالة بعض القرى المجاورة، وخاصة مركز اللواء بلدة الشونة الجنوبية التي تعد من المناطق الثرية نسبياً.

المنطقة تعيش حالة استثنائية من الحنق والغضب، وإن كان السكان لغاية هذه اللحظة لا يمكلون الكثير، ولا القليل من عناصر القوة لكي يكون لهم تأثير أو حضور عند صاحب القرار، لكن جيل الشباب الجديد يراكم غضباً لم تعرفه الأجيال السابقة، وأخذ يعبر عن ضيقه حتى بمجرد وجود الاستثمار أمام ناظريه. القرية تُحاصر بالتدريج، ولم تعد قابلة للتوسع، ويغزوها صنف قاس من الاستثمار.

مختصر السيرة التنموية للقرية

تأسست قرية «سويمة» منذ مطلع القرن العشرين، غير أنها في الأصل كانت تعد «مَرَدّاً» لمجموعة من العشائر (رعاة ومزارعين) قدمت من الأغوار الجنوبية، وكغيرها من المناطق مرت القرية بمرحلة نصف استقرار في بيوت شعر مؤقتة، وترحال بحسب المواسم، ثم حصل

الاستقرار النهائي منذ أربعينات القرن العشرين، وبدأ العمران فيها وفق النمط السائد في الأغوار؛ أي البيوت الطينية الصغيرة.

في السابق، استُوطِنت المنطقة نظراً لكثرة عيون الماء فيها وغزارتها. وقد زرع السكان الخضار بشتى أصنافها، كما زرعوا القمح والشعير. لكن الزراعة الواسعة كمجال إنتاجي ملحوظ ورئيسي تلاشت نهائياً منذ حوالي عقدين.

وفي زمن تلاشي الزراعة، كانت القرية تفتقر إلى مقومات الاندماج في المجالات الحديثة، نظراً لندرة الخدمات وخاصة التعليم الجيد. فما بين 1954 حينما أسست أول مدرسة في القرية، ولغاية عام 2000 كان عدد خريجي التوجيهي من سويمة شخصان فقط. في تلك السنة 2000 حوِّلت المدرسة إلى ثانوية، ولكنها ما تزال مهملة من حيث جودة التعليم. وفي السنوات الأخيرة مثلاً يتقدم لامتحان التوجيهي عدد من الطلاب بمعدل عشرة سنوياً، ولكن لا ينجح منهم سوى 2–3 فقط. أي أن السكان لم يتمكنوا من مواكبة التبدلات التي حصلت على أنماط العمل والإنتاج الجديدة.

تاريخياً، وكما هو حاصل في بعض مناطق الأغوار الأخرى، جرى شراء أغلب أراضي القرية من قبل أثرياء متنفذين، وقد اشتريت وفق تقاليد وممارسات المُراباة التي عرفتها كثير من المناطق، واستند المشترون إلى جهل السكان وبساطتهم، وفي البداية كان المشتري

الرئيسي يستثمر أمواله في الزراعة، وتحول الفلاحون من أهالي سويمة من مالكين للأراضي إلى عمال زراعيين لدى المالك الجديد، وعندما ترك هذا المالك الزراعة وجدوا أنفسهم بلا أرض وبلا عمل.

إن كلمة «مُتنفذ» لها وقع خاص على طول مناطق الأغوار، وخاصة في سويمة، وتسيطر البساطة والخوف من المتنفذين عند كل الأهالي. وفي القرية تسمع قصصاً غريبة ومحزنة عن بساطة الناس التي أفقدتهم أراضيهم ومصادر رزقهم. وعموماً، يعتقد السكان أن الأقوى هو من يحصل على ما يريد حتماً، وليست لديهم أي ثقة بالقوانين. وهناك قصص عن أراض ومبان أخرجوا منهما، أو اضطروا لدفع مبالغ مالية بحجة أن الأرض تعود لمالك آخر، واستسلم السكان.

صورة الوضع الحالية

القرية تعاني من تفتت كبير، وهناك سطوة لأطراف أخرى من خارجها، وقد يئس الأهالي بعد محاولات سابقة للمنافسة على تمثيل «سياسي» لهم في مجلس النواب، غير أنهم استسلموا نهائياً لفكرة أن مقعد الشونة الجنوبية ليس من نصيبهم. وينقسم ناخبو المنطقة، بل سكانها بالإجمال إلى مؤيدين للأطراف المتنافسة من المرشحين «الأقوياء» من خارج قريتهم، وذلك رغم أن أغلبية أصوات الناخبين تنتمي لهم ولأمثالهم من العشائر الفقيرة.

بالتوازي مع هذه الحالة، تعمد الجهات المتعددة -بما في ذلك الرسمية- إلى تعزيز حالة التفتت الداخلي للسكان، ومحاربة كل محاولات ظهور أي قيادات محلية مستقلة أو منتمية للقرية.

لا توجد «ثقافة عيب» إطلاقاً في موقف الناس من العمل، بل هناك ما يعاكس هذا المنحى، فأبناء القرية لا يترددون عن أن أي عمل بما في ذلك الأعمال الخدمية التي تعتبر «دنيا»، وهناك على سبيل المثال الآن، عشرات من أبناء القرية يعملون في قطاع النظافة بالتعاقد مع أمانة عمّان الكبرى التي تتولى الإشراف على نظافة الطريق العام الرئيسي المحاذي لقرية سويمة، بل إن الحصول على وظيفة «عامل نظافة» تعد مكسباً للشاب، وليست مجالاً للحرج الاجتماعي.

تعمل عشرات من السيدات من أهالي القرية في المزارع القريبة كعاملات زراعيات، فيما يعمل عدة عشرات من الشباب في الفنادق بوظائف متدنية، وإن كانت الرواتب تعتبر جيدة نسبياً بالنظر إلى ندرة الفرص، فالكلام هنا عن رواتب بقيمة 300 أو 350 ديناراً، وهذه مبالغ تعتبر كبيرة أو مرغوبة بشدة من قبل شباب القرية. وهناك قسم آخر من الشباب يتوجه إلى الخدمة العسكرية في الجيش، أو في جهاز الأمن العام.

بالمقابل، ومع تطور السياحة والاهتمام بالبحر الميت، كانت ظروف السكان تزداد سوءاً، وخلال العقدين الأخيرين أصبحت قرية سويمة محاصرة بالكامل من قبل المستثمرين، أو المشاريع التي بوشر ببعضها، وما يزال بعضها على الورق، واليوم لا تملك سويمة مقومات التوسع

الجغرافي نهائياً، وقد جرى استملاك كل الأراضي المحيطة، وحتى عندما كانوا يتمكنون من انتزاع قرار بتخصيص أراض نتيجة استرحامات وتظلمات عديدة قاموا بها، سرعان ما كان يأتي من يلغي هذا القرار، مع وعود جديدة تُلغى بدورها، ولديهم قرارات رسمية مكتوبة تثبت ذلك.

هناك عشرات التوصيات والإجراءات، وبعضها موثق أن يطالهم نصيب من تخصيص الأراضي، أو تخصيص موقع على الشاطئ لاستفادة سكان القرية، وهناك قرارات بهذا الخصوص صدرت ولم تنفذ، وقبل سنوات كُلِّفت البلدية بتخطيط منطقة مساحتها 700 دونم ملاصقة للقرية، على أن تقسم إلى 1000 قطعة، تُوزّع على السكان وخاصة أولئك المهددين بالترحيل، وبعد التصديق على الأوراق الخاصة بالإجراء، يُبلّغون أن المنطقة ضُمت إلى المواقع الاستثمارية بقرار حكومي، وأنه سيجري تخصيص قطعة أخرى لهم، لكن هذا لم يحصل.

الأولاد في الشوارع حفاة عادة، والمشهد العام للناس وللشوارع فقير، والبيوت غير نظيفة، وتعاني القرية من كثافة الذباب إلى درجة مَرَضيّة.

يقدمون أنفسهم للمسؤولين كطالبي صدقات ومعونات، ولم يكتمل لديهم شعور أو وعي أنهم مواطنون وأصحاب حقوق، وهناك لدى الجيل الجديد غضب متصاعد، وخشية من نمو بعض الظواهر السلبية، مثل بيع وترويج المخدرات.

مع هذا، ووفق مقابلة مع مسؤول صندوق المعونة في الشونة، فإن سويمة أقل منطقة يلجأ أهلها لصندوق المعونة، وهم يبحثون عن أي فرصة عمل.

حرب الأكشاك

منذ بدأت النشاطات السياحية، اندفع عشرات من شباب القرية إلى الأعمال الهامشية، فأقاموا عدداً من الأكشاك التي تقدم بعض الخدمات للسياح من الأوساط الشعبية، أي من غير رواد الفنادق، وقد جرت وتجري على الدوام عمليات إبعاد متتالية لهم عن منطقة الشاطئ، وهناك حوالي 30 شخصاً يعملون على الرواحل (الخيول والجمال) كجزء من الخدمات السياحية في المنطقة، وبعضهم يعمل منذ عشرات السنين، أو ورث الصنعة من سابقيه، وأغلب هؤلاء من البدو القاطنين في محيط قرية سويمة، وهم يقطنون في بيوت قديمة غير مرخصة، ولكنها مهددة بالهدم لكونها مقامة على أراضي الدولة.

حتى ما يعرف بـ«شاطئ الأمانة» الذي تشرف عليه أمانة عمّان كموقع سياحي لغير رواد الفنادق، أي للزوار من الأوساط الشعبية، فقد كان هذا الشاطئ أصلاً، وقبل حضور الأمانة مستغلاً من قبل سكان سويمة، وكان عدد منهم قد جهزوه وأقاموا عليه عرائشهم، ثم طلب منهم من قبل سلطة وادي الأردن، أن يُخْلوه مؤقتاً، لأجل تنظيمه وإقامة أكشاك ملائمة، ثم تُوزّع على السكان، ولكن بعد الإخلاء عُرضت الأكشاك بالمزاد مقابل 5000 دينار للكشك الواحد، وهذه مبالغ كبيرة لا يستطيعون توفيرها

للدخول في المزادات. ثم ضُمّن الموقع لمستثمر من عمّان، يعمل لديه 200 عامل لا يتجاوز عدد أبناء المنطقة من بينهم 10 أشخاص.

تعد قصة الأكشاك من المواضيع الأكثر إلحاحاً في حياة القرية، فبعد طردهم من «شاطئ الأمانة»، يعمل أكثر من 100 شاب من القرية على أكشاك جديدة غير مرخصة أقاموها على جوانب الشوارع، وبمحاذاة المنطقة الفارغة من شاطئ البحر لخدمة فقراء المصطافين من زوار المنطقة الذين لا يتمكنون من دخول الفنادق أو شاطئ الأمانة.

وكلما أقاموا أكشاكهم في موقع يُرحّلون منه، كما يجري ترحيلهم وإزالة أكشاكهم سنوياً مع انعقاد مؤتمر «دافوس» البحر الميت. وقد جرت محاولات لتنظيم أنفسهم في نشاط يتعلق بالأكشاك، ولكنهم يعانون من ضعف تنظيمي بسبب سطوة «المتنفذين»، وقوة حضور الجهات الرسمية.

لا تتوقف مداهمات الأكشاك وإزالتها: حضرتُ يوماً جرى فيه الاصطدام مع الأمن وأجهزة وزارة الأشغال العامة التي حضرت مع معداتها بحماية قوات الأمن، وباشرت بإزالة الأكشاك، فهدمت ثلاثة منها، بعدها تجمع عشرات الشباب من أصحاب الأكشاك للدفاع عن أكشاكهم، واصطدموا بالقوة الأمنية. حصل تطور عند بدء المواجهة، وحُرقت سيارة لأحد المواطنين، كل الحضور يشهدون أنها حرقت عن طريق إطلاق قنابل دخانية من قبل الأمن داخلها. في هذه اللحظة توقفت عمليات إزالة الأكشاك، بهدف امتصاص الموقف.

كان صاحب الكشك واحداً من أصحاب الحظ التعيس الثلاثة الذين تقع أكشاكهم على مدخل القرية. اجتمع حوالي عشرة شباب ورجال من أصدقائه وأقاربه، وشكلوا موقفا محزنـاً؛ فالرجل مصاب بعدة أمراض، أقام الكشك عن طريق قرض حصلت عليه زوجته من صندوق المرأة، وهذا يعني أنه سدد ثمنه بفائدة تقترب من 20% كما هي الحال في مؤسسات الإقراض الصغير.

أحضر صاحب الكشك رافعة (ونش) لتحميل ركام الكشك لإعادة «تحديده» أي إصلاحه، وهو ما سيكلفه عدة مئات من الدنانير، كما أن أغراضه بعثرت في الموقع. كان الغضب مسيطراً على الجميع، كانوا يتحدثون عن أن سلميتهم هي التي تجعل السلطات تستقوي عليهم، وعموماً، هم يمتدحون التطور في حجم التماسك والرد على الأمن الذي ظهر هذا اليوم.

الاستثمار المعادي للناس

تقوم هيئة المنطقة التنموية بالاتصال مع السكان، وعمل «زبائن» لها بينهم لإفشال أي محاولة للتنظيم الذاتي للسكان. وجرت محاولات لإلغاء البلدية بعد القيام بإجراءات للتقليص من صلاحيتها، وبالتالي من مواردها المالية. مع أن البلدية من البلديات القليلة التي لا تثقلها المديونية، وقد فازت بجائزة تميز في مسابقة أجرتها وزارة البلديات، كانت بلدية سويمة ضمن أفضل 8 بلديات من بين 360 بلدية.

يوجد عدد من الإسكانات المقامة على أرض القرية شرق الشارع، وبشكل يتلاصق مع بيوت السكان الفقيرة، وهي مشاريع مملوكة من قبل أفراد أو مستثمرين من خارج المنطقة، يبيعون الشقق الصغيرة للراغبين بامتلاك شقة مطلة على البحر، والإسكانات تقع في مرتبة أدنى من المشاريع السياحية الكبيرة.

هذه الإسكانات لا فائدة منها للقرية، وينظر الناس إليها باستغراب وخشية. فهي مبان حديثة وإن كانت أقل فخامة من منطقة الفنادق، لكنها أقيمت على أرض كانت ذات يوم لهم، وهي الآن لمستثمرين لا يعرفون المنطقة، وليست لهم علاقة بها سوى ملكيتهم لهذه المباني.

الدولة تتعامل مع المنطقة وأهلها بصفتهم عالة، فهي تطلب لهم الصدقات والإحسان، بل إن رئيس الوزراء الذي رعى إطلاق أحد المشاريع السياحية الكبرى، وفي كلمته الافتتاحية في الاحتفال، خاطب المستثمر بقوله: نرجو أن تنظروا بعين العطف على سويمة وأهل سويمة، فرد عليه صاحب المشروع: إن سويمة في قلوبنا! ولكن هذا يثير سخرية الناس في القرية.

وعندما تسأل السكان إن كان بمقدورهم تحديد زمن معين لبدء معاناتهم الحقيقية على المستوى المعيشي، فإن الجواب الذي تسمعه فوراً، إن الأهالي بدأوا يشعرون بالظلم والفقر بمجرد أن نشطت السياحة في المنطقة. سابقاً كان الشاطئ لهم رغم أنه لم يكن مجالاً للاستثمار. وهم يرحبون بالاستثمارت، ولكنهم يطلبون أقل القليل منها.

يقف الأهالي مشدوهين أمام دور هيئة المناطق التنموية، وتبدو كلمة «هيئة» غريبة وغير مفهومة، ولا يعرفون دورها. وقد عبر بعض المتحدثين عن كرههم لكلمات مثل: «هيئة» «استثمار» و«منطقة استثمارية»، فهي كلمات يعتبرونها مصدراً للشرور.

ظاهرة غريبة

من أغرب الظواهر التي عاشها أهل المنطقة، انتشار شجرة شوكية مؤذية اسمها «السّلَمْ»، يقول السكان إنها بدأت بالانتشار منذ عام 2000، وهي شجرة تنمو بسرعة وتمتد أفقياً بلا جذع طويل إلا إذا جرى تقنيبها حتى ترتفع أغصانها عن سطح الأرض. الشجرة ذات أشواك حادة وسامة، تحتاج الوخزة منها إلى علاج في المستشفى، وهي من الصلابة بحيث يمكن أن تخترق عجلات السيارات.

هذه الشجرة المؤذية تنتشر بشكل متسارع، ولها ثمار تشبة الفاصولياء، فتقوم الماعز والأغنام بأكل ثمارها، لكنها لا تهضم حبات بذورها، ولكنها تنقلها بحسب حركتها إلى شتى المواقع، واليوم تنظر إلى القرية وتخال أنها غابة خضراء تسر الأنظار، ولكن الناس يعانون من هذه الخضرة القاتلة التي تحيط بهم. وهناك روايات وإشاعات متعددة حول هذه الشجرة الخبيثة، ويقال أنها في بعض الدول تعتبر آفة تجري مكافحتها لأنها تقضي على الزراعة، وتستنزف المياه، وتؤذي الحيوانات. وهناك من يعزو انتشارها لأسباب سياسية.

الغريب أن هذه الشجرة المكروهة، جلبت جلباً من قبل وزارة الزراعة، وكانت في البداية تعاقب من يقوم بخلع شجيراتها، ولكنها الآن انتشرت وتكاثرت وتحولت إلى آفة.

اقتراحات سريعة

- الكف عن الاسترخاء على حالة التفتت الاجتماعي الداخلي، باعتبار أن ذلك يضمن السيطرة على المنطقة، فهناك جيل من الشباب الحانق.
- تغيير النظرة الرسمية (والاستثمارية) للسكان، فهم ليسوا طارئين على المكان، ولا هم متسولين أو عالة ينبغي التخلص منهم.
- تشجيع المجتمع المحلي على التنظيم الداخلي للمطالب والمصالح، إذ أن الاعتماد على مفاتيح وأصحاب نفوذ من خارجها لم يعد مجدياً.
- الأراضي والبحر وشاطئه، لا بد من إيجاد طريقة تحفظ للسكان حقوقهم كأبناء المنطقة.
- إعادة النظر في دور هيئة المناطق التنموية، ومحاولتها إلغاء البلدية، وهو ما يعني تحميل الناس تكاليف إضافية.
- قصة الأراضي القريبة والملاصقة لقريتهم، تطرح ضرورة وقف الحصار الذي يعاني منه أهالي القرية ويمنعهم من التوسع.
- القرية تقع في وسط خصم اجتماعياً واقتصادياً. وهذا قد يتحول إلى مأزق اجتماعي وأمني، فالجيل الجديد يختلف عن سابقه.

قصة «حي الطفايلة» في عمّان
الهجرة من الفقر إلى الفقر[1]

أكثر قليلاً من مقدمة

في كتابه الجميل «سيرة مدينة» عن عمّان في الأربعينات من القرن العشرين، يختتم الروائي المعروف عبد الرحمن منيف فصول ذلك الكتاب الزاخر بالتفاصيل عن الناس والأمكنة والحراك الاجتماعي بفصل يُجمل في جزء منه حالةَ المدينة في نهايات ذلك العقد، يقول: «عمّان إذن، مِن حيث السكن في الأربعينات، كانت في الدرجة الأولى حول النهر[2]، وإذا ابتعدت، لا تبتعد عنه كثيراً»... «النهر أولاً، والسوق ثانيًا، وحولهما وبالقرب منهما يسكن الناس، هكذا كانت الحال في

(1) أجريت هذه الدراسة عام 2000 ونشرت في مؤلف جماعي.

(2) المقصود بالنهر هو سيل عمّان الذي ظل مكشوفًا حتى نهاية ستينات القرن العشرين، حيث جرى سقفه بعد أن خفت مياهه.

البداية، لكن في وقت لاحق، بدأ تَسَلُّق الروابي»... ثـم يضيف: «ويومـاً بعد يوم، ولأسباب كثيرة، بـدأت عمّـان تـدخل في طـور جديـد مـن أبـرز مظاهره أنْ أخذت بيوت السكن تنأى شيئاً فشيئاً عن مجرى النهر»[1].

لكن الفتى عبد الرحمن منيف، الذي عاش العقد الثاني من عمره في عمّـان، والـذي تفاجئك طيلـة الكتـاب حـدة ذاكرتـه، لا يبـدو أنـه كـان بمقدوره الاقتراب من السفح الشرقي لجبـل «الجوفة»، الـذي لـم تكـن المدينة النامية قد وصلت إليه بعد، والـذي يتصف بحدة انحداره، إذ كانت تتوزع مئات المغاور والكهوف التي نحتتها الطبيعة في الصخر الناتئ على السطح، وبالتالي فلم تسجل ذاكرته تلك الظاهرة التي كانت تتحرك هناك، والتي ستشكل موضوعاً لهذه الدراسة.

نشأة حي الطفايلة

كـان المكـان موحشـاً، ولـم يكـن بمقـدور الرجـال الاقـتراب منـه والتوغل داخله، وقد كان الناس يتداولون قصصاً عن حيوانات مفترسة تعيش فيه، وكان العمّانيون آنذاك إذا تشاجر اثنان منهم يتحدى أحدهما الآخر بقوله: «إن كنت رجّال قابلني عند المصبغة»!.. والمصبغة هـذه، هي ما تبقى من موقع أثري يقال إنه كان في زمن مضى «مصبغة» جلود وأقمشة تقع في منتصف سفح الجبل.

(1) منيف، 1994: 250–251.

أما «عِيمَة»، القرية التي قدم منها سكان «حي الطفايلة»، فكان يفترض، لو بقي أهلها فيها أن تكون موقعاً سكنياً رئيسياً في منطقة الطفيلة، ولكنها شهدت هجرة كثيفة، بسببها سيتشكل هذا الحي في عمّان، وحسب بعض القديرات فإن نسبه الهجرة من القرية بلغت حوالي 90%، وينتمي جميع سكانها إلى عشيرة واحدة: «الثوابية»، التي تتفرع بدورها إلى مجموعة عشائر فرعية.

ورغم أن الزراعة كانت النشاط الرئيسي في القرية، إلا أن المنطقة كانت شحيحة الأمطار بالنظر إلى طبيعتها الجغرافية[1]. يتذكر أحد أقدم المهاجرين ويقول: «قدِمْتُ مع والدي وباقي العائلة برفقه عائلتين أخريين سنة 1929 أو 1930 وكان عمري آنذاك 12 سنة تقريباً، وكان متاع العائلات الثلاث محملاً على حمار واحد، فيما أمضينا جميعاً الرحلة كاملة مشياً على الأقدام، وقد استغرق ذلك حوالي عشرين يوماً».

لقد تعرف الشباب والرجال المهاجرون على الموقع خلال الثلاثينات والأربعينات كموقع للإقامة المؤقتة أثناء فترات العمل، التي كانت كلُّ جولة منها تستغرق عدة شهور.. «نجمع فيها قليلاً من المال ونعود للقرية، ثم نعاود القدوم إلى عمّان».

(1) الخطبا، 1985: 131.

كان المكان هو الأنسب بالنسبة للقادمين الشباب، ثم إنه لم يكن يشكل آنذاك مطمعاً لسكان عمّان، وهي البلدة التي كان سكانها في بداية الأربعينيات يعدّون حوالي عشرين ألفًا، يتجمعون في مركزها بين منطقة «رأس العين»، ومنطقة المدرج الروماني على ضفاف النهر «سيل عمّان»، كما كان الموقع الأقرب إلى مكان العمل الذي توزّع في مجالات هامشية كأعمال «العتالة» والتنظيف ورصف الطرق.

يتذكر أحد أوائل القادمين: «اشتغلنا عمالاً في التحميل والتنزيل في منطقة المحطة، وعند أصحاب المحلات في السوق، وبعضنا عمل في رصف الطرق»، ثم يضيف: «كان جمع النفايات في عمّان يُجرى على ظهور الحمير، وكان يتعهد القيام بذلك شخصان يقال لهما (زعتر وظبظوب)، وكان لديهما حوالي 60 حماراً تُحضَر بواسطة (خالد حلاوة وأبو فرج الكردي)، وكنا نحن الطفايلة نعمل على هذه الحمير مقابل دينارين في الشهر، وإضافة لذلك، فقد كانت عمّان تضاء بواسطة العديد من الفوانيس التي نقوم نحن بتزويدها بالوقود».

لم تستقر في الحي عائلات كثيرة لغاية الأربعينات، لكن «النزوح» الدائم، وفق التعبير الذي يستخدمونه بدأ مع السنوات الأخيرة من الأربعينات، وهنا يعلق أحد الذين استقروا في الحي عام 1948 بقوله: «الفلسطينيون شَرَدُوا مِنَ اليهود ونحن شَرَدْنا من الجوع في وقت واحد».

استمرت الإقامة في الكهوف والمغاور لغاية منتصف الخمسينات، وكانت الأرض من الناحية الرسمية تعود ملكيتها إلى شخصين هما: «الكسواني والشركسي»، أي محمود الكسواني وحسن شكري الشركسي، على التوالي.

وعندما سمع صاحبا الأرض أن المكان سيتحول إلى «منطقة خضراء»، أي أنها ستصادر لإقامة مبان عامة، قاما بتشجيع الناس على البناء المستقر، وذلك لحماية الأرض من المصادرة من جهة، وهروباً من دفع الرسوم من جهة أخرى، لأن السكان سيتحملون هذه الرسوم بعد قيام البناء، حينها أخذ الناس يبنون بيوتاً طينية بسيطة.

يتذكر أحد الذين شهدوا ذلك الزمن: «كان كل منا يشير إلى جزء من الأرض، ويقول «هذه لي»، وقد يضع عليها حدوداً، وبعضنا اشترى أرضاً من المالك، أو على الأقل اتفق معه على سعر يتراوح بين دينار إلى دينار ونصف للمتر المربع الواحد، على أن يدفع المشتري الثمن على أقساط بحسب مقدرته».

كان «النزوح» بازدياد، والقادم الجديد يحطّ رحاله أولاً عند أقربائه، أو في مغارة مجاورة، أو يبني له «خربوش خيش»[1]، إلى أن يتمكن مِنْ بناء «خُشة»[2] طينية، وكان الشباب العزّاب يسكنون معاً على شكل

(1) خربوش: خيمة صغيرة من الخيش.

(2) خُشة: غرفة طينية صغيرة منخفضة السقف.

مجموعات من عشرين إلى ثلاثين شخصاً في مغارة واحدة، فإذا تزوج أحدهم غادرها إلى كهف جديد، أو إلى غرفة طينية مجاورة. ومع منتصف الستينات أخذ البناء الإسمنتي يحل محل البناء الطيني، وصار الحي يكتظ سنة إثر سنة، ومع مَطلع السبعينات كان الحي قد اكتمل، وكانت «عيمة»، في الزمن نفسه قد أُفرغت من سكانها تقريباً.

لماذا التطفل «بحثياً» على «حي الطفايلة»؟

كانت مثل هذه الدراسة حتى في أحسن أحوالها، ستشكل مجرد إضافة للدراسات التي تناولت المهاجرين من الريف إلى المدينة، سواء تلك التي تناولت الموضوع من زاوية تتبع مصير المهاجرين، أو تلك التي درست التأثيرات التي تُنتجها الهجرة في مجتمع المدينة.

لكننا في «حي الطفايلة»، أمام حالة دراسية قد تكون خاصة، سواء أسُلِّط الضوء على المهاجرين، أم على المدينة التي استقبلتهم، فالمهاجرون ينتمون إلى قرية واحدة، بل أيضاً إلى عشيرة واحدة، أي إنهم يرتبطون بعلاقات قرابية، ثم إنهم يقطنون في موقع واحد من عمّان، بعد أن أعادوا بناء قريتهم فيه بكامل علاقاتها وروابطها.

أما المدينة التي استقبلتهم، فلم تكن عند تشكل الحي سوى بلدة زراعية، ولا يمكن بالتالي الحديث عن ريفيين بسطاء قدموا من مجتمع بسيط نحو مدينة مركبة ومعقدة العلاقات، كما في الحالات التقليدية. ففي عمّان، وحتى منتصف الأربعينات كان الرقم 35 ألفا كعدد للسكان

يتردد كثيراً، وتؤيده مصادر رسمية[1]، وكان باستطاعة الفرد الواحد من سكانها الإحاطة بمجمل علاقاتها.

إن الأفراد الأحياء من أوائل القادمين إلى «حي الطفايلة»، ما زالوا يذكرون تفاصيل عمّان «البلدة» التي قدموا إليها، من حيث الأمكنة والناس، فهم مثلاً يعرفون تجارها الكبار، ويعرفون رجال الشرطة فيها فرداً فرداً، فقد بلغ عددهم مثلاً في إحدى السنوات سبعة، منهم «فاروق كريشان، زكي الحديد، أبو جوهر، ويقودهم بهجت طبارة»، وذلك حسب أحد أوائل المهاجرين الذي أضاف: «سنة 1936 استدعاني أحمد أبو قورة وصبري الطباع -وهما من كبار التجار آنذاك- وأرسلا معي ثلاث عباءات وأوصلتها لجماعة فوزي القاوقجي من ثوار فلسطين، وذلك من أجل التخفي، إذ كانوا يريدون السفر».

وحتى أعلى هرم السلطة لم يكن غريباً عنهم، فعلى سبيل المثال كان الوصول إلى الأمير عبد الله أمرا سهلاً. وحسب ذكريات مهاجر آخر: «ذات يوم كنت أعمل في رصف الطريق، وكنت كلما ألقيت بـ«المهَدَّة» على الحجارة أقول: (هِهْ)، وإذا بشخص يقف فوق رأسي ويسألني: لماذا أقول (هِهْ) مع كل ضربة. فلما نظرت إليه فإذا به الأمير عبد الله فقلت له: (هِهْ) هذه يا سيدي تخفف من تعب الضربة». فقال: «ناولني وسترى أنني لن أقول (هِهْ)، فناولته فضرب أول ضربة دون أن

(1) منيف، 1994: 253.

يقول: (هه)، ولكن في الضربة التالية خرجت منه (هِهْ)، فأعاد إلي المهدة وهو يضحك ويقول: «معك حق، من دون (هِه) سيكون الأمر مرهقـًا».

إن خصوصية الحالة، تضيف ملمحـًا جديداً لخصوصية مدينة عمّـان في طور تشكلها المعاصر، أي منذ إعادة تأسيسها قبل ما يزيـد بقليـل عـن قـرن. وبحسـب الأنثروبولوجيـة الأردنيـة سـاتني شـامي: «إن العناصـر الخاصـة بعمّـان تتعـارض مـع العمليـات الجاريـة في أنمـاط التشـكل التاريخي للمدن، مـن حيـث مورفولوجيـا التحضـر والتركيـب السـكاني، والاقتصـاد السياسـي والـديناميات الاجتماعيـة والثقافيـة للطبقـات والمجتمعات المحلية، وفي مجمل هذه القضايا توجد صعوبة في التوفيق بين حالة عمّان والأفكار السائدة»[1].

أن دراسة «حي الطفايلة» تلقي الضـوء على مقطـع اجتمـاعي خـاص بتطور هذه المدينة التـي احتاجـت لقـرار سياسـي لكـي تتشـكل في مطلـع العقد الثالث مـن القـرن العشـرين، وهـذا القـرار لـم يكـن أول قـرار بهـذا الشأن، فقد سبقه قراران بإعادة تشكيل عمّـان في أواخـر العهـد العثمـاني، الأول كان عام 1878 يقضي أن تكون عمّان مركز ولاية، فهي مـن حيـث الموقـع «ألْيـَق وأحـق أن تكـون عاصـمة الولايـة»، لكـن المشـروع لـم يستكمل، ثم رُشّحت عمّان لأن تكون مركز قضاء في عام 1910م [2].

إن خصوصــية الحالــة، لا تكمــن أساســًا في التفـرد بمثـل تلـك الخصائص المشـار إليهـا أعـلاه، بـل في كثافـة حضـور هـذه الخصـائص،

(1) Shami, 1996.

(2) الحمود، 1996: 86.

فظاهرة استمرار الأنماط الريفية والبدوية أيضـًا في المدن، تكاد لا تخلـو منهـا أغلـب مـدن العـالم المماثلـة، بـل إن الأنثروبولوجيـا الاجتماعيـة وجـدت في هـذه الظـاهرة مجـالاً تنشـئ مـن خلالـه فرعـًا خاصـًا هـو الأنثروبولوجيا الحضرية، التي اعتنت أساسا بمتابعة البدو والفلاحين في مـدنهم الجديـدة، وقـد اكتشـف هـؤلاء أن بإمكـانهم وعلـى نحـو مُرْضٍ الانـدماج مـع مجموعـه متماسـكة مـن الأقـارب والأصـدقاء، كمـا قـاموا بتطويع أنماط السلوك الريفية بما يـؤهلهم للوصـول إلـى «تحضـر بـدون انحلال» حسب الأنثربولوجي أوسكار لويس. فقد وُجِد أن المهـاجرين نادراً ما ينتقلون إلى السكن والتعايش مع المدينة ككل، وبدلاً مـن ذلـك فهم يرتبطون في وحدات ومواقع منفصلة مع مهاجرين آخرين يشبهونهم في الثقافـة والخلفيـة الاقتصـادية[1]. لقـد تـابع الأنثروبولوجيـون مجمـل العلاقات المسماة «فـوق مدنيـة»، ومسـائل الإثنيـات التـي تعتـبر أساسـًا ظواهر مدنية[2]، لكن التفرد الـذي يتميـز بـه «حـي الطفايلـة»، يتركـز كمـا أشير سابقـًا في كثافة حضور هذه العلاقـات، فالحالـة ببسـاطة أشـبه بنقـل القرية بكامل علاقاتها، ولكن هذه المرة، يكون النقل قد جرى إلى مدينة لـم تتشكل بعد، ولكنها آخذة في التشكل والتعقيد بتسارع فريد مـن نوعـه أيضـًا.

---

(1) Press and Smith, 1980: 5

انظر كذلك (الوردي، 1998: 258 فما فوق).

(2) Cohen, 1974.

الصراع على المكان

لماذا اختار القادمون من «عيمة» السكن في هذا الموقع؟ ولكن أولاً هل ثمة اختيار في الأمر أصلاً؟

تكتب ساتناي شامي، وهي تتناول مسألة الحراك الحضري أن: «أجزاء معينة في المدينة تتاح أمام أصناف معينة من الناس، وثمة أناس لا يختارون السكن في أماكن يريدونها، لكن آخرين لا يملكون إلا السكن في أماكن معينة»[1].

إن بإمكاننا اليوم، بعد أكثر من ستة عقود من «نزوح» الطفايلة أهل عيمة إلى هذا الموقع، أن نتصور حالة مئات القادمين إلى المجهول هرباً من «المعلوم»، أي القحط والجوع في قريتهم، فوجدوا أمامهم مدينه تنمو، لكن قاطنيها «الأقوياء» احتلوا كل المواقع حول النهر، وقد كانت عمّان حسب عبد الرحمن منيف «مدينة خائفة منتظرة تعيش عيشة الكفاف، وتبدو أقرب إلى التقشف، لكن ما كادت الحرب -العالمية الثانية- تنتهي حتى أصبحت المدينة مدينتين، واحدة للأغنياء وأخرى للفقراء»[2].

إن القادمين الشجعان هؤلاء الذين بدأوا بإعادة بناء قريتهم على شكل حي من أحياء العاصمة، لقد قاموا بذلك في الفترة التي كانت فيها

---

(1) Shami, 1996: 43.

(2) منيف، 1994: 254

المدينـة تشـهد التمـايزات الاجتماعيـة الرئيسـية الأولـى في تاريخهـا الحديث، وتشهد إثر ذلك بدايات تحولها إلى مدينة بعلاقات مدنية.

لكن لماذا هذا الموقع بالذات؟

أولاً: لم يكن الموقع يشكل مطمعـاً لأحد، فهو صعب من حيث التضـاريس، وموحش ومنزوٍ إلى حد ما عن مركز المدينة ومناطقها المأهولة.

ثانيـاً: إنه جاهز للسكن المؤقت، إذ تتوافر فيه العديد من الكهوف والمغاور التي لم تكن تحتاج إلا لبعض التهذيب والتنظيف.

ثالثـاً: إنه قريب من مكان العمل في منطقة «المحطة»، والسوق ومكب النفايات الذي كان يحتل جزءا من منطقة مجمع السيارات حالياً (مجمع رغدان)، وهو المكان الذي يطل عليه الحي الآن.

رابعـاً: إن سنوات طويلة من التآلف مع الموقع خلقها أوائل المهاجرين الموسميين خلال عقدي الثلاثينيات والأربعينيات.

يشار هنا إلى أن أعداداً أقل من المهاجرين الأوائل اختاروا منطقة مشابهة من حيث التضـاريس، مقابلة تمامـاً لموقع الحي الحالي على سفوح جبل القلعة، لكنهم عند بدء الاستقرار في حي الطفايلة، رحلوا إليه لأسباب تتعلق بالأمان الشخصي والأسري، ولأسباب ثقافية أخرى، ورغم أن الحي يصنف ضمن أحياء «الطّبَب»، إلا أنه لا يحمل خصائصها النموذجية بالكامل، بل يكاد يخلو من عناصر رئيسية تتصف

بها هذه المناطق عادة؛ فأولاً: لم ينشأ صراع على المكان إلا بعد أن اكتمل تشكل الحي في أواخر الستينات. إن مشكلة ملكية الأراضي التي ظهرت في المدينة بعد التوسع المتسارع فيها، وما سبّبه ذلك من ارتفاع في أسعار الأراضي، لم تبرز في الحي إلا في مطلع السبعينات. وثانياً: إن مالكي الأرض الأصليين هم الذين اقترحوا على المهاجرين القاطنين في الكهوف إعطاء مساكنهم صفة الديمومة والاستقرار، واقترحوا عليهم إقامة البناء المسقوف حماية للأرض من قرارات إدارية، كما أشير فيما سبق.

لقد أثار المالكون الأصليون للأرض مشكلة البناء والسكن في هذا الحي في فترات لاحقة، وطالبوا على الأقل بزيادة سعر بيع الأراضي واستئجارها، ورفعوا لهذه الغاية قضايا في المحاكم، لكنها «ماتت مع الزمن» كما يقولون. لقد تدخلت عوامل أخرى لصالحهم ووفق محدثنا: «لقد شكلنا وفداً وقابلنا الملك حسين رحمه الله، وأصدر أوامر تقول: ممنوع الهدم في حي الطفايلة».

ثالثاً: إن العشوائية التي ميّزت تشكل الحي، انسجمت مع الخصائص الثقافية للسكان، وذلك طبعاً يعتبر أمرا نموذجياً يتكرر عادة في الحالات المماثلة، «إن موقف الفرد تجاه الناس القادمين من نفس

منطقته، يُعبّر عنه من خلال سعيه لتوفير عمل وسكن مناسب لهم، وسينعكس ذلك على مركزه وسمعته داخل المجموعة الإثنية ككل»[1].

لكن ذلك لم يرافقه نمط العلاقات الاجتماعية الذي يسود عادة في مثل هذه الحالات، كما لم ترافقه النظرة النموذجية المعتادة عن ساكني المنطقة لأنفسهم، ونظرة باقي المدينة لهم. يشير الباحثون على سبيل المثال إلى ظاهرة مدن الأكواخ، كمناطق تخلو من الخدمات، وتسودها أوضاع غير صحية وغير آمنة في أغلب الأحيان، وتنظر الطبقة العليا والوسطى إلى هذه المواقع كأمراض اجتماعية، كما أن السياسيين ورجال الأمن ينظرون إليها كمواقع خطيرة متحدية للقانون والنظام، أما قوى المجتمع المحافظة فتنظر إليها كحاضنات لبذور الثورة، فيما يعتبرها مخططو المدن والمعماريون، مناطقَ استعمال غير كفؤ للمساحات[2].

إن الأمر في حي الطفايلة مختلف تماماً؛ فالمكان بالنسبة لسكانه يُعدّ أفضل موقع يحقق لهم الأمان على أعراضهم وبيوتهم، وهو أمر يثير اعتزازهم بحيهم، ولذلك يصفونه أنه أكثر أحياء عمّان انسجاماً وأمناً، بل إن الحي -على ضخامته وقِدَمه- لا يوجد به أي مركز للسلطة «مخفر شرطه مثلا». يقول الحاج أبو محمد (82 سنة): «إن علاقات

(1) Grillo,1975: 168

(2) Mangine, 1980: 376

الناس بقيت كما كانت في القرية الأصلية؛ نتشارك في الأفراح والأتـراح، وإذا حصلت أيّ مشكلة نحلها فيما بيننا، فإذا دُهس أحد أبنائنا لا نشتكي ولا تتدخل الشرطة فيما بيننا، لقد مات منا أنفار كثيرون لم نأخذ «مدّى» من أحد».

إنهم جميعا ما زالوا يـذكرون أنـه في عـام 1970، وأثنـاء الاضـطرابات الأمنية والسياسية في الأردن والعاصمة بشكل خاص، فإن حـي الطفايلـة كان الوحيد الذي لم تحصـل بـه أحـداث، ووفـق محـدثنا: «شـكلنا فرقـًا للحفاظ على الحي، وطلبنا من الأطـراف المتقاتلـة عـدم دخـول الحـي، فلم تمس كرامتنا وكرامة أعراضنا بسوء، وقـد سـمي الحـي بسـبب ذلـك (حـي الأميركـان)، إذ كـان الموقـع الأكثـر أمانـًا، ولـم يدخلـه أحـد». إن كثيـرين كـرروا بشـيء مـن الزهـو والمداعبـة هـذه الحكايـة مـبرزين تلـك التسمية.

إن النــاس في الحــي يُعَرّفــون أنفســهم كــريفيين، وإذا دققــت أكثــر فسيقولون إنهم طفايلة، ثم يبلغونـك أنهـم مـن قريـة عيمـة بالـذات، ومـن عشيرة واحدة، ولا يترددون من إعلان انتمائهم إلى حـي الطفايلـة، وهـم لا يعرّفون أنفسهم كمـدنيين كمـا يحصـل في الأحيـاء النموذجيـة لأحيـاء الطبب في المدن الأخرى[1]، وبالطبع، لا يقتصـر ذلـك علـى سـكان حـي الطفايلـة وحـدهم، فأغلـب سـكان عمّـان لا ينسـبون أنفسـهم إلـى عمّـان

(1) Mangine, 1980: 368

(المدينة)، وقد تجد أحيانـاً شخصين من سكان عمّـان يتجـادلان فيقـول أحدهما للآخر: «انتبه فأنا فلاح ابـن فـلاح»، وقـد يـرد الآخـر: «إذا كنـت أنت فلاحا فأنا بدوي»! إن السلوك المدني بالنسبة لسكان عمّان لا يعتبر ميـزة إيجابيـة، وإذا كنـت في عمّـان فإنـك تـذم محـدثك إذا قلـت لـه: إن أخلاق المدينة أثّرت عليك!

رابعا: صحيح أن المدن بشكل عام نشأت وتشكّلت، ويعاد تشكيلها مِن خلال الصراع على المكـان، وهـو صـراعٌ يوضـح الكيفيـة التـي تبـدو فيها الأمكنة والحدود فيما بينهـا، ومَـنْ يسـكن هـذا المكـان أو ذاك، ومـا هـي المعـاني التـي يمكـن أن تُعـزى إلـى السـكان أو تُضـاف إلـيهم نتيجـة سكنهم ذاك.[1]

ولكـن الأمـر في حالتنـا لـم يكـن صـراعـاً مكشـوفـاً ومحـدَّداً بـأدوات ووسائل واضحة، ويمكن القول إنه كان صراعـاً غير مرئي حول الصورة التي ينبغي أن تكون عليها المدينة ككل من زاوية الأطراف المتعددة، أي بين مصالح فئات اجتماعية آخـذة في التشـكل، تـنعكس في سـلوك مكـاني يحمل الدلالات الاجتماعية المناسبة.

ولعـل ذلـك يلقـي ضـوءاً علـى مسـألة تشـكل ظـاهرة «شـرق عمّـان» و«غرب عمّان»، فالاختلاط والاضطراب في حقـوق الملكيـة الـذي كـان سـائداً في أراضـي شـرق عمّـان لـم يحصـل في غربهـا، ففـي الشـرق تجـد

(1) Shami.1996: 38

الاشـتراك في الأرض غيـر المفـروزة، أو بالتملـك عـن طريـق مـا تسـمى «الحِجّة»، أو الأوامر الشفوية على شكل أعطيات من قبل الأمير (أيام الإمارة)، أو عن طريق «الطّبب» على الأملاك العامة والخاصة[1].

القرية الحاضرة في وسط العاصمة

ارتسمت الصـورة النهائيـة لـ«حـي الطفايلـة» منـذ مطلـع السـبعينات، وأصبح منذ ذلك الحين يتكون مِن أربعـة شـوارع رئيسـيه أفقيـة متوازيـة ومتسلقة لسفح الجبل، يصل الفرق بين منسوب كـل شـارعين مـا يقـرب أحيانـاً من عشـرين مـتراً، وتتصـل هـذه الشـوارع ببعضـها بواسـطة أدراج رئيسية أُقيمت بإشراف السلطة المحلية، ويبلـغ عـرض كـل منهـا حـوالي المترين، وفيما عدا هذه الأدراج والشوارع، فإن باقي تنظيم الحي هو من صـنع الأهـالي أنفسـهم، فالأبنيـة فرضـتها الحاجـة لاسـتيعاب القـادمين الجـدد، وبعـد انتهـاء المسـاحة الأفقيـة أخـذت المبـاني ترتفـع عموديـاً، وتصل أحيانا اليـوم (عـام 2000) إلـى سـبعة طوابـق في بعـض الحـالات. وتتـداخل هـذه الأبنيـة بشـكل غايـة في التعقيـد؛ فعلـى امتـداد الأدراج الرئيسية المشار إليها تتفرع بوابات صـغيرة، تـربط كـل واحـده منهـا بـين الدرج الرئيسي وبين العديد من المنازل التي تتفاوت في المستوى، وهـو ما كان يفرض على البنّائين ضرورة إيجاد أدراج ضيقة جداً وغير منظمة،

---

(1) Al Razzaz, 1996: 520

وتتفرع منها أبواب وممرات جديدة.. وهكذا. ولن يكون استيعاب عمران الحي سهلاً إلا إذا تمكنا من إعادة مراقبة تاريخ البناء في الحي خلال نصف قرن مضى.

إنك إذا دخلت الحي هذه الأيام، فستلاحظ ما يشير إلى الماضي؛ فهنا بقايا قَطْع صخري، وهناك جزء من مغارة قديمة لم يصلها البناء فبقيت شاهداً.

وحتى زمن إجراء هذا البحث، إذا كنت غريباً عن الحي مثلي ودخلت إليه وتجولت فيه، فإن العيون تنظر إليك متسائلة، فالكل أولاً ينتظر منك رد السلام، وقد يسألك أحد المارة عن حاجتك. ففي كل ركن، وأمام العديد من المحلات التجارية، تتجمهر مساءً وصباحاً مجموعات من الرجال، يفترشون حجارة كبيرة وُضِعت لهذه الغاية، وهو مشهد يعرفه أهل القرى جيداً، بينما في أعلى الأدراج المنزوية قد تلتقي الجارات في جلسات مشابهة أو مُوازية.

في كل اللقاءات والمقابلات التي قمتُ بها، وقد جرى أغلبها خلال مثل هذه الجلسات في الشارع، كان يتضح حجم التداخل في العلاقات بين الناس عبر مظاهر متعددة؛ فالرجال الجالسون يعرفون جميع المارة تقريباً، بما في ذلك الشباب والفتيان، وكانت تجري مقاطعة الحوار من قبل مارّة عابرين، يتوقفون قليلاً، وقد يتدخلون في النقاش، ثم يغادرون دون أن يروا في سلوكهم أي غرابة.

لم يكن المهاجرون قد نالوا قسطاً من التعليم أو مارسوا مهناً، ولم يكونوا يمتلكون أي مهارة غير تلك الخبرة البسيطة في زراعة ضعيفة، وكان عليهم بالتالي عند قدومهم أن يمارسوا مهناً مدنيةً، ولكنها هامشية لا تحتاج إلى خبرات سابقة.

إن علاقات العمل بالكامل تقريبا كانت وما زالت تجري خارج الحي، ويكاد الحي ذاته يخلو حتى من حركة تجارية تناسب الاكتظاظ السكاني، وأول بقالة أقيمت في الحي مثلا كانت عام 1960، ويخلو الحي لليوم من متاجر لكثير من السلع.

مع مرور الزمن، أخذ ينمو ازدواج في العلاقات بين نمطين: الأول ريفي والثاني مدني. ولم يكن الأمر صعباً في البداية كما يبدو، فالمدينة صغيرة، ويمكن للقادم الجديد استيعاب كافة العلاقات فيها، ولا يبدو من ذكريات السكان أن السكن في عمّان شكّل عندهم أي حواجز في العلاقة معها، لكنهم يتذكرون بأسى وضع البلدة الصغيرة عمّان في الماضي، ويقارنونها بالمدينة الحالية غير الأليفة.

يتذكر أحد القادمين الأوائل مُظاهرةً جرت في عمّان بعد نكبة فلسطين، وكيف كان الناس يهتفون: «فلسطين للعرب»، فيما كنا نحن الطفايلة نهتف معهم ونقول: «عمّان للطفايلة».

كان سكان عمّان في أواخر عشرينات القرن العشرين لا يتجاوزون 10 آلاف نسمة، وعام 1940 وصل عددهم إلى 20 ألفاً، لكنه بعد عام

1940 مباشرة وصل 60 ألفـًا، ثـم قفـز عـام 1952 إلـى 108 آلاف، وقبل حرب 1967 وصل العـدد إلـى 320 ألفــًا، ثـم قفـز في إحصـاء 1979 إلـى 632 ألفـًا.[1]

وبموازاة تطور حجـم المدينـة ذاك، كـان حـي الطفايلـة يكـبر كـذلك، ولكنْ كقرية يُعاد تشكيلُها في قلب العاصمة، ولـم يكـن الحضـور الكثيـف للعلاقـات الريفيـة ليثيـر الملاحظـة إلا عنـد ربطـه باتجـاه سـير المدينـة، وتطور علاقاتها التي كانـت تأخـذ بالتعقـد. لقـد كانـت العلاقـات الريفيـة «فوق المدينية» في الحي تـزداد وتتكثـف بـدورها، لتسـتمر بـربط الأفـراد أثناء عيشهم في المدينة مع نمط ريفي قرابي خارجها، بما يمكّن السكان من استئناف موقعهم في ذلك النمط مـن خـلال آليـات تَكْفَـل بقـاء موقـع الفرد في مكانه الأصلي مضمونـًا، وتجعل المهاجر معتـاداً علـى التحـرك إلـى الإمـام والخلـف بـين مجتمـع المدينـة ومجتمعـه الأصـلي، وهـو مـا رصده باحثون لحالات مماثلة.[2]

إن المدينة وهي تنمو وتكبر، أخذت «تَفْلَت» من أيدي سكان الحي، ولـم تعد تلك المدينة الصغيرة الأليفة، بل أصبحت عصية على الإحاطـة والاستيعاب، وأخذ الناس يميزون بين العلاقة مع «القرية» التي تكونـت من جديد في الحي، وبين العلاقة مع القرية الأصلية.

(1) سمحة، 1996: 204

(2) Mayer, 1980: 223

إن ما يجمعهم في الحي هو بالأساس كونهم من قرية «عيمة»، ولذلك فهم يتابعون أخبارها أكثر من متابعة أخبار المدينة التي يسكنونها، ويحرصون على تذكير أولادهم دوما أنهم من عيمة، وعند بعض الأحداث المهمة كالانتخابات النيابية أو البلدية تجدهم يرحلون جميعاً للتصويت هناك، بعد أن يكونوا قد مارسوا الإعداد لهذه الانتخابات هنا في عمّان.

خلاصة

ليس بالضرورة أن يترافق استمرار العيش في المدينة مع نمو علاقات مدينية تكاملية بين «المجتمع المحلي والمدينة ككل، وتعد حالة الطفايلة مثلا نموذجيا لفرضية معاكسة»، فالمهاجرون كانوا أكثر تكاملاً مع المدينة التي هاجروا إليها في فترتهم الأولى مما هم عليه في الفترات اللاحقة.

ذلك قد يشير من جهة إلى الطبيعة الخاصة لتطور مدينة عمّان التي استقبلت الكثير من المهاجرين، وهي أقرب إلى البلدة الصغيرة، ومن جهة أخرى يشير إلى قوة الروابط «الوشائجية» بحسب الأنثروبولوجي الشهير غيرتز، أي تلك الروابط المنبثقة من معطيات الوجود الاجتماعي مثل: «الجوار المباشر وصلة القرابة أساساً»[1]، وهو ما قاد إلى اعتبار

(1) غيرتز، 1997: 48

العلاقـة مـع القريـة الأصـلية مرجعـًا لتحديـد المركـز «الجمـاعي»، والموقف الجماعي كذلك لسكان الحي «القريـة الجديـدة» مـن المدينـة وإزاءها، وأحيانا إزاء المجتمع ككل.

لقـد بـرز ذلـك بشـكل واضـح أثنـاء بعـض الفعاليـات الحديثـة كالانتخابـات، وأثنـاء بعـض الأحـداث السياسـية مثـل المظـاهرات التـي كانت الطفيلة وباقي مدن الجنوب وخاصة مدينة معان منذ عـام 1989م إذ انفرد حي الطفايلـة وزميلـه حـي «المعانيـة» مِـن بـين كـل أحيـاء عمّـان بالمشاركة في تلك الأحداث.

المراجع

1. الحمود، نوفان 1996، عمّان في أواخر العهد العثماني، في ستناي شامي وجان أنوايه (محرران) عمّان: المدينة والمجتمع، مركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الأوسط.
2. الخطبا، فوزي 1985، الطفيلة: الإنسان والتاريخ، دار عمار، عمّان.
3. سمحة، موسى 1996، اتجاهات الهجرة والنمو السكاني، في ستناي شامي وجان أنوايه (محرران): عمّان المدينة والمجتمع، مركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الأوسط.
4. غيرتز، كليفورد 1997، الثورة الإدماجية: المشاعر الوشائجية والسياسات المدنية في الدولة الحديثة، في التعدد وآليات الاختلاف، دار الساقي، بيروت.
5. منيف، عبد الرحمن 1994، سيرة مدينة: عمّان في الأربعينات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمّان.
6. الوردي، علي 1998، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، الطبعة الثانية، المكتبة الحيدرية، قم.
7. **Cohen, Abner (1957) (ed), Urban Ethnicity, Travistock, London**
8. **Grillo, R. D. (1975) Ethnic Identity and Social Stratification (in) Urban Ethnicity, Travistock, London**
9. **Mangine William (1980), Squatter Settlment (in): Urban Place and Process, Macmillan pub. New York**
10. **Mayer Philip (1980), Migrancy and the Study of Africans in Town (in) Urban Place and Process, Macmillan pub. New York .**

11. Press, Erwin and Smith, Estellie (1980) The Development of Anthrpopological Approaches to the City (in) Urban Place and Process, Macmillan pub. New York .

12. Al Razzaz, Omar (1996), Land Conflict, Property Rights and Urbanization East Amman (in) Amman City and Society, CERMOC

13. **Seteny Shami (1996), Researching the City (in) Amman City and Society, CERMOC**

جدول المحتويات

الفصل الثالث

الفقراء يحتجون

الفصل الرابع

تحقيقات علمية / اجتماعية

أحمد أبو خليل

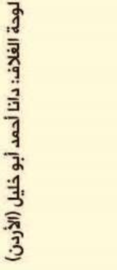
شاهد على الفقر

أنثروبولوجي يتجول بين تفاصيل المجتمع الأردني

منذ عام 1997، بدأ الباحث جولات دراسيّة ميدانيّة للفقر والفقراء وعموم الفئات الشعبية في المجتمع الأردني، سعى من خلالها إلى التعرف على «استراتيجيات» الفقراء الذاتية في مكافحة فقرهم قبل أن تصلهم أيدي وبرامج «مُكافحي الفقر!». وقد غطّت الجولات مواقع الفقر والفقراء في البادية والريف والمخيمات والمدن بما فيها العاصمة.

قد تسهم قراءة هذا الكتاب في التعرف على بعض ملامح المجتمع الأردني، الظاهرة حيناً والمتخفّية حيناً آخر، وتطوراته، وحركته الداخلية خلال 22 عاماً.

للفقراء وللناس في الأردن قصةٌ تستحق أن تُقرأ وأن تُروى، ويطالع القارئ في هذا الكتاب بعض صفحاتها.


لوحة الغلاف: دانا أحمد أبو خليل (الأردن)





